www.kassioun.org

933

الاثنين 30 ايلول 2019

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

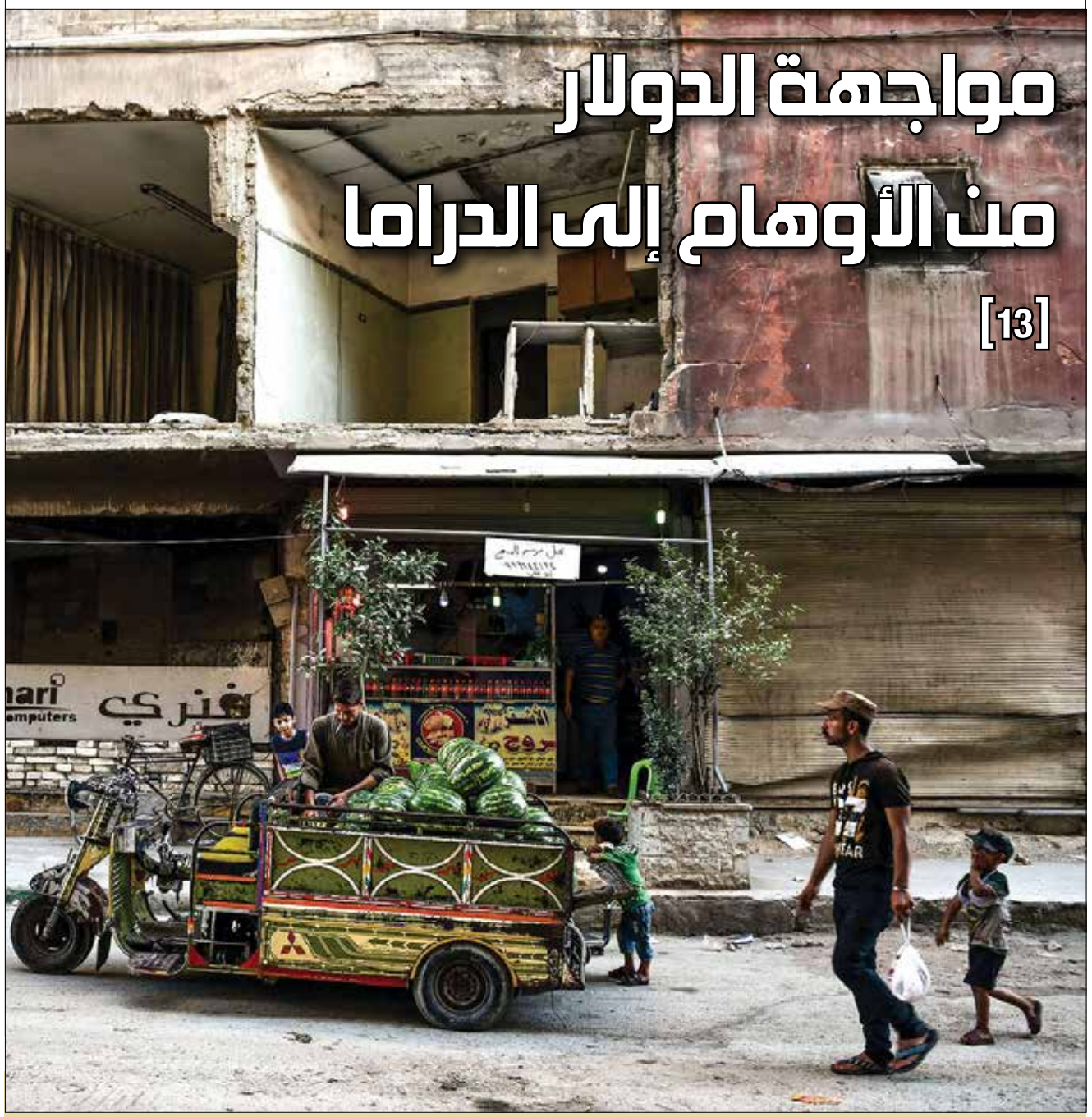

مواجهة الدولار
من الأوهام إلى الدراما
[13]

الافتتاحية

«صارتْ»... رغم كره الكارهين!

قلةٌ قليلة كانت تؤيد فكرة اللجنة الدستورية منذ البداية، أي قبل حوالي عامين خلال التحضيرات لمؤتمر سوتشي، ثم خلال انعقاده مطلع 2018، وذلك بمقابل كم كبير من الرافضين من جهات متعددة، عاد جزء منهم الآن ليؤيدها بعد أن غدت أمراً واقعاً.

في كل الأحوال، إنّ خمسة أنواع واضحة من التعامل مع اللجنة الدستورية قد طفت على السطح قبل وبعد إعلانها: الأول هم أناس صادقون جرى تضليلهم في حينه فرفضوا اللجنة، ثم عادوا للقبول بها حين تبينت لهم الوقائع بشكل أفضل. الثاني، هم أولئك الذين رفضوها وعملوا ضدها، ويؤيدونها الآن نفاقاً وكذباً، وفي نيتهم متابعة العمل ضدها بطرق مختلفة. الثالث هم من رفضوها واستمروا برفضها حتى اللحظة، وهؤلاء من غدا ممكناً القول إنهم باتوا خارج الخارطة السياسية لسورية المستقبل. الرابع هم الذين قبلوا بالفكرة وشجعوها في البداية، والآن يعملون ضدها علناً، وليس واضحاً أكانوا منافقين عند الرفض أم عند القبول... أما النوع الخامس فهم الذين شجعوا الفكرة منذ البداية ودافعوا عنها طويلاً وصولاً إلى تحقيقها.

أما وقد غدت اللجنة أمراً واقعاً، فإنّ تشكيلها يحمل عدداً من الدلالات لعل أهمها:

الدور الريادي لثلاثي أستانا في حل المسألة السورية، بالتوازي مع الانحسار المتسارع لدور الغرب ممثلاً بالمجموعة المصغرة بقيادة واشنطن. «إنّ اللجنة مفتاح الحل وليست الحل كله، لأنّ تشكيلها هو الخطوة العملية الأولى في تنفيذ القرار 2254 كاملاً غير منقوص»، كما جاء في افتتاحية العدد 924 من قاسيون بعنوان «اللجنة الدستورية: مفتاحٌ فقط» بتاريخ 28 تموز الفائت.

إنّ كون اللجنة خطوة أولى ومفتاحاً للتطبيق الكامل للقرار 2254، ليست فكرة تقدمها قاسيون فحسب؛ بل هي جزء رسمي من الاتفاق حول اللجنة، ومن إعلان رعاتها. جاء في البند الخامس من البيان الوزاري المشترك لروسيا وتركيا وإيران الموقع بتاريخ 24 من الجاري: «شددوا على أن هذه الخطوة الحاسمة ستمهد الطريق لعملية سياسية قابلة للحياة ودائمة بقيادة وملكية سورية وميسرة من الأمم المتحدة تماشياً مع قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي وقرار مجلس الأمن الدولي 2254».

إنّ الدلالة الأكثر أهمية لتشكيل اللجنة الدستورية، هي أنّ قوى الإعاقة والتعطيل من كل الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية قد باتت أضعف بما لا يقاس من الماضي، وعدا عن كونها عاجزة منذ سنوات عن تقديم مشاريع وخطط للحلول، وعملها الدؤوب على إعاقة الحلول التي يقترحها الآخرون، فإنها اليوم باتت عاجزة عن منع السير في تلك الحلول.

إنّ الاصطفاف السوري اليوم، ومع تشكيل اللجنة الدستورية، قد بدأ بالخروج من الدائرة المفرغة والوهمية للانقسام بين مؤيد ومعارض، وأصبح الاصطفاف اليوم هو بين من يؤيد قولاً وفعلاً للعملية السياسية التي تسمح للشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه والانتقال إلى سورية جديدة، وبين من يقف ضدها.

إنّ تشكيل اللجنة الدستورية، يعني أنّ العملية السياسية الحقيقية قد انطلقت وستمضي قدماً، ولو كره الكارهون!

شؤون عمالية

البرنامج الانتخابي العمالي

02

ملف «سورية 2019»

لماذا يهاجمون اللجنة الدستورية؟

05

شؤون محلية

المعهد العالي «للفنوساد» المسرحي

08

شؤون عربية ودولية

نماذج من التخلي عن الدولار

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

ماذا نريد نحن العمال؟

يشتد الوضع المعيشي على العمال وعموم الفقراء تأزماً، ومعها تشتد التصريحات الحكومية وتصريحات «الخبراء» الاقتصاديين بأن الحل الواقعي لتأزّم المعيشة هو بإلغاء الدعم الذي تقدمه الحكومة لمجمل المواد الأساسية التي يحتاجها الناس بمعيشتهم اليومية ولا يحصلون عليها إلا جزئياً وبشقّ الأنفس.

إن التصريحات الميمونة تلك من الحكومة وخبرائها تعكس كم هي الحلول التي تملكها الحكومة لتقدمها للشعب السوري من أجل تحسن مستوى معيشته، وتعكس المأزق الكبير الذي تعيش فيه جراء سياساتها الاقتصادية والاجتماعية التي تسير بها، والتي استنفذت إمكاناتها جراء عمليات النهب الكبيرة للثروة التي ينتجها أصحاب الأجور والفلاحون والحرفيون وغيرهم من الشرائح والطبقات التي تئن اليوم تحت ضغط وضعها المعيشي، ليس هذا وحسب، بل إن البلّ بدأ يصل إلى ذقون أخرى، مثل الصناعيين الذي يعبرون عن أوضاعهم الصناعية، وحجم العراقيل التي تضعها الحكومة في طريق إعادة تشغيل معاملهم ومنشآتهم، صغيرة كانت أم كبيرة.

في الاجتماع الأخير لمجلس الاتحاد العام للنقابات سمعت الحكومة من النقابات والنقابين الكثير عن أوضاع العمال، وما وصلت إليه أوضاعهم المعيشية، وكذلك سمعت عن حال المعامل وما يتم بحقها من إجراءات وقالت النقابات إن الحل يكون بتشغيل المعامل والاهتمام بالإنتاج، وهو أحد المخارج من هذا الواقع، ولكن، هل هذا الموقف يكفي لإجبار الحكومة على تغيير سياساتها تجاه الإنتاج وتحسين الوضع المعيشي؟.

التجربة مع الحكومة خلال الدورة الانتخابية التي انتهت تقول بعدم جدوى الوسائل المتبعة في الدفاع عن حقوق ومطالب العمال، وخاصة أجورهم الرافضة لزيادتها، تلك الزيادة التي تؤمن للعمال معيشتهم بما يتناسب مع الأسعار الفاحشة التي سببتها السياسات الحكومية من خلال تخليها عن مهامها الدستورية في تسليم مفاتيح الاقتصاد وخاصة القضايا الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي لمن لا هم لهم سوى تكديس المليارات على حساب فقراء الشعب والغلابة منه.

إذاً التجربة تقول ذلك، فما العمل ونحن أمام دورة انتخابية نقابية جديدة.

إن الصراع مع الناهبين يحتاج إلى قوى تكون قادرة على حمل هذه المسؤولية والطبقة العاملة السورية ليس لديها ما تخسره أكثر مما خسرته، وهي جزء أساس من هذا الصراع باعتبارها تدافع عن حقوقها، وحقوقها كثيرة وتعرفها الحركة النقابية تمام المعرفة، ولابدَّ من القادمين إلى الحركة أن يكون في حسبانهم هذا الواقع، وهذا سيكون في حال التخلي عن كل ما يمنع العمال من التعبير عن حقهم في اختيار من يرونه مناسباً لتحمل المسؤولية معهم لأن الصراع الكبير مع قوى النهب والفساد يحتاج إلى موازين قوى، والطبقة العاملة قادرة على إيجاد تلك الموازين الضرورية لعملية التغيير المطلوبة من أجل مستقبل سورية ومستقبلهم السياسي والاجتماعي، الذي لن يتحقق إلا عبر نموذج اقتصادي يحقق أعلى نسب نمو وأعمق عدالة اجتماعية. وصلت الفكرة؟!

البرنامج الانتخابي العمالي والنقابي لحزب الإرادة الشعبية

أيتها العاملات... أيها العمال

من أجل:

حد أدنى للأجور، يتطابق مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة «ربط الأجور بالأسعار».

الحفاظ على معاملنا وتطويرها وتخليصها من ناهبيها.

انتخابات ديمقراطية في كل المستويات النقابية تؤمّن وصول من يمثّلنا دون تدخلات.

قانون عمل واحد للطبقة العاملة السورية.

أيها العمال والعاملات

الطبقة العاملة السورية كما فقراء الشعب السوري تعاني كثيراً في مستوى حياتها المعيشية ومستوى فعلها بالدفاع عن حقوقها. الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بسبب الفساد والنهب الكبيرين عالي المستوى اللذين حرما العمال من أبسط حقوقهم في أن يقولوا كلمتهم ويدافعوا عن لقمتهم.

من أجل هذا لنناضل معاً لخوض الانتخابات النقابية وفقاً لهذا البرنامج.

مجال التشريع

توحيد قوانين العمل في قانون عمل واحد يضمن حقوق العمال الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية بما فيها حق الإضراب للطبقة العاملة السورية.

إيجاد آلية لإلزام أرباب العمل بتسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية.

إلزام أرباب العمل بتسجيل العمال بأجورهم الحقيقة في التأمينات الاجتماعية.

تشميل عمال القطاع غير المنظم في التأمينات الاجتماعية وقانون العمل بما فيهم العمال العاملين في مجال البرمجة ووسائل التواصل الاجتماعي.

إيجاد قانون لضمانٍ صحيٍّ عصري لكافة العمال.

احتساب السنة الفعلية بسنة ونصف لكل القطاعات الصناعية والمهنية التي تندرج ضمن الأعمال الشاقة والخطرة.

في مجال الحريات النقابية والديمقراطية

تغيير قانون التنظيم النقابي بما يضمن وجود الصلاحيات الكاملة للجان النقابية في تقرير شؤونها، وبالدفاع عن مصالح وحقوق عمالها، استناداً لقرار الهيئة العامة للمعمل الشاملة لجميع العمال وليس المنتسبين للنقابة فقط.

حق العمال في اختيار ممثليهم من تحت إلى فوق دون استثناء وفقاً لاتفاقيات العمل الدولية والعربية والدستور.

التأكيد على استقلالية الحركة العمالية والنقابية ومنع أي تدخل في شؤونها وقراراتها من أية جهة كانت.

في مجال الأجور

اعتبار المزايا التي يحصل عليها العمال أثناء عملهم هي جزء من الأجر المعرف.

إعفاء الأجر من كافة الضرائب بما فيها ضريبة الدخل.

تفعيل دور اللجنة الوطنية لتعديل الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار والتغير في قيمة العملة الوطنية، وأن تكون لجنة ثلاثية متوازنة من ممثلي العمال- أرباب عمل- حكومة وقراراتها بالتوافق، وليس بالتصويت.

تعديل نظام الحوافز الإنتاجية بما يضمن تطوير الإنتاج والعمال.

إلغاء سقف الأجور وتركه مفتوحاً حتى لا يتعارض مع الزيادات الدورية للأجور.

الزيادة الدورية سنوية بما لا يقل عن 5% كحدٍّ أدنى سنوياً.

في المجال الاقتصادي

الدفاع عن قطاع الدولة الإنتاجي والخدمي وتطويره وحمايته بما يضمن تأمين حاجات الشعب السوري وفرص عمل، بعيداً عن الخصخصة بكل أشكالها.

الدفاع عن القطاع الخاص الإنتاجي، وحماية حقوق عماله بما فيها حقهم بعمل دائم ويضمن تأمين فرص عمل إضافية.

إلزام المعامل «قطاع دولة وقطاع خاص» على السواء بتطبيق قواعد وشروط الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية.

إعادة أموال التأمينات الاجتماعية المشفوطة من قبل الحكومة.

■ حزب الإرادة الشعبية

عقد العمل الجماعي /2/

من الجدير ذكره في هذا السياق، واستكمالاً لما طرح في العدد السابق من «قاسيون»، لابد من التأكيد أن أي اتفاق عمل جماعي يكون دائماً نتيجة مفاوضات جماعية بين نقابة أو منظمة عمالية وأصحاب العمل في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء. ويعتبر أفضل حل لأية مشكلة يمكن أن تحدث بين أطراف التفاوض للتوصل إلى حلول وسطية ترضي طرفي الإنتاج، لا بد أن تشارك فيها ثلاثة أطراف لتثبيت وحماية عقد الاتفاق، وهي الحكومة ممثلة بالوزارة المعنية وهي وزارة العمل، أما هذا الحل الوسطي يجب أن ينبع من خلال ثوابت لا يمكن التنازل عنها، وهي: جدول الأجور والرواتب والتعويضات التي لا بد أن تؤمن العيش الكريم للعمال المفترض أن يكون فيه الحد الأدنى للأجور متوافقاً مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

■ نبيل عكام

لقد صدر عن منظمة العمل الدولية أكثر من اتفاقية وتوصية بخصوص المفاوضات الجماعية، أكدت على أهميتها وضرورة تضمينها في قوانين العمل الوطنية حفاظاً لحقوق العمال، فمن أوائل الاتفاقيات الدولية كانت الاتفاقية رقم /64/ لعام 1939 والاتفاقية رقم /94/ لعام 1949، والتي بدأ نفاذها في عام 1952، حيث أكدت المادة /2/ منها على أن يتضمن العقد الجماعي أجوراً عادلة للعمال، وتحقق الترفيعات الدورية للعاملين وتحديد ساعات العمل. أما التوصية رقم /91/ الصادرة عام 1951 بشأن الاتفاقيات الجماعية التي عرّفت الاتفاق الجماعي أو عقد العمل الجماعي والذي أخذنا منه التعريف آنفا، كما أكدت على عدم تضمين عقود الاستخدام أحكاماً تتعارض مع هذا الاتفاق الجماعي، وجاءت التوصية رقم 163 لتشجيع المفاوضات الجماعية، كما جاءت الاتفاقية 154 لعام 1981 لتزيد تأكيداً على ضرورة وأهمية المفاوضات الجماعية وتضمينها في التشريعات الوطنية، وأيضاً صدر عن منظمة العمل العربية الاتفاقية رقم /11/ لعام 1979، وتضمنت تعريف الاتفاق الجماعي وآليات التفاوض الجماعي، وقد نوهت كل اتفاقيات العمل الدولية والعربية ضرورة ضمان حق الإضراب للعمال خلال المفاوضات وعند ضرورتها، من أجل تحصيل الحقوق المختلفة للعمال، وخاصة الأجور وضمانها في تشريعات العمل الوطنية.

لقد خصص قانون العمل رقم 17 لعام 2010 الباب الثامن منه حول علاقات العمل الجماعي، مقسمة على ثلاثة فصول، تَضمّن حوالي 25 مادة حدد فيها آليات علاقات العمل الجماعية، وكيفية إبرامها مع أصحاب العمل في القطاع الخاص، وبغض النظر عن الملاحظات العديدة حول هذا الباب، ومدى استجابته لتحصيل أكبر ما يمكن من الحقوق للعمال، وخاصة أنهم الحلقة الأضعف في عملية الإنتاج وسوق العمل رغم تعدادهم الكبير. سوف نكتفي بهذه الملاحظات الآن لأهميتها في عملية التفاوض، ويمكن فيما بعد أن نستكمل ملاحظاتنا في هذا الشأن.

أولاً: لقد حرم القانون العمال وممثليهم من أهم أدواتهم الضرورية في التفاوض، منها: الاعتصام والاحتجاج والإضراب، والتي كفلتها تشريعات العمل الدولية والعربية، وأيضاً قد كفلها الدستور، وخاصة إذا رفض أصحاب العمل الدخول في عملية المفاوضات الجماعية.

ثانياً: لم يلحظ القانون في هذا الباب صراحة ضرورة التفاوض على تحسين الأجور حسب ما تتطلبه الظروف المعيشية للعمال وأحقية العمال بالترفيعات الدورية.

ثالثاً: أكثر من التعقيدات الإدارية لتسجيل الاتفاق الجماعي المبرم لدى وزارة العمل. أما قانون العمل رقم /50/ الذي اعتبر نافذاً منذ بداية عام 2005 لم يلحظ مطلقاً مسألة العقود الجماعية والمفاوضات الجماعية، لا بل نص على المادة /137/ التي تعني بجوهرها التسريح التعسفي للعاملين.

وأخيراً، يمكننا القول: كلما ضعفت قوة النقابات العمالية وتراجع دورها في الضغط على الحكومات من أجل تحسين شروط عمل العمال في المصانع ومؤسسات الدولة والخاصة، ازداد بشكل كبير الاستغلال الناتج عن الأخذ بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين بين العامل وصاحب العمل. وبالتالي، يختل التوازن في الشروط التفاوضية بينهما. وتصبح نقابة العمال، التي من المفترض هي منظمة تهدف إلى التمثيل والدفاع عن مصالح العمال في المفاوضات التي تجري مع أصحاب العمل، حول الأجور وساعات وتحسين شروط وظروف العمل، بعيدة عن قواعدها العمالية وقد لا يعترفون بها.

الطبقة العاملة

محكمة العدل الأوروبية تقرر...

قررت محكمة العدل الأوروبية اعتبار الوقت الذي يقضيه العامل في الطريق من وإلى العمل، ضمن ساعات العمل الرسمية. وأوضحت المحكمة إلى أن العمال يجب أن يتقاضوا تعويضاً عن الوقت الذي يقضونهُ في رحلتهم إلى العمل والعودة منه، وفقاً للقانون ولحماية حقوق العامل. بحسب قرار المحكمة الأوروبية، القرار يشمل العديد من الوظائف داخل القارة الأوروبية. وقد استندت المحكمة في قرارها على قوانين ساعات العمل في الاتحاد الأوروبي، وأن الفترة المستغرقة من منزل العامل إلى موقع العمل أو العكس، الشركة مجبرة على اعتبار هذا الوقت ضمن ساعات العمل الرسمية لضمان حقوق العامل الصحية والأمنية.

إضراب وطني إنذاري في المغرب

دعا المكتب الوطني للجمارك في الرباط عاصمة المملكة المغربية– من خلال بيان صادر عنه– للمشاركة والمساهمة الفعالة في إضراب وطني إنذاري لمدة 24 ساعة يوم الخميس 26 أيلول 2019، للمطالبة لإحقاق الحقوق والمطالب العادلة والمشروعة واحتجاجاً على سياسة التمييز والإقصاء وعدم المساواة. تعثر الحوار، وعدم وفاء الوزارة بالتزاماتها فيما يخص إصلاح منظومة الترفيعات واحترام الحريات النقابية. المطالبة بإقرار نظام أساسي خاص بعاملين وزارة الاقتصاد والمالية موحد لجميع المديريات المركزية، رفض سياسة التمييز والتحقير للعاملين داخل وزارة الاقتصاد والمالية.

وقفة احتجاجية في قطاع غزة

قامت المنظمة العمالية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في قطاع غزة بوقفة احتجاجية نظمتها يوم 10 أيلول الجاري في ميناء غزة ضد استهداف الاحتلال الصهيوني للصيادين في بحر القطاع، وشارك فيها حشد واسع من العمال والصيادين والنساء العاملات. ويتعرض عمال وصيادو القطاع لحصار «إسرائيلي» ظالم مما ترك أثراً سلبياً على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وساهم في ارتفاع نسب الفقر والبطالة في صفوف الطبقة العاملة. وأكد أحد قادة الاحتجاج أن استنهاض الحركة النقابية العمالية يتطلب توحيدها في إطار الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين على أسس ديمقراطية، للدفاع عن الطبقة العاملة وانتزاع حقوقها، وتعزيز دورها بالضغط الفاعل لتأمين حياة حرة وكريمة، وتطبيق قانون العمل الذي يضمن الحد الأدنى للأجور، وإنجاز قانون الضمان الاجتماعي العادل والمنصف لحقوق العمال في وقف استغلالهم من أرباب العمل.

إضراب المعلمين في الأردن

ما زال إضراب معلمي الأردن مستمراً للأسبوع الثالث بعد أن فشلت المفاوضات المباشرة وغير المباشرة، حيث قوبلت الاتفاقات التي حصلت بالمماطلة والتسويف، ونقض ما تم الاتفاق عليه قبل عدة سنوات، وأكدت نقابة المعلمين أنها لم تلمس أية جدية من قبل الحكومة خلال حوارها معها، بل وجدت التحريض والتجييش للرأي العام ضد المعلمين عبر المنابر الرسمية، والتعنّت بالرأي والالتفاف على مطالب المعلمين وتجاهل حقيقة ما وصل إليه الميدان من احتقان، وما يتحمله من معاناة. ويطالب المعلمون بتحسين وضعهم المعاشي، وتأمين حياة كريمة للمعلم من خلال زيادة لرواتب المعلمين لا تقل عن 50% وعدم ربط الترفيعات الدورية بوفرة الميزانية، والظرف المناسب، لأنها حق لكل المعلمين والعاملين.

قانون العمل رقم /17/ من يملك حق الفيتو؟ «4»

النقابات ضرورة نضاليه فرضتها ظروف الطبقة العاملة التي تعيشها من خلال بيئة العمل المتواجدة فيها، ومصالحها المتناقضة مع مصالح أرباب العمل في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء، من أجل نيل حقوقها من أجر مجزٍ وبيئة عمل صالحة للعمل، وتشريع يضمن حقوقها في العمل، وأمن صناعي، وتمتلك من خلالها أدواتها النضالية الضرورية، وهذه من أبسط حقوقها.

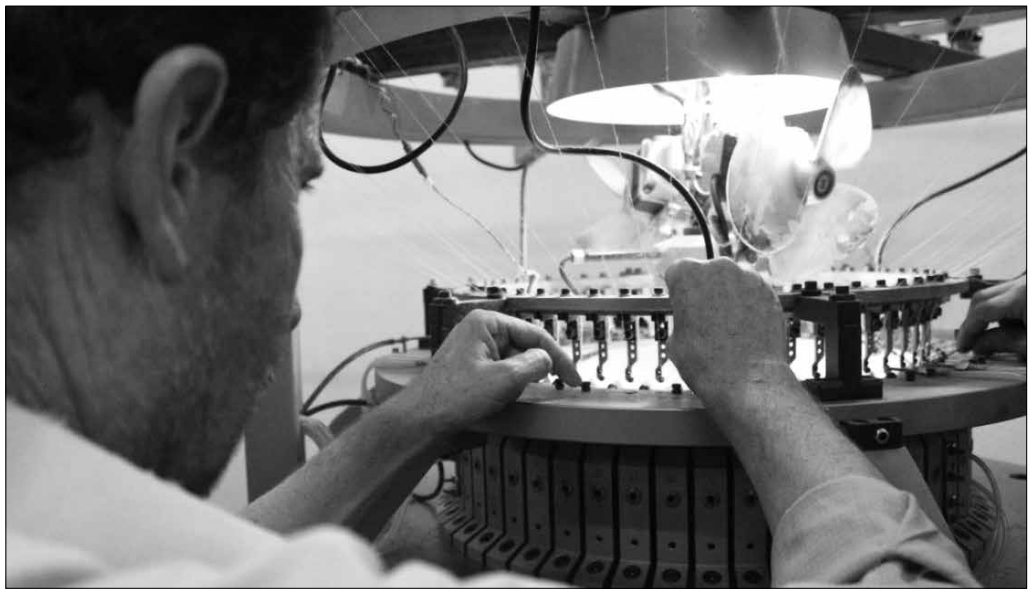

■ وائل منذر

وقد نصت المادة **46** من القانون رقم /17/ لا يجوز لرب العمل أن يسرح العامل لأي من الأسباب التالية: ممارسة العمل النقابي أو أنشطة نقابية من قبل العامل النقابي المرشح، أو المشاركة فيها، كما نصت على حق العامل بالقيام بنشاط انتخابي. بالتالي، تعتبر المحكمة المختصة قرار تسريح العامل في الحالات السابقة غير مبرر، وتقضي بإعادة العامل إلى عمله، وتسديد كامل أجوره خلال فترة التوقيف. إن أرباب العمل، وأصحاب الاستثمارات لديهم موقف مسبق من النقابات، لمعرفتهم أن هذه النقابات إذا ما كانت علاقتها جيدة وقوية مع العمال ستشكل القاعدة التي تنطلق منها المطالب العمالية، والتحركات العمالية من أجل مطالبهم، وخاصةً من أجل زيادة أجورهم، لذا يلجؤون إلى أشكال وأساليب مختلفة لمنع العمال من تشكيل لجان نقابية، أو الانتساب إليها. مما يعني أنه اعتداء على حرية العامل في الانتساب إلى الجهة التي يرغب بها، ومنها التنظيم النقابي، تحت طائلة المضايقة المستمرة والتهديد بالتسريح من العمل، وهذا انتهاك للدستور الذي كفل للمواطن السوري الحق في التعبير عن رأيه، وممارسة نشاطه، وكذلك قوانين العمل الدولية والعربية قد كفلت للعامل حق الانتساب للنقابات، وقانون التنظيم النقابي «84» قد نص على حق العامل في الانتساب إلى النقابة، ومن هنا فإن التضييق على العمال هو انتهاك لتلك المواثيق كلها التي أكدت على حق العامل الطبيعي بأن تكون له نقابة تعبر عن مصالحه وتدافع عنها، وهذا ما لا يريده أرباب العمل ومن وراءهم، خاصةً وأن المنشآت والاستثمارات تلك يجري فيها تجاوز لقانون العمل رقم /17/ بالرغم من عدم صلاحيته وعدم تلبيته لحقوق العمال في الكثير من مواده، وخاصةً تلك المتعلقة بالتسريح التعسفي. إن أرباب العمل يفرضون شروط العمل التي تلبي مصالحهم فقط، مثل: ساعات العمل اليومية والأجور، التعويضات، الطبابة، الإجازات السنوية، التسجيل بالتأمينات... إلخ. إنها عبودية جديدة يخضع لها عمال القطاع الخاص بموافقة من بيدهم الربط والحل. إن سلوك أرباب العمل هذا يعني أيضاً: تجريد الحركة النقابية من إمكانية التطور والتوسع بهذا الاتجاه، ويفقدها عنصراً هاماً من عناصر قوتها، ويجعل إمكانية نشوء أشكال تنظيمية موازية للحركة النقابية أمراً وارداً قد يسيطر على قياداتها أرباب العمل، وجرى هذا في تاريخ الحركة النقابية السورية، حيث كان أكثر من اتحاد عكس نفسه على قدرة الطبقة العاملة السورية في الدفاع عن حقوقها ومكاسبها إلى أن أعادت الحركة توحيد نفسها من جديد في إطار اتحاد عام لجميع عمال سورية. إن سلوك أرباب العمل هذا هو ناقوس خطر لا بد أن يسترعي انتباه القوى الوطنية للدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة، وعلى رأس تلك القوى الحركة النقابية، وذلك بإعادة النظر بآليات العمل المتبعة والتي لم تحقق نتائج ملموسةً على صعيد الصلة مع عمال القطاع الخاص بسبب الحصار المضروب عليهم، وعدم الاهتمام بهم لعقود من السنين، خاصةً وأنه بدأ يظهر ضمن صفوف عمال القطاع الخاص، منطق التحرك المستقل من أجل تحصيل حقوقهم عبر ممارستهم لحق الإضراب وتنظيم أنفسهم في مواجهة رب العمل، تنظيماً جعل إمكانية تحصيل مطالبهم أمراً واقعاً وممكناً، وهذا المنطق سيتطور في ظل التردي الحاصل في مستوى معيشتهم، بسبب الضعف الشديد في أجورهم وبقية مستحقاتهم، هذا جانب، والجانب الذي يحمل مخاطر حقيقية هو وقوف النقابات في منطقة الوسط بين العمال وأرباب العمل، مما يشكل اعتقاداً عند العمال بأنهم وحيدون في معركتهم من أجل حقوقهم المشروعة التي يطالبون بها.

إن المطلوب في ظل تصاعد هجوم قوى رأس المال، تعديل مواقف النقابات لجهة تبني مطالبهم، ومنها: حقهم بالإضراب، وخلق الإمكانات الضرورية لإعادة الثقة مع هؤلاء العمال، وجذبهم إلى موقعهم الطبيعي بالأشكال والطرق المناسبة وهذه مهمة الجميع، ليقوى هؤلاء العمال بحركتهم النقابية، وتقوى الحركة بهم قبل فوات الأوان. إن معرفة العمال لبعض الأعمال الهامة التي تقوم بها النقابة وما أنجزته وما استطاعت تحصيله لصالح العمال أمر مهم وضروري، وهذا يساعد العمال على الالتفاف حول نقاباتهم. وبالتالي، يعطي النقابة ذلك الوزن الضروري في مجابهة أصحاب العمل والحكومة، وفرض مطالبهم من الأجر العادل والمجزي، وتحسين بيئة العمل من أمن صناعي وصحة وسلامة مهنية وطبابة وغيرها من المفقودات التي سنتحدث عنها في أعداد قادمة وللحديث صلة ...

الانتخابات دساتير النقابات

النقابة لغةً، تعني الرئاسة، وهي على وزنها، ويقال لكبير القوم نقيباً أو رئيساً أو عقيداً. ومن هنا جاءت تسمية نقيب الأطباء أو نقيب المعلمين وسواهما، وعلى ذلك تم تأسيس «رابطة» أو «جمعية» أو «اتحاد» لذوي المهن والحرف سميت «نقابات». وللنقابات أنظمة داخلية هي بمثابة دساتير يتم اتباعها. فمن أساساتها مثلاً نظام الانتخابات. ومهمات النقابات المهنية تأتي بالدرجة الأولى لتنظيم ممارسة المهنة، بينما تهتم النقابات العمالية بالدفاع عن حقوق أعضائها.

واصطلاحاً، هي هيئة قانونية تتكون من مجموعة من المواطنين الذين يتعاطون مهنة واحدة أو مهناً متقاربة.

النقابة، هي جمعية تُشكَّل لأغراض المفاوضة الجماعية أو المساومة الجماعية بشأن شروط الاستخدام ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية والالتجاء إلى العمل السياسي في بعض حالات معينة.

لماذا لم تستطع النقابات فرض رؤيتها؟

الانتخابات هي جوهر المنظمات النقابية، واليوم نحن على أبواب الانتخابات النقابية حيث ستجري هذه الانتخابات كما في السنوات السابقة في وضع لا تُحسد عليه الطبقة العاملة، نتيجة السياسات الليبرالية الاقتصادية للحكومات السورية المتعاقبة في مقابل التضييق على الحريات النقابية، والعمل على إفراغ منظمات العمل من أي مضمون نضالي وتحويلها إلى مجرد جمعيات، ولذلك لم تستطع هذه المنظمات في أية دورة انتخابية الوفاء بوعودها للعمال، ولا في تحسين ظروف العمل، ولم تستطع الوقوف في وجه الحكومة وقراراتها التي صبت في صالح قوى رأس المال، وكانت أكثر من عاجزة عن فرض رؤيتها فيما يتعلق بقوانين العمل وبالقوانين الاقتصادية التي صدرت خلال الدورة الماضية، والتي صبت في صالح قوى الفساد، ولم تطالب بتطبيق نصوص الدستور الجديد فيما يخص حقوق الطبقة العاملة بالحد الأدنى.

انتخابات حرة أول خطوة لإنقاذ النقابات

جردة حساب يجب أن تجريها نقابات العمال قبل البدء بالانتخابات لتُشخّص أسباب عجزها عن الدفاع عن مصالح العمال، لأن مصداقيتها باتت على المحكّ، وهي وحدها الخاسرة إذا انفض العمال من حولها، وهو ما يتمناه البعض ويسعى إلى الوصول إلى تفتيت منظمات العمال وتفريغ اتحاداتهم من أية قوة، فمن المفترض أن منظمات العمل تستند إلى قوتها، التي تستمدها من اعتراف العمال بها كقوة تمثلهم، وهي هنا تفاوض وتفرض رؤيتها من موقع القوة.

المادة الثامنة القديمة هي الكارثة

لعل أحد أهم الأسباب في وصول النقابات إلى هذا المستوى من العجز هو الوصاية الحزبية والأمنية على الانتخابات، حسب نص المادة الثامنة من الدستور السابق، واعتماد القوائم المغلقة، واستبعاد تطبيق المادة الثامنة من الدستور الجديد، والتي حرمت القيادة النقابية من القرار المستقل، وثبتت شعار نحن الحكومة شركاء.

لذلك إلغاء المادة الثامنة القديمة فعلياً وواقعياً من الحياة الانتخابية- وخاصة في النقابات- هو أحد أهم الأساليب لعودة كسب ثقة العمال، فحين يستطيع العامل التعبير عن رأيه بكل حرية، ويعلم بأن صوته مؤثر في إيصال ممثلين حقيقيين إلى النقابات ستعود ثقته بالنقابات، وسيلتف العمال حولها، لأنها وقتها ستمثلهم بالفعل.

وانتخابات دستورية ستوصل إلى النقابات مناضلين، وليس موظفين، وسيعملون على تطبيق الدستور، وخاصة فيما يخص الطبقة العاملة من حيث الدفاع عن حق الإضراب وتعديل قوانين العمل بما يتوافق معه والوقوف بوجه القوانين الحكومية التي تخالف الدستور نصاً وروحاً.

النقابات ليست مؤسسة حكومية تابعة للسلطة التنفيذية، بل هي منظمات خاصة، تعنى بالعمال، وظيفتها الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة. لذا يجب التوقف عن التدخل في شؤونها لكي تستطيع ممارسة مهامها بكل حرية، وخاصة أن هذه الحرية مكفولة بالدستور وبالاتفاقيات الدولية، ففي الوقت الذي يجري فيه العمل على خصخصة القطاع العام بأشكال مختلفة، يجري تأميم النقابات وتشديد الخناق عليها عكس ما يفترض أن يكون.

كما أن الانتخابات النقابية إذا تمت بطريقة حضارية ودستورية ستكون مدرسة للعمال في ممارسة الديمقراطية، وخاصة أننا مقبلون على استحقاقات كبيرة على مستوى الوطن، وسيكون صوت المواطن مؤثراً فيها، بعد تغييب صوته لفترة طويلة من الزمن.

لماذا يهاجمون اللجنة الدستورية؟

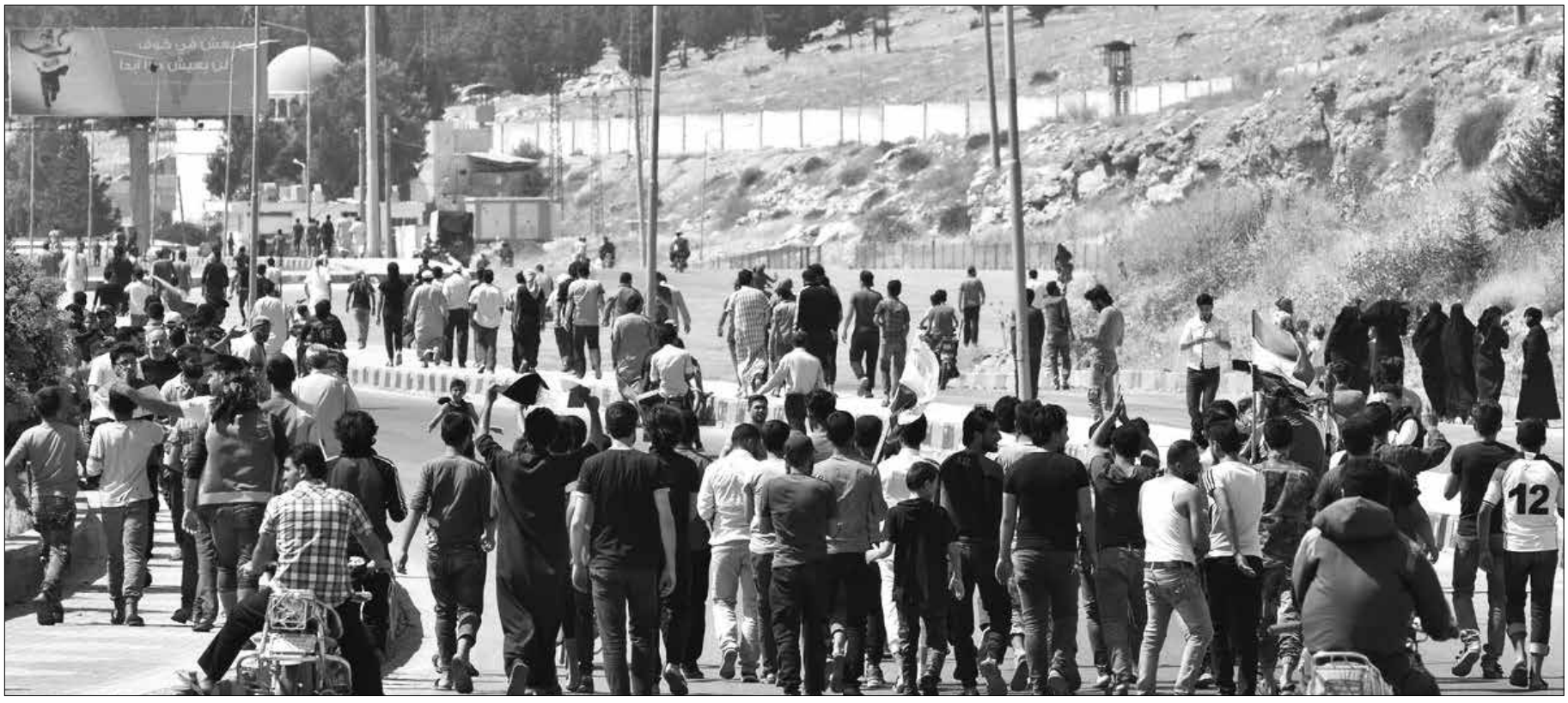

تصاعدت حملة هجوم واسعة النطاق على اللجنة الدستورية منذ لحظة الإعلان عن تشكيلها على لسان الأمين العام للأمم المتحدة، ولم تتوقف حتى اللحظة...

■ عماد طحان

تشترك في الحملة جهات سياسية متعددة، ومتناقضة شكلياً، يمكن تصنيفها بشكل أولي بالفئات التالية: 1– الذين تم استبعادهم. 2– جهات محسوبة على المعارضة. 3– جهات محسوبة على النظام.

يجب إشراكهم

أما الفئة الأولى، فيمكن تفهم موقفها، وبشكل خاص القوى السياسية المنضوية ضمن قسد أو المقربة منها. وتَفهُّمُ الموقف لا يعني بحال من الأحوال تبريره؛ هنا يمكن التذكير مثلاً بموقف جبهة التغيير والتحرير وهي نواة منصة موسكو لاحقاً، عام 2014 قبيل جنيف 2، حيث أعلنت الجبهة تأييدها ودعمها لعقد جنيف2 رغم إقصائها عنه، وأصرت أنه «ينبغي أن ينعقد ولا يجوز تأخيره ساعة واحدة»، وذلك رغم معرفتها أن طبيعة القوى التي تسيدت المشهد في حينه، ومن الطرفين، لن تسمح بتحقيق أي خرق حقيقي؛ مع ذلك فقد أيدت انعقاد اللقاء انطلاقاً من إصرارها على ضرورة الحل السياسي وإدراكها أنّ مجرد انعقاد اللقاء في حينه، وأياً تكن نتيجته، فإنه سيشكل خطوة إلى الأمام باتجاه الحل، وهو ما جرى فعلياً، حيث سمح اللقاء في حينه بتعرية القوى المتشددة أمام الشعب السوري، والتي ذهبت إلى اللقاء مرغمة وراغبة بتخريبه عبر الطروحات المتشددة، ولكن من حيث تدري أو لا تدري، فتحت الطريق بذلك لتغييرات عديدة، فرضها الواقع وتطور ميزان القوى الدولي، وصولاً إلى المشهد الذي نراه اليوم.

إنّ الموقف الأكثر حكمة وتبصراً، كان ينبغي أن يكون بتأييد تشكيل اللجنة والمطالبة بالتمثيل ضمنها، وموقف كهذا كان سيضع كل القوى العاملة على إطالة عمر الأزمة، والتي تحاول استخدام ملف الشمال الشرقي كملف إعاقة طويل الأمد، عبر عزله عن سورية، وبشكل خاص واشنطن، كان سيضعها في زاوية حرجة، وسيضع قسد في موقع متقدم. ولعل تصريحات جيمس جيفري الأخيرة، يوم 27 من أيلول، والتي قال فيها إنّ الإدارة الذاتية مشاركة ضمن اللجنة، ولها أسماء ضمن الثلث الثالث، في تناقض تام مع ما قالته الإدارة الذاتية نفسها، ويكون درساً جديداً بين الدروس الكثيرة، التي آن للبعض أن يتعلّم منها أنّ من يشد ظهره بالأمريكي سرعان ما سيكسر الأمريكي بالذات– وقبل أي أحد آخر– ظهره وعظامه... خاصة وأنّ الاعتماد على أنّ حلاً سياسياً في سورية لن يتم إلا بموافقة الأمريكي ومشاركته، بات اليوم وهماً مكتمل الأركان؛ فاحتمال خروج الأمريكي من الملف السوري بأسره «لمن يرى ويبصر ما يجري حول العالم، وفي سورية نفسها»، بات احتمالاً مرتفعاً، إنْ لم نقل احتمالاً شبه مؤكد!

في كل الأحوال، فإنّ اشتراك القوى التي تم إقصاؤها، وليس قسد فقط، هو أمر ضروري وينبغي العمل عليه للوصول إلى تحقيقه الذي نعتقد أنه ممكن في آجال غير بعيدة.

جهات محسوبة على المعارضة

طالعتنا الصحف الخليجية والمنابر الإعلامية الخليجية بشكل خاص، إضافة إلى بعض المنابر الغربية، وكذلك عبر وسائل التواصل، بهجمة شرسة شنتها شخصيات وجهات عديدة من تلك المحسوبة على المعارضة، بينها كالعادة الإخوان المسلمون الذين رفضوا اللجنة سابقاً، ورفضوها ببيان جديد مؤخراً «وأعلنوا كذباً عدم مشاركتهم فيها، مع أنّ ممثليهم المعلنين وغير المعلنين لا يزالون مشاركين في اللجنة ولم ينسحبوا، وفي هذا الإطار فإن الأوساط السياسية السورية تتناقل منذ عقدين على الأقل طرفة فحواها: يستحيل أن يقول لك الإخواني، أنه إخواني رغم أنك تعرف وهو يعرف أنك تعرف»، وليس غريباً على هذه القوة سلوكٌ كهذا، فهذا دَيدنها.

كذلك تم استحضار شخصيات سياسية و«حقوقية» غابت خلال الأعوام السابقة، وجرى دفعها باتجاه الشاشات لكي تدلي بدلوها، مثلاً «جورج صبرا، محمد صبرا، أنور البني، خالد خوجة، غسان هيتو، بسام جعارة ..وغيرهم».

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إنّ ممثل الائتلاف في باريس منذر ماخوس، عبّر صراحة عن رفض اللجنة خلال حوار تلفزيوني، والمقابل له «للدفاع» عن اللجنة من منصة القاهرة، بدأ حديثه بالقول إنّ حالة من الإحباط تسود الشارع السوري بعد تشكيل اللجنة، وليس واضحاً عن أي شارع بالضبط كان يتحدث، مع علمنا أنّ شارعاً محدداً لا بد كان محبطاً ولا يزال من تشكيل اللجنة!

عبّر ماخوس في اللقاء نفسه عن جوهر المسألة: «تشكيل اللجنة هو انتصار لثلاثي أستانا»، وهو ما يعني ضمناً خسارة للغرب، وأكثر من ذلك فإنه يعني فتح الطريق للحل السياسي، وبدعم كثيف من القوى الدولية والإقليمية التي تريد الحل فعلاً، بمواجهة القوى التي لا مصلحة لها إلا باستمرار الأزمة.

يستهدف الهجوم تطويق اللجنة خلال عملها بأجواء سلبية كثيفة على أمل تفخيخ عملها وصولاً إلى تخريبه

جهات محسوبة على الموالاة

المشهد لم يختلف كثيراً بين فئات محددة من «المؤيدين»، وبشكل خاص أولئك الذين عرفوا طوال الأزمة بمواقفهم المتشددة؛ فهؤلاء أيضاً لم يوفروا جهداً في الهجوم على اللجنة، متفقين بذلك مع الإخوان المسلمين وأشباههم، وليس هذا مستغرباً بالحقيقة؛ فهؤلاء وأولئك، ممن يتكسبون من عذابات السوريين، لا مصلحة لهم بإنهاء الأزمة وبفتح الطريق أمام الشعب السوري لتقرير مصيره بنفسه، لأنّ كلتا الفئتين ستعيش خطراً محدقاً فيما لو أتيح للشعب السوري أن يقول رأيه الصريح بهما!

الصفوف تزداد وضوحاً!

مع استمرار التراجع الغربي، فإنّ كل الفئات التي استعرضت عضلاتها وتشددها، والتي حاولت أن تظهر نفسها بمظهر الأعداء الألداء، تتقارب في مواقفها الملموسة يوماً بعد آخر، وبشكل مفضوح وعلني. وهذا أمر مفهوم وطبيعي؛ فالغرب هو أبو الفساد الكبير وتجار الحرب والعملاء وأمهم، سواء تلطوا في مواقع داخل النظام، أم في مواقع داخل المعارضة...

لماذا يهاجمون اللجنة؟

إنّ اللجنة قد تشكلت وانتهى الأمر، وإذا كان الهجوم عليها قبل التشكيل مفهوماً بوصفه محاولة لمنع تشكيلها، فإنّ اشتعال الهجوم بعد التشكيل، بل واشتراك أشخاص وقوى كانت تدّعي كذباً دعمها لتشكيل اللجنة، ودعمها لمسار أستانا وسوتشي، ومنها من شارك في سوتشي فعلاً، وباتت الآن في صف واحد مع الإخوان «الذين طالما هاجمتهم»، كل ذلك يطرح سؤالاً عن جدوى واستهدافات الهجوم على اللجنة اليوم؟...

نعتقد أنّ بين استهدافات وأسباب هذا الهجوم ما يلي:

إذا كان تشكيل اللجنة قد جرى فعلياً رغماً عن أنف الغرب والمتشددين من الأطراف المختلفة، محققاً بذلك نصراً واضحاً لثلاثي أستانا في مواجهة المجموعة المصغرة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، فإنّ الهجوم يستهدف بحده الأدنى، التشويش على هذا الانتصار.

يستهدف الهجوم أيضاً، تطويق اللجنة خلال عملها بأجواء سلبية كثيفة، على أمل تفخيخ عملها وصولاً إلى تخريبه، سواء من خارجه أو من خلال أولئك الموجودين ضمن اللجنة اليوم، رغم رفضهم العلني أو المواربة لها، ورغم عملهم السابق ضدها طوال السنوات الماضية...

إنّ رافضي الحل السياسي، وأتباع الغرب من كل الجهات، يحاولون الالتفاف على إنجاز الدستورية لعل وعسى تتحول إلى خطوة في الفراغ، لا يليها شيء فعلي، بحيث تبقى الأمور على حال الاستنزاف القائم.

محصّلة

رغم السلبيات العديدة المتضمنة في حملات الهجوم على اللجنة، إلا أنّ لها جانبها الإيجابي الأكثر أهمية؛ فالتاريخ والشعب السوري يسجل ويحفظ جيداً المواقف المضطربة والهستيرية للمهاجمين، ويسجل إلى جانبها أسماء قائليها والجهات التي تشغلهم، والتي باتت أوضح من ذي قبل بما لا يقاس، وهذا بحد ذاته تقدم مهم.

عدا عن ذلك، فإنّ خسارة المجموعة المصغرة وتراجعها المستمر، سرعان ما سينعكس بفتح الطريق بشكل حقيقي باتجاه تطبيق كامل للقرار 2254، وهو ما بدأ فعلاً بتشكيل اللجنة، وما ستظهر نتائجه الملموسة في آجال قريبة...

لا حلّ في منطقة الخليج إلا بطرد الأمريكي

مجدداً تفشل مساعي التوتير وافتعال الأزمات التي تدفع بها واشنطن في مختلف بقاع الأرض ومنها منطقة الخليج، ليتلو التعصيد الأخير، كما كل ما سبقه، موقفٌ أضعف وأكثر هشاشةً للولايات المتحدة وحلفائها.

■ أحمد رافع

فبصرف النظر عن مُلابسات هجوم «أرامكو» الأخير وخلفياته، إلا أنه محسوبٌ عسكرياً وسياسياً على الحوثيين، وشكّل ضربةً كبيرة للسعودية بوزنها، ويُظهر حجم الضعف التي تعاني منه في هذه الظروف وبمواجهة «ميليشيا» في المعنى العسكري على حدودها على الأقل، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار احتمال وجود دور لواشنطن في هذا الهجوم وتسييره، يكون الأمر أصعب على السعوديين أنفسهم. فضلاً عن محاولات الأمريكيين اليائسة بتحليل وتفسير سبب فشل منظومة «باتريوت» بصدّ الهجوم. بعد تنفيذ الحوثيين للعملية، واستثماراً لموقعهم الأعلى على إثره، أعلنوا مبادرتهم لوقف العمليات العسكرية، ومن ثم إعلانهم عن أسر عدد من الجنود التابعين لقوات التحالف في الخليج، ومن بينهم سعوديين خلال العمليات العسكرية سابقاً، مما وضع السعوديين بموقعٍ محرج أكثر منه في الداخل عن الخارج.

مبادرة إيرانية

مقابل كل هذه التطورات، وبالاستفادة منها، كان موقف الإيرانيون نقطة لصالحهم، حيث قال رئيسها حسن روحاني إن بلاده «تمد يد الصداقة» إلى دول الجوار لتحقيق السلام في المنطقة، كما أعلن وزير خارجيتها بمقر الأمم المتحدة في نيويورك عن مبادرة إيرانية للسلام في مضيق هرمز ومنطقة الخليج تستند على خروج القوات الأجنبية منها، والعمل على التعاون المشترك بين دول المنطقة للحفاظ على أمنها وحريتها.

طهران تصنع لنفسها نقطة تاريخية

إنّ هذه المبادرة كموقف- سواء أوجدت لنفسها صدى أم لا- وضعت علامة تاريخية لصالح طهران، خاصةً في فترة انتصاراتهم الحالية على واشنطن، وهي تأتي بانسجام مع توجه الميزان الدولي الجديد بسياساته المختلفة كلياً عن سابقه عبر التعامل مع مختلف الأزمات والمشاكل بمنطق التعاون والتكامل والحلول السياسية التي كان ولا يزال دافعها والمُحرك الأساس نحوها هما روسيا والصين، ثم بقية الدول الصاعدة التي بدأت بتبني هذا النهج الجديد.

الأمريكيون محكومون بالتصعيد والفشل

بطبيعة الحال، لن يهدأ الغربيون والأمريكيون عن محاولاتهم بتأجيج التوتر في منطقة الخليج، إلا أنّ وقائع الأحداث جميعها وبتتاليها من «أرامكو» إلى «حرب الناقلات» قبلها فـ«الاتفاق النووي الإيراني» وغيره، تُثبت أن واشنطن بأضعف حالاتها، وتتجه نحو المزيد من الضعف بعد كُل تصعيد، ورغم معرفتهم بهذا الأمر، إلا أنهم محكومون بهذا السلوك، ولا يستطيعون تغييره بسبب ظروف أزمتهم الموضوعية أساساً، فحتى وإن تغيّر ترامب وطاقم الإدارة كله، وإن تسلّمت «حمامة سلام» دفّة القيادة الأمريكية ستبقى ظروفهم المحيطة مع أزمتهم والنخبة الأمريكية بمصالحها، تفرض على واشنطن نهجاً محدداً يفضي إلى النتائج ذاتها.

فلن يحلّ معضلة التصعيد المستدامة في الخليج إلا دول الخليج نفسها، وعلى رأسها السعودية، بوصفها المتضرر الأول والأكبر جراءها، عبر بتر يد أمريكا عن المنطقة بأسرها.

البيان الوزاري المشترك لثلاثي أستانا من نيويورك

بيان مشترك لوزراء خارجية جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا بشأن سورية، نيويورك، 24 أيلول 2019

عقد وزراء خارجية جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا، باعتبارهم ضامنين لصيغة أستانا اجتماعاً ثلاثياً على هامش الاجتماع 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأصدروا البيان التالي

الوزراء:

1- أكّدوا من جديد التزام ضامني أستانا القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وأكدوا على ضرورة احترام هذه المبادئ من جانب جميع الأطراف.

2- رحّبوا بوضع اللمسات الأخيرة على عملية إنشاء اللجنة الدستورية نتيجة لاستكمال تشكيلها في القمة الثلاثية الأخيرة التي عقدت في أنقرة في 16 سبتمبر 2019 واتفاق الأطراف السورية في 23 سبتمبر 2019 على النظام الداخلي الذي قام بتيسيره ضامنو أستانا بالتنسيق مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية.

3- أعربوا عن عزمهم على دعم عمل اللجنة الدستورية من خلال التفاعل المستمر مع الأطراف السورية والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية.

4- اتفقوا على المساعدة في عقد الدورة الأولى للجنة الدستورية في جنيف.

5- شددوا على أن هذه الخطوة الحاسمة ستمهد الطريق لعملية سياسية قابلة للحياة ودائمة بقيادة وملكية سورية وميسرة من الأمم المتحدة، تماشياً مع قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي وقرار مجلس الأمن الدولي 2254.

فك شيفرتي «المنطقة الآمنة» و«اتفاق أضنة»

تحمل اللغة الدبلوماسية في معظم الأحيان، شيفرات خاصة يسمح فكها بفهم المعاني الحقيقية للتصريحات السياسية، والتي قد تحمل معاني تختلف عمّا تبدو عليه من حيث الظاهر. وإذا كانت الأمثلة في هذا المجال، وضمن الأزمة السورية خاصة، أمثلة كثيرة، فإنّ من بين أبرزها، وربما أكثرها أهمية في اللحظة الراهنة، تعبيرا «المنطقة الآمنة»، و«اتفاق أضنة»

■ سعد صائب

أثار دهشة واستغراب الكثيرين، تصريح الرئيس الروسي يوم السابع والعشرين من الشهر الماضي، والذي قال فيه «ننطلق من أنّ إنشاء المنطقة الآمنة على الحدود الجنوبية لتركيا سيمثل ظرفاً إيجابياً من أجل ضمان الحفاظ على وحدة أراضي سورية نفسها، وبهذا المعنى نؤيد كل الإجراءات الرامية إلى خفض التصعيد في هذه المنطقة»، وهو الموقف الذي أعاد التأكيد عليه بصيغ أخرى خلال قمة أنقرة الأخيرة. وأكثر من ذلك، فإنّ الرئيس الإيراني في القمة نفسها، وإنْ لم يذكر صراحة تعبير «المنطقة الآمنة»، إلا أنّه عبر صراحة عن «حق تركيا في الدفاع عن أمنها القومي ضد الانفصاليين» وعن ضرورة «خروج الولايات المتحدة من سورية».

أول ما ينبغي الانتباه إليه في هذه المسألة، أنّ إشارة بوتين إلى «الحدود الجنوبية لتركيا» بالتوازي مع التصريحات المتكررة له وللرئيس الإيراني أنّ أي وجود أجنبي في سورية ينبغي أن يتم بموافقة الحكومة السورية، يعني بالضبط أنّ ما يتم الحديث عنه في إطار أستانا تحت مسمى «المنطقة الآمنة»، يختلف كل الاختلاف عما يجري تداوله إعلامياً على أنه اتفاق بين الأمريكي والتركي...

شيفرة «المنطقة الآمنة»

لوضع الأمور في سياقها، لا بد أيضاً من التذكير بتصريح الرئيس الإيراني حسن روحاني ضمن قمة أنقرة، والذي قال فيه إن الرؤساء الثلاثة يُقيمون نوايا واشنطن في سورية على أنها «نوايا خبيثة»، وليس ممكناً على هذا المستوى أن يقول رئيس على لسان آخر شيئاً ليس موضع اتفاق؛ أي إنّ التوافق الضمني بين الثلاثي يصب في خانة إخراج الأمريكي من سورية، وليس «التكاذب» الأمريكي التركي حول المنطقة الآمنة، سوى تعبير مكثف عن هذه الغاية، والتي يقف في صددها كل من الروسي والإيراني داعماً للتركي في وجه الأمريكي، ليس في إطار تحقيق صيغ من تلك التي يجري الحديث عنها إعلامياً، طولاً وعرضاً وعمقاً، بل بالضبط في إطار الدفع المشترك لإخراج الأمريكي من سورية... بكلام آخر، فإنّ ما يظهر كدعم روسي وإيراني للموقف التركي في مسألة «منطقة آمنة»، هو في الجوهر، عملٌ المقصود منه زيادة هامش مناورة التركي مع الأمريكي، وبالتوافق مع الروسي والإيراني بغية رفع درجة الضغط على الأمريكي باتجاه إخراجه.

مكمن الدهشة عند البعض، هو أنّ المتصارعَين الأساسيين؛ روسيا والولايات المتحدة، قد «اتفقا» شكلياً في الحديث إيجاباً عن «منطقة آمنة». أبسط التفسيرات و«أسخفها»، هي تلك التي تتحدث عن التحاصص وتوزيع النفوذ. وهي تفسيرات سخيفة لأنها تغض الطرف عن أهم حقيقة في إطار الصراع الدولي الدائر؛ استمرار حالة عدم الاستقرار في سورية، تصبّ في مصلحة الغرب والغرب وحده، وتصب ضد مصلحة سورية وروسيا وإيران وتركيا والصين من خلفهم، إذ تُبقي حالة الاستنزاف والتوتر قائمة في المنطقة كلّها، ناهيك عن كونها تضع حجر عثرة كبيراً في وجه استكمال مشروع الحزام والطريق الذي تشكل سورية جزءاً هاماً منه، وهذا المشروع هو الأساس، أو البنية التحتية للعالم الجديد، الذي سيبنى على أساس التوازن الدولي الجديد، وإحدى سماته الأساسية إنهاء التبادل اللامتكافئ وإنهاء حقبة الهيمنة الغربية.

بهذا المعنى، فإنّ فهم المقصود من استخدام تعبير «المنطقة الآمنة» من وجهة نظر ثلاثي أستانا، يخضع لفهم ما يريده كل من المعسكرين، وقبل ذلك، لا بد من تحديد تخوم هذين المعسكرين.

بات من المسلَّم به، حتى لدى صنّاع السياسة الأمريكيين أنفسهم، أنّ العلاقة الروسية التركية الإيرانية قد تخطّت منذ زمن مرحلة التقاطع المؤقت، وقد دخلت مرحلة اللاعودة باتجاه تحالف متكامل الأركان؛ بكلام آخر، فإنّ خروج تركيا النهائي من معسكر الناتو بات مسألة وقت فقط، الوقت اللازم لفكفكة شبكة الارتباطات العميقة المبنية تاريخياً مع الغرب على الصعد المختلفة، عبر عملية الإحلال التدريجي؛ أي عبر فتح أبواب العلاقات العميقة والروابط الوثيقة مع كل من روسيا والصين وإيران، بديلاً عن العلاقات غير المتكافئة مع الغرب.

فإذا كان استخدام الولايات المتحدة لتعبير المنطقة الآمنة، وكما عبرت قاسيون سابقاً، لا يعدو كونه تكاذباً متبادلاً أمريكياً تركياً، الغرض الأمريكي منه هو تخفيف الضغط التركي الروسي الإيراني عليها، والموجه ضد بقائها في سورية، والداعي إلى رحيلها الفوري، فإنّ التعبير نفسه «المنطقة الآمنة»، بات يستخدم من طرف الثلاثي بوصفه شيفرة تحمل معنى سياسياً واضحاً: على الولايات المتحدة الخروج من سورية.

بات من المسلَّم به حتى لدى صنّاع السياسة الأمريكيين أنفسهم أنّ العلاقة الروسية التركية الإيرانية قد تخطّت منذ زمن مرحلة التقاطع المؤقت وقد دخلت مرحلة اللاعودة

شيفرة «اتفاق أضنة»

في إطار الفكرة السابقة، «التوافق مع الحكومة السورية»، يمكن أيضاً فهم شيفرة اتفاق أضنة؛ إذ هنا أيضاً ليس الجوهر هو عرض المنطقة وطولها، بل إنّ الجوهر الحقيقي هو الدفع الروسي الإيراني باتجاه الحفاظ على سيادة سورية، وتأطير أية خطوة يقوم بها أي طرف أجنبي في أطر القانون الدولي، أي في الأطر القائمة على التفاهم والتوافق الرسمي.

إنّ جوهر اتفاق أضنة، بغض النظر عن الموقف منه وعن الظروف التاريخية التي جرى ضمنها، وحتى عن تفاصيله الملموسة، ومدى واقعيتها في اللحظة الراهنة، هو أنه اتفاق يندرج ضمن أطر القانون الدولي، أي إنه اتفاق رسمي، وليس تدخلاً بالضد من القانون الدولي، وبالضد من إرادة سورية.

إنّ هذا الجوهر بالذات، هو ما يمكن فهمه من طرح الروس لهذا الاتفاق من فترة إلى أخرى، ضمن حزمة طروحاتهم السياسية بما يخصّ حلّ المسألة السورية.

بكلام آخر، فإنّ «اتفاق أضنة» بالمعنى الملموس، هو أيضاً شيفرة المقصود منها هو أنّ أي حل للمسائل المتعلقة بالشمال السوري، الشرقي والغربي، ينبغي أن يخضع للقانون الدولي، بما يحفظ سيادة سورية واستقلالها، والعمل بهذا الاتجاه، باتجاه إرساء قواعد القانون الدولي، من شأنه في نهاية المطاف أن ينتزع الألغام البينية العديدة الموجودة بين دول المنطقة، في إطار عام واحد هو الدفع باتجاه الوصول إلى تسويات عادلة جوهرها إنهاء مشروع الفوضى الخلاقة في المنطقة كخطوة أولى، تليها خطوات عديدة باتجاه تهيئة الأجواء بشكل أفضل أمام استقرار شامل في المنطقة، يسمح بالسير قدماً في تمكين البناء التحتي الاقتصادي للعالم الجديد، البناء الذي يرتكز إلى «الحزام والطريق» والذي يمثل أفقاً تنموياً هائلاً لكل دول المنطقة وشعوبها...

المعهد العالي «للفنوساد» المسرحي

حاله كحال غالبية مؤسسات الدولة، التعليمية وغيرها، يُعاني المعهد العالي للفنون المسرحية من ثقافة الفساد السائدة في البلاد، ولربما بسبب ظروفه الخاصة والضيقة تتمظهر هذه الثقافة عبر عدّة أشكال واضحة، وبشكلٍ مقصود وممنهج ربما.

■ ملاذ سعد

فبدءاً من ظروف الطلاب السيّئة ذوي الحدود المتواضعة في التعليم، مع عدم التقليل من أهمية الموهبة طبعاً، مروراً بما يتخلله من شائعات، لا تُنفى ولا تُعمم، حول تغلغل ظاهرة «الحشيش» مع ما يرافقها، وليس انتهاءً بإداراته وعماداته المتعاقبة لسنوات خلت دون حلٍّ لأيّة مشكلة، أكانت إدارية أم تعليمية أم طلابية واجتماعية في الداخل، ليصبح تقاذف اللوم والاتهامات على إدارات وعمداء سابقين أمراً طبيعياً لإخلاء مسؤوليّة القائمين في اللحظة المعنية عن هذه الحال.

لكن آخر ما حُرر حول سلسلة تقاذف الاتهامات تلك، أنه أصبح المذنبون هم الطلاب أنفسهم! وأكثر من ذلك، هم أولئك الذين لم يدخلوا المعهد بعد، على لسان سكرتير العميد نفسه، بعد أن سبقه بذلك موظفو الوزارة.

حشيش و«عربدة»

ظهر هذا «الاتهام» قُبيل امتحان قبول الطلاب المُتقدمين لهذا العام، وأعيد تكراره بيوم صدور النتائج.

بدأت القصة بأن أعلن المعهد عن بدء تسلّمه لطلبات التقديم مُحدداً سقفاً لسنّ القبول يقف عند مواليد 1997، بالمقارنة مع قبوله في العام السابق لمن هم من مواليد عام 1996، دون أيّ تفسير أو إيضاح، حيث كان ممكناً –على فرض وجود ضرورة لهذا الفعل– أن تصدر إدارة المعهد تصريحاً أو بلاغاً بذلك قبل حين، يُعلمون بذلك ممن هم راغبون بالدخول إلى المعهد أن لا فرصةَ لهم، حتى لا يبدأوا باتباع الدورات التدريبية المكلفة، الخاصة والمخصصة لامتحان القبول، على الأقل، والتي تعلم بوجودها جيداً إدارة المعهد نفسه، فضلاً عن خيبة الأمل بعد كل الجهد المبذول من قبل هؤلاء الطلاب.

لكن وعلى أيّة حال، لم يقبل المتقدمون من مواليد 1996 بهذا الأمر، وعددهم 38 طالباً متقدماً، ليبدأوا بممارسة الضغوط على وزارة التعليم العالي لمنحهم استثناءً في هذا العام، عبر تعاقب زياراتهم إلى الوزارة مجتمعين طلباً لهذا الأمر، ليفاجأ الطلاب بحجة أحد الموظفين في الوزارة، أنّ المعهد لا يريدهم لأن «الكبار هم من يعلمون الصغار على الحشيش والعربدة» على حدّ تعبيره.

وبعد عدد من الزيارات والطلبات أصدرت الوزارة استثناءً لمواليد 1996 في يوم الأحد 15 أيلول، قبل يومين فقط من موعد امتحان القبول الذي جرى في يوم الثلاثاء 17 من الشهر نفسه.

حبكة دراما

مُجدداً، تعود الوزارة والمعهد بـ«تعشيم» هؤلاء الطلاب عبر الاستثناء، وإن كان صادراً قبل يومين، ليتبين أنّ الاستثناء وفعله مُجرد مسرحية بذات نفسها. حيث أوضح هؤلاء الطلاب أنه قد تخلل عملية الامتحان سلوكيات سُخرية واستهزاء من قبل اللجنة المشرفة على بعضهم بشكل بيّن، فضلاً عن غياب مندوبٍ الوزارة فيّ فحص مواليد 1996، علماً أنه تواجد في أثناء فحص مواليد السنين الأخرى، بإشارة واضحة إلى عدم رغبة المعهد بتاتاً– رغم الاستثناء الصادر من الوزارة– عن قبولهم، وهو ما حدث عندما أعلنت النتيجة في يوم 18 أيلول، موضحةً رسوب الطلاب الـ 38 هؤلاء جميعهم.

ليسبب ذلك مع كُل الاحتقان السابق لهؤلاء الطلاب زيادة بلّة في الطين، أدت إلى حدوث بضعة مُلاسنات بينهم وبين إدارة المعهد، ليكرر سكرتير العميد حديث الوزارة نفسها حول اتهام «الكبار بتعليم الصغار» على مادة الحشيش وغيره، كخطوة استباقية واحترازية بمضمون تكهني مستقبلي أدى إلى حرمان بعض الموهوبين من فرصتهم بدخول المعهد بالنتيجة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البعض من هؤلاء حالهم كما غيرهم من المستجدين، سبق وأن تقدموا ولم يتم قبولهم لضعف مهاراتهم التي تعبوا عليها وثابروا على تحسينها، وليس لعدم امتلاكهم الموهبة، وهو وضع طبيعي درج عليه المعهد منذ إحداثه، خاصة وأن فلتر الورشات ما زال يفعل فعله على هذا المستوى أيضاً، كمعيار نهائي للاستمرار في المعهد من عدمه.

آخر ما حُرر حول سلسلة تقاذف الاتهامات أن أصبح المذنبون هم الطلاب أنفسهم وأكثر من ذلك هم أولئك الذين لم يدخلوا للمعهد بعد!

المسؤول الأول هو الإدارة القائمة

في الحقيقة، ليس مستغرباً البتة كُل هذه السلوكيات بأحداثها وتفاصيلها، حيث المعهد نفسه ليس إلا جزءاً من جملة مؤسسات الدولة وأجهزتها التي تحمل «ثقافة الفساد» هذه في إداراتها، ونقول «ثقافة الفساد» لا الفساد بعينه بمعنى السرقة والنهب، بل مجمل مرض البيروقراطية والمحسوبية واللامبالاة ورمي وتقاذف المسؤوليات وغيره، إلا أنه وبذات الوقت لا يشكل هذا الأمر أيّ تبرير لإدارة المعهد، وإنما بداعي تفسير الحالة وفهمها لا أكثر، حيث إن المسؤول الأوّل في نهاية المطاف عن ظروف المعهد بمجملها تبقى هي إدارته القائمة بأيّ وقت كانت، وتحديداً في الحاضر، ولن يكون مستغرباً أيضاً لو ظهر مستقبلاً تورّط بعض أفراد ضمن هذي الإدارات المتغيرة بأجواء «الحشيش» تلك نفسها، على الأقل من خلال غض الطرف عنها، مع عدم إغلاق باب ترويجها، ليتبيّن فعلاً من هم هؤلاء «الكبار» الذين «يُفسدون» الصغار، خاصة وأن هذه الظاهرة السلبية وغيرها ليست وافداً جديداً على المعهد، وهي ليست المرة الأولى التي يتم تسليط الضوء عليها أو الحديث عنها، بشكل مباشر أو غير مباشر.

قطعة صغيرة من اللوحة العامة

إذا ما خرجنا من داخل المعهد بكل مشاكله نحو الصورة الأعمّ، لنراه من الخارج، لا يصعب على أيّ أحد أن يصل إلى استنتاج بأن المعهد كقطعة أُحجيّة تنسجم تماماً مع لوحة السياسات الليبرالية والخصخصة في البلاد، حيث يتم وضع «الإدارة المناسبة في المكان المناسب»، مع تكريس نفس السياسات، لإبقاء ظروف المعهد على حالها دون حل منذ نحو عشرين عاماً، لتتراكم المشاكل فيه، وبالتالي يستمر خط أدائه وتقييمه البيانيّ بهبوط مزمن ومستمر بذلك، لصالح مرادفيه ومنافسيه من القطاعات الخاصة كجامعة المنارة، التي تتضمن قسماً للفنون المسرحية «بأفضل ظروف»، والجامعة العربية الدولية التي ستتفتح في هذا العام قسماً مشابهاً أيضاً، و«الحبل عالجرار»، وصولاً إلى محاولات نعي المعهد العالي للفنون المسرحية بطلابه «المُطفشين» من الذين لا يتحمّلون نفقات «الخصخصة»، لتستمر محاولات احتكار الثقافة والفن والعلم نفسه، فضلاً عن الثروة، بالتمركز بأيدي القلّة فالأقلّ.

لهّاية..

حكاية دعم الليرة وشعار ليرتي قوتي وغيرها من المبادرات والتسميات كانت حديث الشارع الأسبوع الماضي كلّه، ولسا شغّالة وح تستمر.. وكل هاد كرمال بركي ينزل سعر الدولار عن عرشو اللي تتوج فيه بطلاً ع حساب الليرة وع حساب معيشتنا نحنا المغلوبين ع أمرنا وبس.. بالوقت اللي حصدوا فيه كل الحيتان الكبار فوائد اللعب بالعملة وبالأسعار وفينا.. لك وبالبلد كمان..

■ نوار الدمشقي

يعني القصة كلها كانت لهاية عم تلوكها الناس بلسانها وسنانها بس بدون ما تعمل معهم شي ع مستوى الفائدة.. لا بالنسبة لتحسين مستوى المعيشة اللي زاد تدهور.. ولا بالنسبة للأسعار اللي دائماً بتطلع وبتستحي تنزل..

والألعن من هيك أنو كل الحديث اللي عم يصير عن الليرة والدولار والدعم والمبادرات والذي منو، كنا نحنا منسيين من مضمونو.. لك ما حدا التكشنا بكلمة أو بليرة دعم زيادة مشان قلع عين بليس مو أكتر.. لا بالعكس صار في حديث عن الدعم الموجود وعن احتمال إلغاؤو كمان..

أما الظريف بكل القصة أنو اللي ع أساس بدهم يدعموا الليرة بالمبادرات اياها هنن نفسهم اللي بيرفعوا الأسعار علينا بدون ما ينزلوها ودائماً بيتحججو بالدولار والعقوبات والحصار.. هاد إذا ما قلنا أنو في منهم هنن سبب ضعف الليرة وقوة الدولار ع حسابها وحسابنا.. وخاصة اللي بينحطوا تحت اسم رجال أعمال من غامض علمو.. ومو معروف منين وكيف صاروا رجال أعمال أصلاً.. وواحدهم صار يحكي بملايين ومليارات الدولارات بكل رياحة.. لك ومنيييين ماحدا بيعرف!

شو بدكم بطول السيرة.. بالمبادرة الأخيرة تبع دعم الليرة قال أنو ممكن يتجمع بحدود مليار دولار من التجار خلال كم يوم.. يعني رقم كبير ومو قليل أبداً.. بس السؤال مو منين الدولارات تحت الإيد بالبلد.. لأن الحكي عن أسبوع يعني أنو هي الدولارات فراطة بين الإيدين مو بالحسابات المصرفية جوا وبرا.. بس ليش لهلأ حتى طلعت هَيْ الدولارات بعد اللي ضرب ضرب واللي هرب هرب وصار الوضع ع كف عفريت بالنسبة لليرة والمعيشة؟..

والسؤال الأهم من كل هاد.. طيب حبيباتي رجال الأعمال والتجار الحبابين اللي كل همكم مصلحة البلد والليرة.. ليش ما بتشتغلوا بالتوازي مع هَيْ المبادرة بمبادرة تانية ع مستوى الأسعار المتحكمين فيها.. يعني من باب أولى أنو تنزل الأسعار مشان نحس بنتيجة مبادراتكم.. بس أنو والله دعمتوا الليرة بالدولارات وما نزلتوا الأسعار يعني شو استفدنا بالنتيجة.. ح تبقوا عم تطلعوا الفرق من رقابنا نحنا المعترين.. ومع سفقنا منيذة أنو يابا دعمتوا الليرة وبدكم المقابل لاحقاً.. والله أعلم شو ح يكون هاد المقابل.. أكتر من اللي متمتعين فيه من امتيازات واستثناءات..

ويمكن أهم شي من كل الحديث واللعي الفاضي تبع اللّهاية أنو قصة دعم الليرة حتى ترجع توقف ع رجليها مو ممكن تستمر ع هاد الشكل من المبادرات والحملات مهما كانت نتائجها المباشرة.. لأن ما ح تستمر.. ولأن القصة بالبداية والنهاية هي أنو يصير عنا إنتاج حقيقي يدعم الليرة بشكل دائم ومستمر.. إن كان هاد الإنتاج زراعي ولا صناعي ولا شو بدكم تسموه سموه.. يعني شغلو البلد بدل مو موقفينها.. وهدول الملايين والمليارات من الدولارات بدل ما يصير زتهم بالسوق مشان تعديل سعر الليرة ع أساس وح تردوا تسترجعوهم مع فوائدهم من جيوبنا أكيد.. لو بتعملوا فيهم معامل وإنتاج بيكون أحسن.. لك في مثل بيقول «بدل ما تطعميني سمكة علمني أصطاد».. حاجتنا لهأيّات.. والله التعى قلبنا.. مو هيك ولا أنا غلطان يا حكومة ويا رجال أعمال..

في أشرفية صحنايا.. سلوك تمييزي مرفوض

شكوى شفهية وصلت إلى قاسيون من قبل بعض أهالي وقاطني أشرفية صحنايا حول السلوكيات السيئة لبعض العاملين في المخبز هناك، والتي تتمثل بالتمييز بين المواطنين على مستوى تأمين حاجتهم الضرورية من مادة الخبز.

■ مراسل قاسيون

الأهالي والقاطنون المستاؤون من هذه السلوكيات التمييزية بينهم على مستوى تأمين مادة الخبز لم يجدوا مبرراً لهذا السلوك الشاذ وغير المبرر، وعندما واجهوا المسؤول عن عمليات البيع والتوزيع في المخبز بذلك أجابهم بأنه يلتزم بالتعليمات التي أتت إليه بوجوب تأمين حاجة الأهالي من مادة الخبز قبل غيرهم من الوافدين والقاطنين في البلدة، ولو كان في ذلك تجاوزٌ للطابور وعلى حساب المنتظرين فيه، وهو ما يقوم به وينفذه، ولم يعلم هؤلاء من هو صاحب هذا التوجيه التمييزي!.

الكمية كافية والتمييز غير مبرر

بحسب المشتكين، لا مشكلة بتوفر المادة ناحية الكميات، فالمخصصات اليومية والمنتجة تكفي المواطنين حاجتهم من مادة الخبز ولو فيها بعض الانتظار بالطوابير، ومع ذلك فإن السلوك السيئ للقائم على عمليات البيع والتسليم يقوم بالتمييز بين المواطنين، بحيث يعطي الأفضلية للأهالي على الوافدين، بغض النظر عن رغبة وموافقة هؤلاء الأهالي بهذا التمييز الفاقئ للأعين والشاذ، بل والخارج عن سياق العرف والعادات في المنطقة أصلاً، وقد أدى هذا السلوك للكثير من المهاترات غير المرغوب فيها.

فالأهالي، وبرغم تزايد أعداد الوافدين إلى بلدتهم خلال السنوات القليلة الماضية بنتيجة الحرب والأزمة، كما غيرها من البلدات الأخرى، وبرغم بعض الصعوبات والضغوطات التي نجمت عن ذلك على مستوى الخدمات إلا أنهم لا يحمّلون هؤلاء الوافدين مسؤولية هذا الأمر بقدر ما يضغطون على البلدية والجهات الرسمية الأخرى من أجل تذليل هذه الصعوبات والتخفيف من الضغوطات بما يتناسب مع مسؤولياتهم الوظيفية المناطة بهم وبحسب اختصاص كل منهم، وهو ما جرى ويجري منذ سنين بالتعاون مع الجهات الرسمية في البلدة، كما أنهم لم يشتكوا مسبقاً من تأمين مادة الخبز وفقاً لمبرر زيادة أعداد القاطنين في البلدة عموماً، باعتبار المادة ضرورة معيشية وحياتية للجميع دون استثناء، وقد تم أخذ نسبة الزيادة السكانية بعين الاعتبار وتمت زيادة مخصصات الطحين للبلدة بما يتناسب مع الأعداد الإجمالية للمستهلكين، وذلك منذ فترة زمنية طويلة نسبياً، مع الأخذ بعين الاعتبار تأكيدهم على ضرورة المتابعة الجدية بالنسبة لمادة الخبز وخاصة على مستوى المواصفة والجودة.

سلوك مرفوض

الملفت، أن هذا السلوك الشاذ ظهر مؤخراً بلا أية أسباب وبدون أية مقدمات، بل وبلا أية أرضية لا موضوعية ولا ذرائعية، هكذا.. وكأنه نفسه بوابة لخلق ذرائع مشابهة على أرضية ما يمكن أن يتركه من أثر سلبي في نفوس المواطنين على اختلاف مشاربهم، وخاصة مع عبارة «تنفيذ التوجيه والتعليمات» وهو ما توقف عنده الأهالي والقاطنون من الوافدين في البلدة على السواء، فمن غير الممكن أن يكون هناك أي توجيه يتضمن هذا الشكل التمييزي الفجّ والشاذ، وخاصة بالنسبة لمادة مثل الخبز.

الأهالي والقاطنون الذين اعتبروا أن هذا السلوك الشاذ ذا طابع فردي، يطالبون بمزيد من الرقابة والضبط على عمل المخبز في البلدة، كما غيره من القطاعات الخدمية الأخرى فيها، كما يؤكدون على نبذ ورفض أي سلوك تمييزي شاذ بين المواطنين.

برسم المعنيين في التموين والمخابز والبلدية

مؤتمر «تطويري» لتكريس الطبقية

اختتم مؤتمر التطوير التربوي أعماله بتاريخ 2019/9/28، وقد كانت حصيلته مجموعة من التوصيات، وذلك بحسب المحاور التي تم بحثها خلاله، والتي امتدت على مدى ثلاثة أيام في قصر المؤتمرات في دمشق، تحت عنوان «رؤية تربوية مستقبلية لتعزيز بناء الإنسان والوطن».

■ عاصي اسماعيل

المحاور والتوصيات كانت متناسبة مع عنوان المؤتمر، وربما لا يسعنا أن نحملها أكثر مما تحتمل، فهي أولاً وآخراً محض «رؤية» ليس إلا، وطبعاً ذلك لا يقلل من أهمية بعض مما طرح على المستوى النظري، فالمؤتمر وخلاصاته وتوصياته لم تلامس عمق مشكلة التعليم والتعلم المتمثل بالسياسات التعليمية ذات الجوهر الطبقي من الناحية العملية.

نقاط تمّ طرحها

وزير التربية: «لم يعدْ مهماً بالدرجة الأساسية في عصرنا أن نمتلكَ المعرفة، بل المهمّ والأساس والأولويّ أن نمتلكَ مهارَة الانتفاعِ بها.. أهميةُ ارتباطِ التعليم بسوقِ العمل، ومراكزِ الإنتاج.. تغيير المناهجِ وتطويرِها يستدعي بيئةً مدرسيةً مواكبةً وملائمة، بدءاً بالبناء إلى آخرِ مستلزمات العمليةِ التربوية.. كلّنا يعرفُ ويدركُ أهميةَ المدارس في العمليةِ التربوية، لكنّ إتاحةَ التعلمِ عن طريقِ المدارسِ لوحدِها، لا تضمن وجود المجتمعِ المتعلمِ العارفِ..».

معاونُ وزيرِ التربية: «التعليم هو القاعدة الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والإسهام في نهضة المجتمع والارتقاء به.. التفكير والتخطيط والعمل الجدّي لعقد مؤتمر التطوير الوطني يأتي من أجل تكوين رؤية وطنية إستراتيجية متقدمة للتربية والتعليم في الجمهورية العربية السورية حتى عام 2030 وفق متطلبات القرن الحادي والعشرين في ضوء تحولات المجتمع الراهن..».

معاون وزير التعليم العالي: «ضرورة التنسيق والتشاركية بين وزارة التربية والتعليم العالي، والعمل وفق آليات وخطط وقوانين محددة لربط مخرجات التعليم بسوق العمل..».

بعض المحاضرين والمتداخلين: «مهنة التعليم تعد من أرقى المهن الإنسانية، والالتزام بالأخلاقيات يسهم في تحسين المجتمع وينمي السلوك الأخلاقي للمجتمع، لينعكس على مخرجات التعليم.. وجوب الاعتراف بالواقع الحقيقي، وإظهاره، والكشف عن البقع السوداء في جسد المنظومة التربوية، وتشخيصها وعلاجها.. أهمية تحصين الجيل بالفكر العلمي الذي هو عماد مجتمع المعرفة، من خلال مدرسة نموذجية جاذبة للطلبة ببنائها وبنيتها ومواصفاتها.. القطاع التعليمي في سورية يواجه تحديات كبيرة، ووجوب العمل على تعزيز العلاقة بين الجهاز التربوي والطالب بشكل أكبر.. التعليم مشكلة عالمية، ولا يحصل الجميع عليه.. ولذلك يجب على واضعي المناهج أن يدركوا إلى أين هم ذاهبون؟.. القيم إحدى موجّهات العمل التربوي، وفي ضوئها يمكن تحديد هوية العملية التربوية ومكوناتها ولا سيما المناهج التربوية.. تطوير سياسة القبول الجامعي، وتطوير السلم التعليمي، وربطه بالميول والاتجاهات وتنويع المسارات.. التفكير يُعد من أهم المهارات التي تجعل المتعلم على درجة عالية من المعلومة، كما تساهم مهارات التفكير العليا في صناعة القرار واتخاذه.. التعرض المزمن للتوتر في مرحلة الطفولة المبكرة يجعل دماغ الطفل أكثر استجابة للتوتر اللاحق طيلة الحياة..».

محاور والتوصيات

تم تبويب التوصيات وفقاً للمحاور التي جرى طرحها والنقاش حولها، وهي: - الفلسفة التربوية والإستراتيجية الوطنية المستقبلية للتربية في سورية- الأدوار المتغيرة للمعلم والمتعلم في القرن الحادي والعشرين- تطوير المناهج التربوية ومكوناتها، ودورها في تعزيز بناء الوطن والمواطن- تطوير التعليم المهني والتقني- نحو بيئة مدرسية محفزة وراعية لأجل مدرسة المستقبل- الارتقاء بجودة التعليم ومتطلباتها- واقع رياض الأطفال وآفاق تطويرها- التقويم من منظور مستقبلي.

وفيما يلي بعض ما ورد من توصيات استناداً إلى المحاور أعلاه:

- توفير أنشطة تدفع المتعلّم إلى المشاركة في بعض القضايا والمشكلات المجتمعية، والتركيز على الأنشطة التي تُنمي لديه المهارات العليا للتفكير- تحسين واقع المعلم من النواحي المادية والمعنوية الاجتماعية بما يساهم في تعزيز دوره في العملية التعليمية- تعزيز مفهوم الوطن وقيم المواطنة، وتنمية المسؤولية الوطنية لدى المتعلمين- تفعيل مناهج التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي، وتطبيق نظام التوجيه المهني على تلاميذها- ربط التعليم المهني والتقني بسوق العمل، ومشاركة مرافق المجتمع والمؤسسات المستفيدة من التعليم المهني، في الأنشطة والبرامج في مؤسسات التعليم المهني والتقني- تحويل المدارس المهنية والمعاهد التقنية إلى مراكز إنتاج - توسيع آفاق متابعة التعليم العالي لخريجي المدارس المهنية والمعاهد التقنية من خلال إيجاد مسارات جديدة..

المصالح الطبقية تحدد الاتجاه

لا شك أن التطوير والتغيير، على كل المستويات وبكافة الحقول، مطلب وحاجة وضرورة، بالمقابل لا بدَّ من التأكيد على أن تحديد اتجاه هذا التطوير والتغيير هو العنصر الأهم، فالضرورات «التطويرية» بالنسبة للشرائح الطبقية المسيطرة والمتنفذة والمغتنية، اقتصادياً وسياسياً وإيديولوجياً، تختلف عنها بالنسبة لبقية الطبقات والشرائح المسيطر عليها المفقرة والمهمشة، وبالتالي، فلا غرابة إن كانت اتجاهات التطوير المنشود تتناسب مع مصالح هذه الشريحة المسيطرة من أجل استمرار سيطرتها، وهي على ذلك ربما تبحث عن التغيير الذي يؤبد سيطرتها إن أمكن ذلك ليس إلا!.

فالطبقات والشرائح الطبقية المسيطرة، تمتلك سلطة الدولة التي تستخدمها لخدمة مصالحها الطبقية، وهي تمارس هذه السيطرة على كافة الحقول، بما في ذلك الحقل التعليمي، بما يتوافق وينسجم مع تجديد واستمرار وجودها، وخاصة على مستوى استمرار الشروط المادية لهذه السيطرة، أي تجديد واستمرار علاقات الإنتاج القائمة نفسها، وإعادة إنتاج هذه العلاقات بجوهرها وقاعدتها ونتائجها المتمثلة بنسب توزيع الثروة بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح، لمصلحة أصحاب الأرباح على طول الخط، وبالتالي، بداهة من المستحيل على هذه الطبقات المسيطرة أن تعمل على أي نهج «تطويري» قد يضر بمصالحها الطبقية، سواء على مستوى السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو التعليمية أو... فالمطلوب من أي تغيير أو تعديل أو تطوير هو الحفاظ على المواقع الطبقية للجماعات والأفراد في ظل علاقات الإنتاج القائمة مع استمرار السيطرة الإيديولوجية التي تتحكم بالوعي وتوجهه، وليس أقدر من النظام التعليمي على ذلك، بالتوافق والتنسيق مع بقية الحقول الثقافية والمعرفية، وليس أسهل من تحميل أجهزة الدولة وبال ذلك، بحيث تبدو العملية وكأنها بمعزل عن إرادة وسيطرة وتحكم هذه الطبقات والشرائح.

الطبقات المسيطرة تمتلك سلطة الدولة التي تستخدمها لخدمة مصالحها وهي تمارس هذه السيطرة على كافة الحقول بما يتوافق وينسجم مع تجديد واستمرار وجودها

أما المؤسف بما يخص واقعنا، فهو أن علاقات الإنتاج المشوّهة لم تكن إلا نتاج وإفراز طبيعة الطبقات والشرائح المسيطرة الأكثر تشوهاً، وقد انعكست هذه التشوهات على كافة البنى، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية و.. بحيث أضحت نموذجاً للتشوُّه، ومع كل تغيير «تطويري» تزداد هذه التشوهات وتتعمق، وذلك كون الاتجاه العام للتغيير لم يخرج عن حيّز هذه السيطرة وغاياتها وجوهرها الطبقي، مع استمرار كل ظواهر الإعاقة التي تحول دون أي تطوير حقيقي آخر يصب في مصلحة الطبقات المفقرة والمهمشة، والقوى المنتجة عموماً، كحلقة مغلقة ومفرغة تظهر وكأنه لا فكاك منها.

وبالعودة إلى مؤتمر «التطوير» أعلاه بمحاوره ونقاطه وتوصياته ربما تتضح بعض معالم تحديد الاتجاه «التطويري» المنشود من قبل المستفيدين منه، اعتباراً من تكريس السياسات التعليمية المعمول بها، مع عدم ممانعة إضافة بعض الرتوش التجميلية عليها، مروراً بعدم إيلاء الجانب الاقتصادي المعيشي للمعلم والمتعلم القدر الكافي من الاهتمام، وليس انتهاءً بتركيز الحديث عن التعليم المهني دون سواه، مع مساعي توسيعه على مستوى مرحلة التعليم الأساسي أيضاً، بالإضافة إلى التركيز على ربطه بسوق العمل المسيطر عليه سلفاً من قبل الطبقات المسيطرة ولمصلحتهم، مع الكثير من الأمثلة الأخرى التي تؤكد غايات إعادة إنتاج علاقات الإنتاج المشوهة ذاتها، ودون رتوش.

وربما للحديث الكثير من التتمات التي لا تتسع لها المساحة المتاحة لمادة صحفية..

جرة الغاز ما زالت وسيلة لإذلال وابتزاز المواطن

الأزمات المعيشية والخدمية في سورية لا تكاد تتوقف، وكذلك شكاوى المواطنين، خصوصاً من ذوي الدخل المحدود الذين يعيشون تحت ثقل أسعار الأكل والشرب والمؤونة ومازوت التدفئة وفي نهاية المطاف «الغاز».

■ دارين السكري

أكد مصدر في شركة المحروقات «أن ناقلة غاز وصلت خلال اليومين الماضيين، ومن المتوقع وصول ناقلات أخرى محملة بالغاز خلال الفترة القادمة، وبيّن أنه تم توزيع 42 ألف أسطوانة غاز لمدينة دمشق وريفها، وأن هذه الكمية تغطي حاجة السوق، إذ كان يتم توزيع بين 30 و35 ألف أسطوانة يومياً خلال الفترة الماضية، مؤكداً أن مادة الغاز متوافرة، وتتم زيادة المخصصات لجميع المحافظات بحسب حاجتها الفعلية».

أزمة غاز أم أزمة سعر؟

نقلاً عن أحد المواطنين على إحدى صفحات «فيسبوك» كان التالي:

«فقت اليوم من بكرية الله ع اتصال من العيلة، وبدل كيفك! قالولي «خلص الغاز وما في غاز!»... سكرت معون وعملت اتصال... وخلال عشر دقايق كانو جرتين الغاز عندي بسعر 6000 للجرة الوحدة... انحلت المشكلة... بعرف نحن السوريين مناقي مخرج لمشاكلنا بسرعة... لأنو بالحقيقة عنا أزمة بالسعر... الغاز متوفر حسب سعر التجار ومفقود حسب تسعيرة الحكومة .برأيكم الحكومة سامعة بهل الحكي؟»

انفراج في أزمة الغاز... هل هو حقيقة؟

بالرغم من التصريحات عن وصول ناقلات غاز، والحديث عن وصول ناقلات أخرى في الأيام القادمة، إلا أن أعضاء محافظة ريف دمشق طالبوا حسب ما تم التصريح عنه على المواقع الإلكترونية «أن تتناسب كمية التوزيع مع عدد البطاقات الذكية في كل منطقة»، فمثلاً: في منطقة دير علي توجد فيها أربعة آلاف «بطاقة ذكية»، في حين أن ما يصل إليها لا يتجاوز 500 أسطوانة!.

إذاً المشكلة قائمة وموجودة وبتأكيد من قبل أعضاء مجلس المحافظة، والسؤال هنا: أين مخصصات ريف دمشق التي تم التصريح عنها؟، وأين هي ناقلات الغاز؟، وكيف يتم توزيع مادة الغاز فقط على «البطاقة ذكية»؟.

«بطاقة ذكية + إنترنت= أسطوانة غاز منزلي»

حسب ما تم التصريح عنه أيضاً من مدير الغاز في دمشق وريفها عبر مواقع التواصل الاجتماعي «أن ريف دمشق يحتاج يومياً إلى كمية تتراوح بين 25 ألفاً لـ 30 ألفاً في حين أن ما يتم توزيعه في الريف بكمية تتراوح بين 14 ألفاً إلى 20 ألفاً فقط!»، وهو تأكيد آخر عن عدم تناسب الحاجة مع الموجود والموزع.

البطاقة الذكية لم تحل المشكلة أو أن بعض القائمين على كميات التخصيص والتوزيع استطاعوا الالتفاف على ذكاء البطاقة من أجل استمرار استغلالهم

فبالرغم من تخصيص كمية كبيرة من أسطوانات الغاز لريف مدينة دمشق، إلا أن بعض العائلات في الغوطة لا تصلهم مادة الغاز، بسبب أن البعض لديهم «بطاقة ذكية» لكن لا يوجد إنترنت لكي يعمل الجهاز عند المعتمد ليتمكنوا من الحصول على أسطوانة الغاز المنزلي. علماً أنه تم توزيع مادة الغاز في الغوطة بموجب «البطاقة الذكية» منذ وقت قريب، أي بعد تنفيذ قرار توزيع مادة الغازً على «البطاقة الذكية» بعدة أشهر، مما يعني أن المستفيدين من السوق السوداء ما زالوا مستمرين بقوة باستغلالهم للمواطنين ولحاجتهم لمادة الغاز بهذه المنطقة.

وبهذا الصدد، ننوه أن مدة توزيع مادة الغاز عبر «البطاقة الذكية» تختلف من محافظة لأخرى، فمثلاً: يتم توزيع أسطوانة الغاز في دمشق كل 23 يوم، وفي حلب مرة كل شهر... إلخ. ونقلاً عن أحد سكان مدينة السلمية عبر صفحات فيسبوك: «نحن من شهور ما عنا غاز بالسلمية، لأنو قللو الحصة كتير، مقطوعين الله لا يقطع حدا».

والمحصلة، أن البطاقة الذكية لم تحل المشكلة، أو أن بعض القائمين على كميات التخصيص والتوزيع استطاعوا الالتفاف على ذكاء البطاقة من أجل استمرار استغلالهم وحصتهم منه.

التوزيع الحر بوابة جديدة

أوضحت أيضاً مصادر في شركة محروقات عبر المواقع الإلكترونية «أن توزيع أسطوانة غاز ثانية بالسعر غير المدعوم هو قيد الدراسة حالياً، ولم يصدر أي قرار بهذا الشأن بعد». ومن هُنا بدأ الحديث بين الناس بهذا الشأن عن إمكانية توزيع الكميات الإضافية من أسطوانات الغاز بالسعر الحر!، أي دون الحاجة إلى استخدام «البطاقة ذكية». علماً أن المصدر في شركة المحروقات قد لفت إلى أن مادة الغاز يتم توزيعها بشكل مستمر على المعتمدين في دمشق وريفها، نافياً صحة ما يقال عن عدم توافر المادة لدى المعتمدين في دمشق وريفها.

مع عدم إغفال بعض العاملين والطلاب الذين يعيشون بعيداً عن أسرهم وعن محافظتهم، وبأنه لا يحق لهم الحصول على أسطوانات الغاز أو لا يملكون الحق في التدفئة بالمازوت، لأنه ليس لديهم بما يسمى بـ«البطاقة الذكية». فأي تطبيق جارٍ تنفيذُه بحق هؤلاء والمُسمى بـ«البطاقة ذكيةً» للحد من السرقة ما دام «دود الخل منه وفيه»؟.

أضف إلى ذلك نقلاً على لسان أحد المواطنين في مدينة دمشق: «بعض الموزعين بلشو يمهدولنا شفهياً إنو ما نراجعون منشان التبديل إلا لبعد شهر!».

فهل نستنتج من هذا، أنه سيتم تمديد فترة توزيع مادة الغاز على «البطاقة الذكية» لتعزيز أزمة جديدة، وفتح سبيل للاستغلال عن طريق البيع الحر؟!، علماً أنه في حال الدخول إلى تطبيق «البطاقة ذكية» ما زالت الفترة المُعطاة هي 23 يوماً.

وهل ما يجري مؤخراً يمكن اعتباره إحدى الذرائع لخلق أزمة جديدة للغاز؟ أم إنها طريق جديد للاستفادة والاحتكار والاستغلال تحت عنوان «التوزيع بالسعر الحر» كما هو الحال في توزيع مادة البنزين؟.

الخلاصة، كما ردَّ أحد المواطنين على كل التصريحات بشأن الغاز ووصول ناقلاته: «والاحتكار شو منشانو؟!».

تمويل المستوردات «مشكلة» ينبغي إيقافها

مع كل تعمق للأزمة الاقتصادية وظهور الأثر على قيمة الليرة المتراجعة، وانتعاش المضاربة على الدولار... تعيد إدارة الأزمة النظر بتمويل المستوردات، السياسة التي اتخذتها نهجاً أساساً يدّعي الحفاظ على أسعار المواد المستوردة الأساسية مستقرة، ولكن مراراً وتكراراً لا تنجح هذه الخطة، لأن تمويل المستوردات ليس إلا سياسة حد أدنى تحوّلت إلى «باب رزق» وانتفاع وليست حلاً للمشكلة.

■■■

ما من أثر إيجابي لدولارات التمويل

عندما تراقب بيانات الاستيراد السورية سنوياً، يتبين أنه ما من مادة ضمن التصنيفات الدولية للمستوردات إلا وتدخل البلاد وتُستورد إليها. الحكومة تقول إنها تحدد إجازات الاستيراد بالمواد الغذائية الأساسية وبمستلزمات الصناعة... ولكنك بالمقابل تجد أن الدخان والموبايلات والسيارات المفكوكة والمركبّة هنا هي كتلة استيراد أساسية «970 مليون دولار- يمكن مراجعة بيانات ICT حول استيراد سورية». وهذه لا تدخل بلا إجازة من وزارة الاقتصاد، أي دون تمويل بالدولار بسعر 434 ليرة لكل دولار.

ورغم أن المواد الغذائية تشكل كتلة هامة من المستوردات إلا أن هذا لم يمنع أبداً أن تكون أسعارها أعلى من السوق العالمية بنسب هامة، حيث السعر العالمي لكغ الرز 175 ليرة على سعر الدولار الرسمي بينما سعره في السوق السورية 400 ليرة، والسعر العالمي للسكر يعادل 120 ليرة بينما أصبح 300 ليرة «قاسيون 920»، والأهم أن تمويل المستوردات لم يمنع تقلبات أسعار السكر والرز والزيوت والشاي والقهوة والمتة وغيرها وفقاً لتغيرات سعر الدولار في السوق السوداء. وبالتالي، ما من أثر إيجابي للدولارات الرخيصة المقدمة للمستوردين.

باب انتفاع من الدولار الرخيص

الجميع يعلم، أن إجازات الاستيراد هي باب رزق للحصول على دولار رسمي رخيص، مقابل تسعير البضائع بسعر الدولار في السوق الموازي، ما يعني تحقيق مربح في كل دولار بنسبة: 35% إذا ما افترضنا أن سعر الدولار 600 ليرة. هذا عدا عن الربح الاحتكاري في سعر البضاعة التي يستوردها قلة قليلة «أنعم الله عليها» بدفق الإجازات.

عدا عن ذلك، تحوّلت إجازات الاستيراد إلى باب رزق بشكل آخر، فصغار المستوردين يقولون أنهم يضطرون إلى «إعطاء الخباز خبزه» للحصول على إجازات الاستيراد، حيث يُضيّق متنفذون على أسواق استيراد مواد معينة، ويعملون كوكلاء يؤمّنون للمستورد الحصول على إجازة عبرهم، وطبعاً مقابل حصة، ولا «ينفد» من هذه الحصص إلا كل مقتدر كبير حجز حصة سوقية مسبقاً.

أي إن إجازات الاستيراد والدولار الرسمي عبر التمويل، هي سوق رابحة احتكارية، وكلما اشتدت الأزمة كلما عقدت الحكومة العزم على تضييق إجازات الاستيراد، وكل تضييق ضمن عدم تغيير الشروط الأخرى هو رفع في سعر وحصة المتنفذين الذين يمثلون بوابة للحصول على الإجازات، وهو بمثابة حصر لإجازات الاستيراد ضمن دائرة القلة القليلة.

إن كانت إدارة الأزمة تعتبر أنها أنهت العملية التي كانت تجري لبيع الدولار في السوق عبر عمليات التدخل المباشر من المصرف المركزي والتي استمرت إلى عام 2015، فإن نظام إجازات الاستيراد وتمويل المستوردات قد تحول إلى البوابة الأخرى لانتقال الدولار الرخيص إلى السوق، أو لتأمين ربح من فروقات الدولار. ولم تنجح هذه السياسة في حصر المستوردات بالأساسيات، لأنه كما أشرنا سابقاً، فإن كتلة استيراد كبيرة ودولار كبيرة تخصص لمواد، مثل الدخان والسيارات والإلكترونيات. ولم تنجح في تأمين استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية المستوردة عند مستويات مخفضّة. ولم تنجح أيضاً في دعم مستوردات الصناعيين من المستلزمات.

يمكن تغطية استيراد الغذاء الأساس عبر المال العام عوضاً عن إعطاء الدولارات للمستوردين برخص ليسعروا على الدولار الأسود!

يمكن إنهاء التمويل 1,5 مليار دولار للغذاء

اليوم، يُقال إن المستوردات سيتم تقليصها إلى حدود بضعة مواد غذائية «السكر والأرز والزيوت والسمون والشاي والسردين والتونة وحليب الأطفال الرضع والمتة».

إن تكلفة استيراد هذه المواد مجتمعة بل ومضافاً لها القمح لا تتعدى 1,5 مليار دولار «إذا أخذنا بيانات استيراد المواد الغذائية والمشروبات ومدخلات الصناعة الغذائية في 2017 كمؤشر، من بينها 206 مليون دولار للسكر، 170 مليون دولار للزيوت، 167 مليون دولار للمشروبات متة قهوة شاي و155 مليون دولار للحبوب القمح والأرز والشعير- قاسيون مستوردات سورية 2017».

وهذا الرقم يشكّل أقل من 40% من حجم الحوالات الواردة إلى المصرف المركزي 3,9 مليار دولار سنوياً، ويشكّل 17% فقط من موازنة 2019، أي إن المال العام يستطيع تغطيته بالليرة والدولار، وهي مواد يفترض أن يكون استيرادها غير محظور بالعقوبات لأنها مواد غذائية، وحتى إن كانت محظورة، فإن استيرادها عبر الدفع الحكومي المباشر في حسابات تُفتح في الدول العديدة المستعدة لتجاوز العقوبات هي مسألة متاحة، وتحديداً إن كانت الحسابات بغير الدولار، وكذلك بيعها عبر المنافذ العديدة للمؤسسات التجارية الحكومية التي يكفيها أن تختص بهذه المواد، وتبيعها بسعر التكلفة مع هامش ربح محدد... عوضاً عن أن تبيع بضائع التجار المستوردة.

إن حلولاً عملية وواضحة لتقليص وزن الدولار للاستيراد موجودة كما ذكرنا سابقاً، ولكنك تجد أيضاً الكثير من البيروقراطيين الذين يخترعون العراقيل في وجهها، للتغطية على الأسباب الرئيسة لعدم تنفيذها، ولكن هل يجاوبنا هؤلاء كيف تستطيع إيران وفي ذروة تصعيد العقوبات ضدها والتوتر الذي يصل حدود الحرب... أن تصل إلى توافقات استثمارية مع الحكومة الصينية بـ 400 مليار دولار؟! في العالم اليوم وضع دولي يسمح بالمواجهة الاقتصادية الفعّالة ضد العقوبات الغربية، ويسير خطوات هامة في محاصرة هذه الأداة عوضاً عن أن تحاصره، ولكن ما همنّا نحن بفرص هذا «العالم الجديد»... هي فرص ليس للسوريين القدرة على انتهازها طالما أن إدارة الأزمة تتم بعقلية «البزنس» الضيق والمتمركز والتجاري- الدولاري، الذي يعتمد على تسخير المال العام، وعلى فتات ما تبقى من دخل لدى السوريين، ليضمن ربحاً احتكارياً من كل شيء سواء الأساسيات أو الكماليات.

مواجهة الدولار

من الأوهام إلى الدراما

تعقيدات أوضاع النخب في أزمتهم، وارتفاع مستوى التوتر، واللحظة السياسية الحالية، تدفع إلى أشكال جديدة «لمواجهة ارتفاع الدولار»... فبعد أن كثر الحديث عن وهمية السعر، يتم اللجوء اليوم إلى «دراما الشيراتون» حيث تصطف وجوه المال في مزاد من «أجل الليرة» ليَحْسِن كل منهم على الاقتصاد الوطني بما استطاع. فيبدأ «أتخن الوجوه» بـ 10 ملايين دولار، وتدور الأحاديث عن إمكانية جمع ما قد يصل لـ 500 مليون دولار.

■ عشتار محمود

ولكن السؤال الفعلي، ما الأثر الاقتصادي لـ «صندوق الندم وتكفير الذنوب» هذا، وهل من جديد؟

سعر الدولار في سورية مرتفع لأن الليرة ضعيفة، وضعف الليرة من ضعف الإنتاج الذي لا يسنده أي إجراء جدي حكومي، وفي إطار قوى المال الكبرى يوضع الإنتاج حالياً في مرتبة متدنية، حيث يمكن تحصيل أرباح سهلة كبيرة وسريعة من المضاربة والاستيراد الاحتكاري والتهريب والقطاع الأسود والإتاوات وغيرها... ومجمل نشاط هذه القطاعات يُضعف الطلب على الليرة، وينعش الطلب على الدولار.

حقنة ضخ دولار.. حل جديد!

يمكن القول إن هذا الحل الدرامي، يندرج اقتصادياً في إطار حقنة تخفيض الطلب على الدولار، وزيادة عرضه مؤقتاً، مما قد يقلل سعر صرفه الذي ارتفع ويرتفع لأسباب اقتصادية وسياسية عميقة ممتدة منذ نهاية العام الماضي. وهذا الإجراء قد يخفّض سعر السوق خلال أسبوع إلى حدود يمكن أن تعود إلى مستويات السوق الموازية في بداية العام، أي قرابة 550 ليرة مقابل الدولار كما يقال، ولكن السؤال: هل سيعني هذا إزالة أسباب ومحفّزات الارتفاع؟

بالطبع لا... فالأسعار تحركها قوانين اقتصادية، وليس عمليات من هذا النوع، وحقنات ضخ. والجميع يتذكر كم «أجهد نفسه» المصرف المركزي في السنوات الخمس الأولى للأزمة، وهو يحقن السوق بالدولار بينما يستمر سعره بالارتفاع.

فعملياً، هذه الحركة قد تخفض سعر الدولار، وتُخسّر هؤلاء 40 مليار ليرة تقريباً بين دولاراتهم بسعر 630، وبسعر 550 مثلاً... ولكن هذه الـ 40 مليار ليرة يمكن استعادتها بإعادة رفع سعر الدولار مرة أخرى!

الطلب على الدولار سيستمر بالارتفاع، طالما أن نشاطات الأعمال الأساسية هي ما ذكرناه سابقاً، والأهم أنه حتى لو انخفض سعر الدولار، فإن قيمة الليرة لن ترتفع. لأن قيمة الليرة، أي قدرتها الشرائية تحددها عوامل موضوعية ترتبط بعوامل محددة: توسع الإنتاج المحلي، كتلة الليرة الموجودة، وسرعة حركة الأموال ودورانها في السوق. والعمل على هذه العوامل هو فقط ما يرفع قيمة الليرة، وبالتالي يُخفّض الأسعار، وهذا الأهم.

تحويل الليرة المتكدسة إلى استثمار

إن تحويل جزء هام من كتلة الليرات المتراكمة في السوق والتي قد تصل إلى 5–6 تريليونات ليرة إلى استثمار إنتاجي هي الطريقة الفعالة لزيادة قوة الليرة، وهذا يعيقه نوعية الأعمال السائدة في الاقتصاد السوري، والتي ينشط بها «رجال أعمال الشيراتون»، ومن هم أكثر نفوذاً وقدرة مالية منهم.

إن إدخال 1700 مليار ليرة للاستثمار الفعلي، كفيل بتحقيق ناتج إضافي إجمالي يقارب 400 مليار ليرة إذا ما كانت فعالية الاستثمار لا تتعدى 20%، وهي قد تكون أعلى من هذا في ظروف استثمار ما بعد الدمار...

حيث إن استثماراً قليلاً لإزالة الألغام من المراعي وتحسين الأنواع الحيوانية وزيادة إنتاج الأعلاف والأدوية، وتقليص كلف النقل، كفيل باستعادة نمو الثروة الحيوانية، والتي فقط بتأمين ظروف استقرار نسبي في مناطق تربيتها نمت بنسب جيدة. فحمص مثلاً استعادت خلال عام واحد أكثر من 500 ألف رأس غنم، وما يقارب نصف خسارتها خلال سنوات الأزمة ككل وفق تقديرات بعثة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء في سورية. وتوسيع مساحات الأراضي المزروعة وتوسيع إنتاج وتوزيع بذار الحبوب يحقق ناتجاً زراعياً إضافياً، حيث قيمة إنتاج الحبوب فقط في سورية قاربت 880 مليون دولار في 2018 ضمن المعطيات الحالية التي تعتمد على جهد المزارعين والأمطار بشكل أساس!

كما أن توسيع الاستثمار في الصناعة العامة التي لا تموّل عملياً باستثمار إضافي إلا ما ندر، يستطيع أن يحقق عوائد صافية تزيد عن عشرات المليارات التي تحققها الآن من تشغيل البنية القديمة الموجودة... أما الصناعة الخاصة، فإن لها مطالبها ومحدداتها الواضحة لتتكفل بتحريك نشاطها الاقتصادي، إن يتم إقراضها إنتاجياً وحل مسألة القروض المتعثرة تحديداً للمنتجين، وأن يتم تقييد المستوردات على أساس أولويات الصناعة المحلية، وأن يتم تحريك الطلب المحلي، والسعي لفتح الطرق وتفعيل علاقات التصدير مع الدول المستعدة لتجاوز العقوبات، وجملة توصيات شملها مثلاً المؤتمر الصناعي الثالث الذي انعقد في 11–2018.

تحويل جزء هام من كتلة الليرات المتراكمة والتي قد تصل إلى 6 تريليون إلى استثمار إنتاجي هي الطريقة الفعالة لزيادة قوة الليرة

إن توقف ارتفاع الدولار بشكل حاسم يرتبط بزيادة قيمة الليرة، وهذا بدوره ليس «اختراع ذرة» كما يُقال، فالخسارات الكبرى هي في الزراعة والصناعة، والثروة الفعلية تولد هناك. وكلا القطاعين يحتاج إلى ضخ استثماري فعّال، عبر بنية مؤسساتية لا تزال موجودة في جهاز الدولة، وممكن تفعيلها. ولكن المشكلة أن من يملك حل المشكلة الاقتصادية لا يريد حلها حلًا فعلياً، بل يريد إدارة الأزمة بكثير من الضجة والدراما والإيحاء بالحركة، ويفضّل ألّا يحدث أي تغيير جدي لأنه سيضر بمصالح «بزنس الفساد».

المجمع الصناعي العسكري

آثار في السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية

أنفق العالم على القطاع العسكري ما يقارب 1,82 تريليون دولار في عام 2018 متوسعاً بنسبة 5,4% عن عام 2009. نصف هذا التوسع جرى خلال عام واحد بين 2017-2018. ولكن يمكن القول إن الألفية الجديدة عموماً هي مرحلة توسّع هامة للإنفاق العسكري العالمي، إذ ازداد بنسبة 76% عن مستويات نهاية الحرب الباردة في 1998.

■ محمود الشريف

60% إنفاق خمس دول

يتمركز توزع هذا الإنفاق عالمياً ليتصدره منتجون ومستهلكون أساسيون عبر العالم، من أصل 1,82 تريليون دولار إنفاق عسكري هنالك 1,47 تريليون لدى 15 دولة عبر العالم، ومن بينها أكبر خمس دول أنفقت تريليون دولار في 2018 هي: الولايات المتحدة، الصين، السعودية، الهند وفرنسا، والتي تشكل نسبة 60% من الإنفاق العالمي.

وبينما تشكل دول حلف شمال الأطلسي أكثر من نصف الإنفاق العالمي العسكري في 2018، تتصدرها الولايات المتحدة.

تختلف طبيعة الإنفاق العسكري بين الدول، فمنها من ينفق استثمارياً على إنتاج السلاح، ومنها من يستخدم إنفاقه العام لاستيراد الأسلحة من الخارج.

وضمن المنتجين هنالك من ينتج عبر شركات الدولة، ومن ينتج عبر شركات السلاح الخاصة الكبرى، وهو النموذج القائم في الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة المنتج الأكبر

تنفق الولايات المتحدة في ميزانية وزارة الدفاع نسبة 35% من الإنفاق العسكري العالمي، ومبلغ 649 مليار دولار في 2018، بفارق كبير عن الإنفاق العسكري للدول التي تليها: ثلاثة أضعاف إنفاق الصين وهي الدولة الثانية عالمياً، وما يعادل مجموع ما أنفقته الدول الثماني الكبرى التالية في قائمة الإنفاق العسكري: «الصين، والسعودية، والهند، وفرنسا وروسيا وبريطانيا وألمانيا، واليابان».

هذه المخصصات الأمريكية من الإنفاق العام على الدفاع، تستخدم عملياً في تمويل الإنتاج العسكري الأمريكي، وهو الأضخم عالمياً أيضاً. وتؤخذ مبيعات شركات الأسلحة الأمريكية كمؤشر على وزن الإنتاج الأمريكي العالمي للسلاح. حيث إن مبيعات الشركات الأمريكية من السلاح وصلت إلى 226 مليار دولار من مبيعات السلاح العالمي ونسبة 57% من المبيعات العالمية. كما أن 42 شركة من ضمن أكبر 100 شركة سلاح عالمية، هي شركات أمريكية «بالإضافة إلى 24 شركة لدول أوروبا الغربية».

تتميز صناعة السلاح الأمريكية، بأنها صناعة مملوكة للقطاع الخاص، وليست للدولة، وهذه السمة تعود إلى عشية الحرب العالمية الثانية، حيث كان للدولة الأمريكية قبلها وزن في هذه الصناعة... كما أنها صناعة متمركزة إلى حد كبير، حيث عدد قليل من الشركات يتحكم بالكم الأكبر من الإنتاج وبالتالي المبيعات، ويظهر هذا من ترتيب ثلاث شركات أمريكية على رأس قائمة أعلى 13 شركة سلاح مبيع عالمياً، ومبيعات الشركة الأولى لوكهيد مارتن كورب ضعف مبيعات الشركة الأمريكية الثانية بوينغ.

إن الوزن الكبير لشركات صناعة السلاح الأمريكية الخاصة، أنتج عملياً ما يسمى المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، وهو تحالف محوره شركات صناعة السلاح الخاصة، ويعتمد على نفوذه السياسي عبر ارتباطه ببنى الدولة الأمريكية الأساسية عبر البنتاغون «وزارة الدفاع الأمريكية»، التي تتسلح من هذه الشركات وتنفق جزءاً كبيراً من مخصصات الإنفاق الدفاعي الأمريكي على منتجاتها.

لهذا المجمع الصناعي العسكري، وزن سياسي تمتد تأثيراته على السياسة العامة الأمريكية داخلياً وخارجياً، عبر المخصصات الكبرى من المال العام للإنفاق على الدفاع، والمقتطع من المال العام الأمريكي، مقابل تقليص الإنفاق العام على الجوانب الأخرى مثل التعليم والصحة والبنى التحتية وغيرها. كما أن وزنه السياسي يمتد ليؤثر كذلك على طابع السياسة الخارجية الأمريكية، ليشكل «لوبي» حربي له مصلحة في تحقيق مبيعات من تسعير الفوضى في مناطق النزاع العالمية.

«عبء السلاح» في الشرق الأوسط

وتظهر هذه التأثيرات في السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقة مع الدول الأعلى استيراداً للسلاح عالمياً. حيث تشكل دول منطقة «الشرق الأوسط» أعلى مستويات في مؤشر «عبء السلاح» أي نسبة مخصصات الإنفاق الدفاعي بالمقارنة مع الناتج. وفي هذا المؤشر تسجل منطقتنا 6 دول من أصل أكبر عشرة منفقين من بينها دول الخليج بالدرجة الأولى: فالإنفاق العسكري يشكل نسبة 8,8% من الناتج السعودي، وكذلك 8,2% من الناتج العُماني على السلاح، 5,1% من الناتج الكويتي، حتى لبنان نسبة 5% من الناتج، والأردن 4,7%، بالإضافة إلى دولة الاحتلال 4,3%.

وتعتبر سياسة الإنفاق العسكري في دول الخليج، استكمالاً لمنظومة البترودولار بإنفاق عوائد النفط في الاقتصاد الأمريكي وعلى شراء الأسلحة.

حيث لا يمكن فصل أثر الدور السياسي- الاقتصادي للمجمع الصناعي العسكري في تسعير الصراع السياسي والعسكري في منطقتنا، والسياسات الخارجية للدول المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية في الخليج وغيره.

■ من تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 2019 - military expenditure database SIPRI-.

توزع الإنفاق العسكري العالمي في 2018

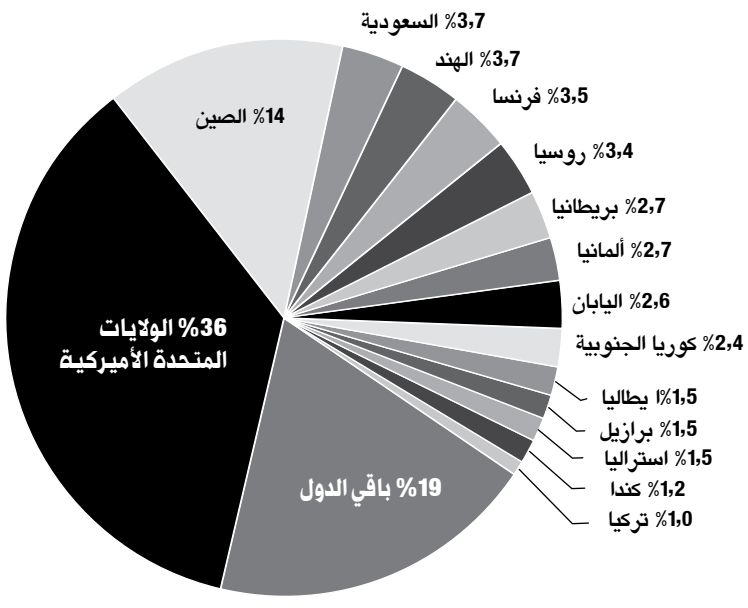

صناعة السلاح الأمريكية العائدة لشركات السلاح الكبرى الخاصة، بتحالفها العميق مع وزارة الدفاع الأمريكية، تصنع تأثيراً كبيراً في السياسات الأمريكية الداخلية التي تضع الإنفاق العسكري أولوية على حسابات أولويات إنفاق المال العام الأخرى وتسعّر التناقضات في الداخل الأمريكي، وكذلك الأمر في السياسة الخارجية الأمريكية حيث ترتبط مصالح مبيعات شركات السلاح الكبرى الخاصة بسياسة تسعير المعارك والنزاعات عبر العالم، وفي منطقتنا على وجه الخصوص. إن نموذج الإنفاق العسكري الأمريكي يقابله نماذج إنفاق عسكري أخرى هامة كما في الحالة الصينية التي تنفق على قطاعها الدفاعي 18% من الإنفاق العالمي، ولكن عبر شركات مملوكة للدولة، ولغايات الردع والدفاع وليس البيع العالمي... وروسيا كذلك الأمر فعلى الرغم من دخول واحدة من شركاتها إلى قائمة الشركات الـ 13 الأعلى مبيعاً عالمياً في عام 2017، إلا أنها شركة مملوكة للدولة، ومبيعات الشركات الأمريكية في القائمة 16 ضعف مبيعاتها...

دفاتر ماركس وأصول علم البيئة الماركسية 2 من 2

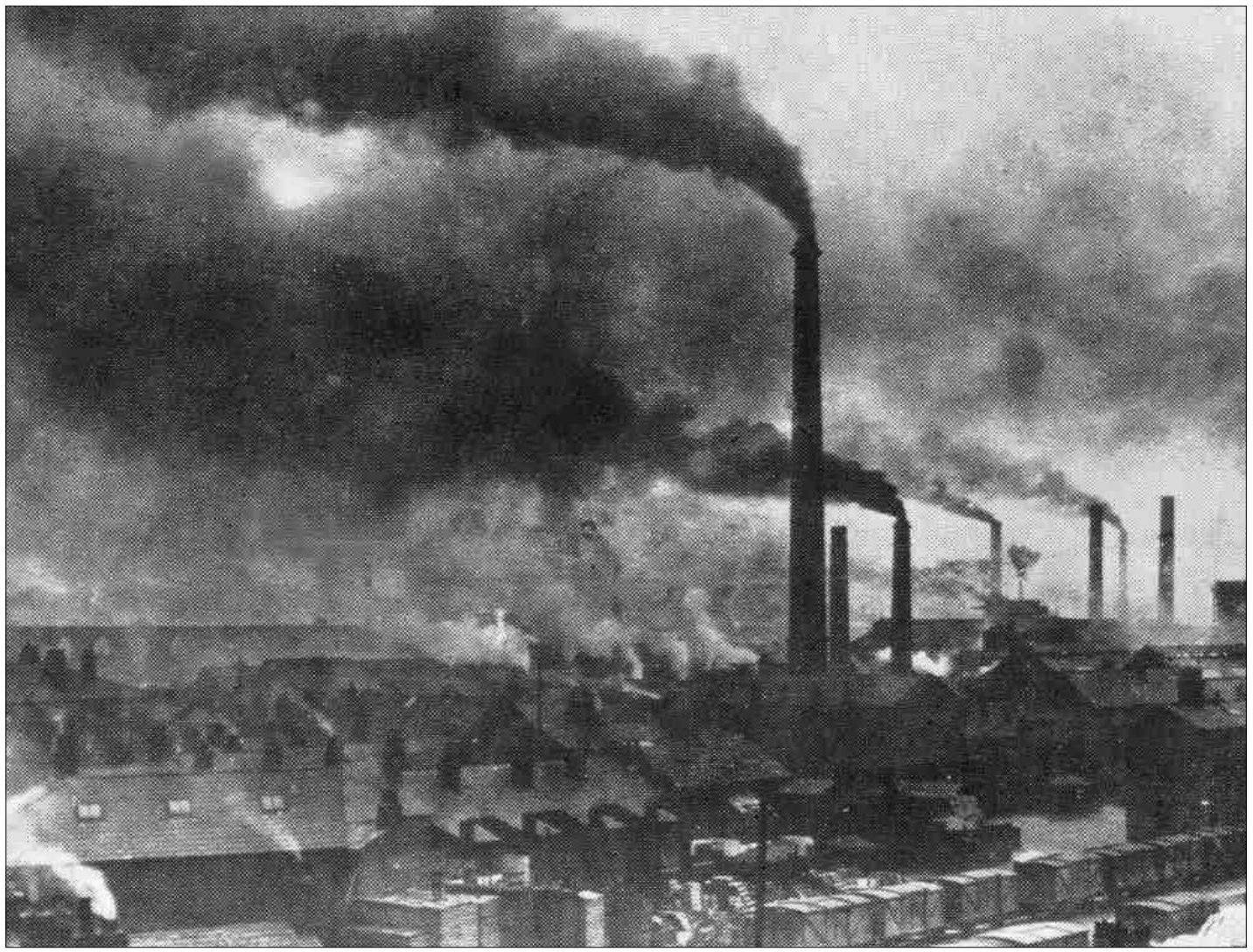

تم أخيراً نشر دفاتر ماركس الكاملة في الستينات من القرن الماضي، وهي تقدم رؤى مهمة حول آرائه حول البيئة وتدمير رأس المال للطبيعة.

الماركسي السويدي، سفين إريك ليدمان، الذي ظهرت سيرته الذاتية لماركس باللغة الإنجليزية في عام 2018، يعلق على «قراءة ماركس التي لا نهاية لها ومقتطفات من المقتطفات: قبل كل شيء، لا يمكن ترك أية فجوات في المعرفة مفتوحة». في عام 1866، عندما كان ماركس يقرأ ليبج وآخرين حول الزراعة، كانت ملاحظاته التي كان إنجلز سيجمعها فيما بعد لتشكيل المجلد 3 من «رأس المال»، موجودة بالفعل على مكتبه.

كان أحد الأسئلة التي لم تتم الإجابة عنها حول ماركس سبب نشره القليل في سبعينات القرن التاسع عشر بعد نشر المجلد الأول من «رأس المال». من المحتمل أن تساعد دفاتر الملاحظات، التي ما زال يتعين نشر الكثير منها، في الإجابة عن هذا السؤال. وفقاً لليدمان، قال ماركس إنه «استمر في القراءة وتدوين الملاحظات كما لو كان هو نفسه خالداً». كتب الاشتراكي الألماني وصديق ماركس، فيلهلم ليبكنشت، عن اهتمامات ماركس في هذه الفترة:

«تابع ماركس خاصة في مجال العلوم الطبيعية، بما في ذلك الفيزياء والكيمياء، والتاريخ، عن كثب ظهور كل جديد، وتحقق من كل تقدم؛ وأسماء مثل موليشوت وليبيغ وهكسلي- التي قد حضرت محاضراتنا الشعبية بضمير حي- كانت أسماء مذكورة في دائرتنا مثلما ذكر ريكاردو وآدم سميث ومكولوتش والاقتصاديون الأسكتلنديون والإيرلنديون».

الأزمة البيئية

إذا كان هناك أي شك في السابق حول ما إذا كان هذا الجانب البيئي محورياً بأية حال من الأحوال في تفكير ماركس، فإن دفاتر الملاحظات التي تم نشرها الآن، تبين بوضوح مدى أهمية هذا بالنسبة لماركس، أكثر أهمية من «جميع الاقتصاديين» وما زال هناك الكثير من دفاتر الملاحظات غير المنشورة منذ سبعينات القرن التاسع عشر. كانت المشكلات البيئية التي أثارها ماركس مختلفة عن مشكلات اليوم، ولكنها مرتبطة بها. تشير الدفاتر إلى أن فكرة الأزمة البيئية كانت ستلعب دوراً مركزياً أكبر في نظرية ماركس لو كان قادراً على الانتهاء من نشر مجلدي «رأس المال» الأخيرين اللذين تم تحريرهما ونشرهما من قبل إنجلز بعد وفاته.

استقلاب اجتماعي

في المخطوطات الاقتصادية والفلسفية لعام 1844، كتب ماركس أن «عالمية الإنسان، تتجسد في الممارسة، في العالمية التي تجعل الطبيعة كلها جسده غير العضوي». كانت هذه العلاقة بين البشر كنوع وبقية الطبيعة جزءاً رئيساً من تفكير ماركس منذ البداية. استخدم في وقت لاحق مفهوم «الاستقلاب» في تحليله للعمل. العمل هو عملية يقوم بها البشر «بتنظيم الاستقلاب والتحكم فيه بينه وبين الطبيعة». حتى التبادل يُنظر إليه باعتباره عملية «استقلاب اجتماعي».

الأزمة البيئية

تم استخدام مفهوم الاستقلاب بواسطة ليبيغ والعلماء الطبيعيين في القرن التاسع عشر في سياق علم وظائف الأعضاء والكيمياء الحيوية، ووصف عمليات التبادل الكيميائي الحيوي داخل الكائنات الحية، على سبيل المثال، تحويل المادة العضوية داخل الجسم إلى طاقة، أو التفاعلات الكيميائية بين النباتات والتربة. جميع الكائنات الحية جزء من عملية الاستقلاب هذه، وفي بعض الأحيان يمكن أن ينهار هذا، على سبيل المثال، عندما يتم إخراج الكثير من التربة، أي أكثر مما يتم إرجاعه، أو عندما لا تستطيع النباتات والأشجار امتصاص كمية ثاني أكسيد الكربون التي يتم إنتاجها. ثم لدينا «صدع استقلابي». استخدم ماركس مفهوم الاستقلاب الاجتماعي في الستينات من القرن التاسع عشر في التعامل مع الأزمة البيئية التي أوجدها ما وصفه البعض بـ «الثورة الزراعية الثانية» في القرن التاسع عشر.

بالنسبة لماركس، كان العمل هو الوسيط بين عملية الاستقلاب البشري والطبيعة، وبالتالي كانت مرتبطة بطريقة الإنتاج الخاصة السائدة في ذلك الوقت. لذلك رأى «الصدع الاستقلابي» لليبيغ، بمثابة تناقض رأسمالي على وجه التحديد. في المجلد 3 من رأس المال، قال ذلك صراحة: «إن حكاية الحكاية... هي أن النظام الرأسمالي يتعارض مع الزراعة العقلانية، أو أن الزراعة العقلانية لا تتوافق مع النظام الرأسمالي».

اهتم ماركس في عام 1868، بكارل نيكولاس فراس. ما كان مثيراً للاهتمام في نهج «فراس» للزراعة هو تركيزه القوي على تأثير الزراعة وإزالة الغابات على المناخ وتغير المناخ. قرأ ماركس ونسخ من منشور «فراس» لعام 1847، «المناخ والعالم النباتي مع مرور الوقت» «تاريخ الزراعة، 1852».

ما حاول «فراس» إظهاره هو أن البيئة والظروف الطبيعية للإنتاج قوضتها الحضارة الإنسانية وخاصة الزراعة. وأدان إزالة الغابات لأنه «في منطقة تمتلك تربة حمضية ورملية للغاية، أو حتى لتربة جيرية، تعتبر إزالة الغابات أهم سبب لتوليد الحرارة». لقد بحث نمو النبات في اليونان القديمة وروما وخلص إلى أن تغيّر المناخ مرتبط بالزراعة وإزالة الغابات، وأن هذا الأخير قد أدى تاريخياً إلى نشوء الصحارى وانهيار الحضارات.

كتب «فراس» في «المناخ والعالم النباتي» أن «البشر يغيرون عالم الطبيعة، الذي يعتمدون عليه، بطرق عديدة وبقدر أكبر بكثير مما يدركه الجميع. في الواقع، يمكن للبشر تغيير الطبيعة إلى حد أنه في وقت لاحق تصبح هذه الطبيعة غير قادرة تماماً على توفير ما هو مطلوب... لا يوجد أمل في تغيير هذا».

أعجب ماركس بشدة بفراس وكتب إلى إنجلز في 1868 أن كتاب فراس كان «ممتعاً للغاية، لا سيما أن إثبات أن المناخ والنباتات قد تغيرا في الأزمنة التاريخية. الاستنتاج كله هو أن الزراعة عندما تتقدم بطريقة بدائية ولا تخضع لرقابة واعية «كالبرجوازي بالطبع الذي لم يصل إلى هذا»، يترك الصحارى وراءه...».

بطبيعة الحال، لم يكن حل ماركس الاعتماد على الحلول العلمية ولا التشاؤم بشأن المستقبل، بل وضع حداً للنظام الرأسمالي ومجتمع اشتراكي يحكم فيه «المنتجون الرابطون للاستقلاب البشري بالطبيعة بطريقة عقلانية، مما يجعل هذا الاستقلاب تحت حكمهم، أي السيطرة الجماعية... ممكن الإنجاز بأقل قدر من الطاقة وفي الظروف الأكثر ملائمة ومناسبة للطبيعة البشرية».

بعد ذلك قرأ ماركس جورج لودفيغ فون ماورير، وهو مؤرخ وقانوني قام بتدريس الفقه التاريخي الألماني والفرنسي في جامعة ميونيخ. بين عامي 1856 و1871، كتب التاريخ القانوني المكون من 11 مجلداً عن حقوق الملكية لدى الشعب الألماني القديم. قدم ماركس ملاحظات مستفيضة من كتاب ماورير «مقدمة في تاريخ دستور العلامة والمزرعة والقرية والمدينة والسلطة العامة». دافع ماورير عن النظرية القائلة بأنه بين أوائل الألمان كان هناك نظام اجتماعي ساد فيه العمل الجماعي والملكية الجماعية للأرض. تم تنفيذ إدارة الشؤون من قبل المنظمات المجتمعية. وحافظ هذا النظام الاجتماعي على الزراعة المستدامة.

في عام 1876 كان ماركس لا يزال يدرس ماورير «ثلاثة دفاتر من ذلك العام مع مقتطفات» وكذلك في عام 1882، العام السابق لوفاته. بتحفيز من عمل ماورير، أراد فحص الاستقلاب بين البشر والطبيعة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية وغير الغربية. ومن هنا اهتمامه بالقرية الروسية. في 1870–71، تعلّم ماركس اللغة الروسية بنفسه حتى يتمكن من الانخراط مباشرة في المناقشات والأبحاث التي تجري في روسيا. كما كتبت زوجة ماركس، جيني، إلى إنجلز: «لقد بدأ دراسة اللغة الروسية كما لو كانت مسألة حياة أو موت». بعد عقد من الزمان، في عام 1881، تحدث مع فيرا زاسوليتش حول هذه المسألة. لقد كتب إليها أن المجتمعات في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية كانت «في صراع مع الجماهير العاملة، ومع العلم، ومع القوى المنتجة التي تولّدها، – باختصار، أزمة ستنتهي بإزالتها، من خلال عودة المجتمعات الحديثة إلى شكل أعلى من النوع «القديم» للملكية الجماعية والإنتاج». كان ماركس مقتنعاً منذ زمن طويل بأنه لا يمكن إصلاح الأزمة البيئية بالعلم أو الكيمياء الحديثة، ولكن بواسطة التغييرات الأساسية في قوى وعلاقات الإنتاج.

كان ماركس مقتنعاً منذ زمن طويل بأنه لا يمكن إصلاح الأزمة البيئية بالعلم أو الكيمياء الحديثة ولكن بواسطة التغييرات الأساسية في قوى وعلاقات الإنتاج

«القصور الرئاسية» المصرية..الحكاية أكبر من «فضيحة»..!

نشر ممثل مصري مغمور يدعى محمد علي، كان يعمل في الوقت ذاته مقاولاً لدى الجيش المصري، مجموعة فيديوهات يتهم فيها الرئاسة المصرية والجيش بتبذير الملايين للإنفاق على قصور واستراحات رئاسية، في الوقت الذي يعاني فيه معظم المصريين من العوز. الفيديوهات المذكورة أثارت حرباً إعلامية كبيرة بين الإعلام المصري الرسمي ووسائل إعلام تابعة للمعارضة في الخارج، ترافق ذلك مع استنفار أمني وعسكري كثيف في معظم المدن المصرية، تحسباً لخروج مظاهرات معارضة للرئيس المصري. حتى الآن لم تسفر التطورات عن نتيجة نهائية، إلا أنها أعادت إلى الواجهة السجال حول تواصل تردي الحياة الاقتصادية والديمقراطية في البلاد

■ محمد الذياب

أثبتت الأسابيع القليلة الماضية أن مصر لا تزال أمام مفترق طرق، وأن التوازنات التي نشأت بين المجتمع والدولة والحركة السياسية، على ضعف هذه الأخيرة، منذ حراك يناير 2011 لم تختتم عهدها بعد؛ طالما أن البلاد لم تشهد حلولاً جذرية على المستوى الاقتصادي- الاجتماعي والوطني والديمقراطي.

الحراك لم يحقق أهدافه

منذ يناير 2011 وحتى الآن، لم يتحقق ما يحلم به المصريون؛ فلا البلاد استطاعت التخلص من تركة «كامب ديفد» وما تلاها من تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني والتخاذل على المستوى الوطني العام. وبدلاً من تحسّن الوضع المعيشي للمواطن المصري شهد انخفاضاً إلى ما دون مستوياته في عام 2011. فيما شهدت البلاد تراجعاً على مستوى الحريات السياسية، سواء في حقبة «الإخوان المسلمين»، التي افتتحت عقدها باللعب على الشروخ والتناقضات في المجتمع ومع الجيش، وسواء في زمن الرئيس السيسي الذي يتبنّى برنامج «أمر واقع»، قائم على مقايضة الأمن الوطني المصري مقابل الحقوق الطبقية والديمقراطية للمجتمع..

الأزمة الحالية

الأزمة الحالية بدأت مع قيام ممثل مصري مغمور، يدعى محمد علي، كان يعمل في الوقت ذاته مقاولاً مع الجيش المصري بنشر سلسة من الادعاءات بأنه أشرف على مجموعة من المشاريع كمقاول مع الجيش إرضاءً لرغبة الرئيس السيسي، لبناء قصور رئاسية وقبر لوالدة الرئيس السيسي المتوفاة، واستراحات للفريق الرئاسي وغيرها، بمبالغ كبيرة، وذلك في الوقت الذي يعاني فيه الشعب المصري العوز الشديد. وتمكّن محمد علي من استقطاب تفاعل بعض الأقنية الإعلامية المعارضة، الموالية لـ«الإخوان» بمعظمها، وبالأخص عقب تلقيه ردوداً قاسية على نطاق واسع من وسائل الإعلام المصري الرسمية ومن الرئيس السيسي ذاته لنفي مزاعمه، ليقوم محمد علي بدعوة الجماهير المصرية إثر ذلك للتظاهر لإسقاط الرئيس في إيام الجمعة، وليدعم دعوته الإعلام المعارض..

جدل.. وانتقادات

المعركة الإعلامية المذكورة بين محمد علي وإعلام المعارضة من جهة، ووسائل الإعلام والرئيس من جهة أخرى، أثارت جدلاً واسعاً بين المصريين؛ بالرغم من أن وجود الفساد الكبير في الدولة المصرية هو أمرٌ معروف لدى العامّة والخاصّة في مصر، إلا أن ظهوره للعلن من ناحية أحد الأطراف المتورطة، المقاول محمد علي، واتصال الأمر مباشرة بالرئيس السيسي فتح مجال النقاش واسعاً على وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام..

تركّزت الانتقادات الجماهيرية حول الخطاب الرئاسي منذ عدة سنوات في مصر: فالسيسي صاحب الظهور الإعلامي الغزير، في مناسبات مستحدثة بنحو خاص لتلميع صورة الرئاسة المصرية كمؤتمرات الشباب والإبداع وغيرها، ما انفكّ يدعو فقراء مصر إما للصبر ريثما «تنهض البلاد» أو إطلاق مبادرة «صبّح على مصر بجنيه»، فيما لم يتطرق قولا أو فعلا إلى مصير ثروات الأغنياء، أو لمسألة محاسبة الناهبين. كذلك بات الظهور الإعلامي المتكرر للرئيس استفزازياً من حيث الشكل والمضمون لكونه يكرر الرسالة ذاتها دائماً: تحميل مسؤوليات الأزمات الاقتصادية والمعيشية الخانقة لصغار الموظفين أو للمواطن المصري «البسيط»، في الوقت الذي يَمنّ رأس هرم السلطة الأعلى على المجتمع بتوفيره الأمن والأمان وإنقاذه من براثن الفتنة الإخوانية. وفي المقابل ينحو الخطاب الرئاسي منحىً تبريرياً في تفسيره للتخاذل الرسمي المصري تجاه «إسرائيل» إضافة إلى التنازلات المتسلسلة لحلفائه الإقليميين كالسعودية وبعض دول الخليج والتي أثمرت في محطة بارزة عن تنازل مصر عن جزيرتي «تيران وصنافير» للسعودية مقابل مساعدات مادية..

محاولات استثمار

بالعودة إلى تطورات الأسابيع الفائتة، اشتغلت القوى المعارضة للسيسي كحركة «الإخوان المسلمين» على استثمار حالة الاستياء التي خلفتها «فضائح» محمد علي، من خلال محاولة إحياء شكل الاحتجاجات التقليدي، مظاهرات يوم الجمعة، مع مساندة مكثّفة من وسائل الإعلام للدول الحليفة، القطرية بنحو خاص، وتم التركيز على يوم الجمعة الفائت، 27 سبتمبر، لكونه يوم عودة الرئيس من اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك. وشهدت أهم مدن البلاد انتشاراً أمنياً وعسكرياً كثيفاً بالتوازي مع خروج مسيرات مؤيدة للرئيس، وبحسب المصادر الحكومية المصرية فقد جرى «توقيف أقل من 1000 مواطن مصري» بتهمة محاولة التظاهر في مناطق متفرقة من البلاد. وتوازياً، زعمت وسائل إعلام مقربة من النظام ضلوع «أجانب» في المظاهرات المذكورة..

ارتباك رسمي

لم ينته المشهد بعد مع سيطرة السلطة على الوضع منذ يوم الجمعة الفائت، يؤكد هذا الأمر مشهد استقبال الرئيس المصري قادماً من نيويورك الذي شهد ترتيباً خاصاً حمل العديد من الرسائل، فقد كان في استقباله الشخصيات السياسية والعسكرية الكبرى في البلاد، إضافة إلى مجموعة من المواطنين المنتقين بعناية ليمثلوا «الأطياف» المكونة للشعب المصري، كرجال دين وإعلاميين وشباب وغيرهم، وأعلن السيسي أمامهم أن «وعي المصريين» سيحبط محاولات «تزييف الواقع»، داعياً إلى «عدم القلق» إزاء ما يجري.. وجاء ذلك مترافقاً مع استمرار الاستنفار الإعلامي والأمني والعسكري بأقصى المستويات لإحباط تحركات جماهيرية محتملة. كذلك تتواتر الأنباء عن استمرار اعتقال مجموعة من الناشطين في العمل السياسي ووضع آخرين تحت المراقبة الأمنية المباشرة، من بينهم المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي.

حتى الآن يمكن القول إن السجال المحتدم في مصر لا يزال بمعظمه في حيّز الحرب الإعلامية. إذ لم تشهد مصر بعد ظهوراً جماهيرياً كثيفاً ضد الرئيس السيسي، وفي الوقت ذاته لا يمكن التعامل بجدّية مع «المسيرات المؤيدة» بوصفها تعبيراً عن التأييد بمعناه العميق طالما أنها تجري برفقة انتشار عسكري وأمني كثيف. والحال أن طرفي الحرب الإعلامية، سواء المعارض ممثلاً بالأقنية «الإخوانية» المختلفة عبر وسائل الإعلام القطرية والتركية، أو الموالية ممثلة بالإعلام الرسمي المصري، لا يزالان يصبان جلّ تركيزهما على احتمالية التلاعب بعواطف الجماهير، بهدف استدراجها إلى الشارع إما معارضةً أو موالاةً ضمن الصيغة الكلاسيكية ذاتها في الحراكين السابقين، 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013، في أيام الجمعة وضمن ضخ إعلامي كثيف باتجاه واحد.

الجماهير المصرية باتت أقل حساسية تجاه محاولات استدراجها إلى الشارع بشكل مفاجئ وتحت تأثير الصدمة الإعلامية لجعلها جسراً لعبور زمرة فاسدة جديدة إلى السلطة

أزمة مشتركة

إلّا أن ما جرى من تطورات يشير إلى أزمة مشتركة يعيشها طرفا الحرب الإعلامية المذكورة؛ ففي حين أن قيام المدعو محمد علي، وهو غير معروف بأي نشاط سياسي أو جماهيري سابق، بإطلاق «فضائح» أقام الدنيا ولم يقعدها واستنفر طاقات السلطة المصرية لمواجهة احتمالية التمرد على الحكم، فإن الطرف المقابل في المعارضة المرابطة مع دول إقليمية أخرى فشل أيضاً في استثمار الاستياء الجماهيري، وقوبل بلا مبالاة الناس لدعواته ضمن الأطر والتوقيتات التي حددها.

يمكن للمتتبع للشأن المصري، منذ عام مجيئ السيسي إلى الرئاسة عام 2013 عموماً، وخلال الأسابيع الماضية خصوصاً، أن يلاحظ أن الجماهير المصرية باتت أقل حساسية تجاه محاولات استدراجها إلى الشارع بشكل مفاجئ، وتحت تأثير الصدمة الإعلامية، لجعلها جسراً لعبور زمرة فاسدة جديدة إلى السلطة، وفي الوقت نفسه يمكن الاستدلال على عدم رضى الجماهير عن برنامج الأمر الواقع للنظام المصري من خلال سلوك السلطات المرتبك والمتخبط تجاه الاحتمالات المقبلة..

وريثو النازية يحاولون الانتقام من الاتحاد السوفييتي!

صوّت أعضاء الاتحاد الأوروبي يوم الخميس 19 أيلول الجاري، على قرار بعنوان «أهمية الوعي التاريخي الأوروبي من أجل مستقبل أوروبا». يزعم هذا القرار القيام بمراجعة تاريخية للمسؤولية عن الحرب العالمية الثانية، ويحفل بالأكاذيب التي تفضي إلى تحميل مسؤولية اندلاع الحرب بالتساوي لكل من الاتحاد السوفيتي والنازيين!

■ ديما النجار

في خطوة لمحاولة تشويه وعي الأجيال القادمة، يوصي القرار أيضاً بأخذ هذه الادعاءات بعين الاعتبار في المناهج المدرسية وخطط التدريس «فقرة M8». كما يدعو القرار إلى حظر الرموز الشيوعية وجميع النصب التذكارية في الحدائق والمناطق العامة التي تحتفي بتحرير أوروبا من النازية من قبل الجيش الأحمر «فقرة M18».

في هذا السياق، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى استخدام هذه الخلفية التاريخية المختلقة لزرع الضغينة ضد روسيا حيث يرد في «الفقرة M15» أن روسيا «لا تزال أكبر ضحية للاستبداد الشيوعي، فهي ستبقى دولة غير ديمقراطية طالما استمرت حكومتها والنخب الحاكمة فيها بالبروغندا السياسية، التي لا تكف عن التهاون مع جرائم الشيوعية وتمجيد النظام الشيوعي الشمولي». كما يرى القرار أن تقييم القيادة الروسية الحالية لدور الاتحاد السوفيتي وللنظام الشيوعي «هو جزء من الحرب الإعلامية ضد أوروبا الديمقراطية التي تسعى إلى تفتيت القارة الأوروبية ولذلك عزمت اللجنة على مكافحة هذه الجهود»...

التروتسكيون يصوتون مع القرار

صوّتت على القرار الأحزاب المسيحية الديمقراطية، والليبرالية والليبرالية المحافظة. والجدير بالذكر، وإن لم يعد مستغرباً، أن القرار حظي أيضاً بتصويت حزب الخضر والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية «مثل SPD في ألمانيا المحسوب على اليسار»، وغيرها من الأحزاب المنتمية سابقاً إلى «الأممية الرابعة» وإلى نسخها اللاحقة، أي إلى التروتسكيين ومن يدور بفلكهم، مما يؤكد من جديد على ضرورة الخروج نهائياً من التصديق الأعمى لكل من يرفع يافطة اليسار؛ حيث تحولت هذه اليافطة في عدد غير قليل من الحالات في أوروبا وفي غير أوروبا، إلى احتياط للقوى اليمينية، يجري الاعتماد عليها بشكلٍ متزايد في ظل الأزمة الرأسمالية العميقة الشاملة للعالم بأسره، والتي بدأت نُذُرُها تزداد وضوحاً في أوروبا. وعلى رأس هذه القوى المتلطية تحت الشعارات اليسارية تأتي التيارات والقوى التروتسكية التي تحاول الإطلال برأسها مجدداً علّها تبعد الجيل الشاب بشكل خاص عن التراث الثوري الحقيقي.

الشيوعيون حاضرون

رفضت عدة أحزاب شيوعية في أوروبا هذا القرار؛ ففي بيان للحزب الشيوعي الألماني DKP تحت عنوان «ضد الاتحاد الأوروبي المعادي للشيوعية» تم انتقاد تشويه التاريخ المصاحب لمزيد من القمع السياسي والعدوانية على الصعيد العالمي، وأكد البيان أن «الاتحاد الأوروبي بقيادة الإمبرياليين الألمان، جنباً إلى جنب مع الإمبريالية الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، يسعون إلى تطويق روسيا بشكل متزايد. وإن مثل هذا التصريح ما هو إلا جزء من المعزوفة الإيديولوجية المرافقة لهذا العدوان. وبالتالي، فهو موجه ضد جميع القوى المناضلة من أجل السلام وصداقة الشعوب». وثمّن الحزب الشيوعي الألماني فضل الجيش الأحمر بالقضاء على النازية بالقول «نحن الشيوعيات والشيوعيين نقول. شكراً لك، أيها الجندي السوفيتي، شكراً لك على التحرير من الفاشية والحرب! ونقول: سلام مع روسيا!». كذلك أكد الحزب الشيوعي اليوناني على أن مثل هذه القرارات تسعى إلى كتابة التاريخ بطريقة غير علمية أو تاريخية، وهي «تمهد الطريق لعصابات الفاشية والقوى اليمينية المتطرفة التي تتطور في أوروبا، لتبييض صفحة النازية وجرائمها البشعة» كما وضّح بأن الغرض منه هو «قوننة منع الأحزاب الشيوعية والرموز الشيوعية المملى على عدد من دول الاتحاد الأوروبي كدول البلطيق والدول المسماة Visegard group «التشيك، هنغاريا، بولندا وسلوفاكيا» وتعميم تجريم الشيوعية والاضطهاد ضد الإيديولوجية الشيوعية ونضال الشعوب التي قاومت البربرية جنباً إلى جنب مع الشيوعيين».

إنّ ما كتبه الجيش الأحمر في ذاكرة الشعوب بدماء ما يزيد عن 25 مليون شهيد لا يمحوه حبر على ورق

من «خصخصة النصر» إلى سرقته...

لم تصدر ردود أفعال دولية مباشرة على القرار، إلا أن وزير الخارجية سيرغي لافروف نوه في مقال له في مجلة «روسيا في الشؤون العالمية» تحت عنوان «العالم على مفترق طرق ونظام علاقات دولي للمستقبل» «يمكن الرجوع إلى الترجمة الكاملة للمقال على موقع قاسيون الإلكتروني»؛ حيث قال: «من المؤسف أن هذه الحقائق الواضحة يتم إسكاتها أو تجاهلها عمداً من جانب بعض القوى المؤثرة في الغرب «في إشارة إلى حقائق الحرب العالمية الثانية». وعلاوة على ذلك، كثف البعض من محاولاته لخصخصة النصر، ولشطب دور الاتحاد السوفييتي في هزيمة النازية من الذاكرة، نافياً إلى غياهب النسيان الإنجاز الفذ للجيش الأحمر في التضحية والتحرير، متناسياً الملايين العديدة من المواطنين السوفييت الذين قضوا نحبهم خلال الحرب، ماحياً من التاريخ عواقب سياسة الاسترضاء المدمِّرة. من هذا المنظور، من السهل فهم جوهر فكرة المساواة بين الأنظمة الشمولية. إذ إنّ هدفها ليس فقط التقليل من شأن المساهمة السوفيتية في النصر، ولكن أيضاً تجريد بلادنا من دورها التاريخي، بأثر رجعي، كمهندس وضامن للنظام العالمي لما بعد الحرب، ووُصمها بأنها «قوة تحريفية» تشكل تهديداً لسلامة ما يسمى العالم الحر».

ويبدو أنّ ما ذهب إليه الاتحاد الأوروبي، أبعد حتى مما أشار إليه الوزير الروسي؛ حيث جرى الانتقال تدريجياً من محاولة مساواة النضال السوفييتي الذي كان المسؤول الأول والأهم عن القضاء على النازية بنشاط بقية الحلفاء، وخاصة الولايات المتحدة التي لم تدخل الحرب إلا بعد أكثر من 3 أعوام من بدايتها، وفقط حين اتضحت نتيجتها... جرى الانتقال تدريجياً من المساواة بين النضالين اللذين لا تساوي بينهما من قريب ولا من بعيد، إلى ادعاء الفضل الأكبر لواشنطن، ومن ثم وصولاً إلى هذا القرار الذي بات معه الاتحاد السوفييتي «مساوياً» للنازية نفسها!

الشيوعية أيضاً حاضرة، وعائدة بقوة!

ليس هذا القرار إلا واحداً من مفردات الحرب المعلنة والمستترة ضد القطب الجديد الناشئ عالمياً، والذي يدرك الإمبرياليون أن أحد أهم عناصر قوته «وخطورته» هو الطريق الموضوعي الذي يشقه، بإرادته أو دونها، لإحياء الإرث التاريخي لكل التجربة الاشتراكية والشيوعية العالمية. وإنّ هذا القرار في جوهره ليس إلا محاولة من نازيين جدد يتلطون تحت شعارات شتى، الانتقام من الاتحاد السوفييتي «ومن التجربة الاشتراكية على العموم»، والتي يرون بأفضل مما يرى أي أحد آخر، أنّها تطرق من جديد باب التاريخ، وبقوة لا سابق لها...

إنّ ما كتبه الجيش الأحمر في ذاكرة الشعوب بدماء ما يزيد عن 25 مليون شهيد، لا يمحوه حبر على ورق. كتب ماركس وأنجلز في البيان الشيوعي 1893 «هناك شبح يجول في أوروبا»، واليوم يتزايد رعب الإمبريالية من نشوء قوى شيوعية جدّية تجول الأرض قاطبة، لاسيما مع اشتداد أزمة الرأسمالية، وانفجارها الوشيك، والذي بات الحديث اليومي لخبرائها واقتصادييّها، ناهيك عمّا يقوله الشيوعيون في هذا الإطار...

نماذج من التخلي عن الدولار

في حين أن عدداً متزايداً من الدول في جميع أنحاء العالم يأخذها الإحباط من العقوبات الأمريكية التي تقوم الإدارة الأمريكية باستخدامها كسلاح ضامن لاستمرار نفوذها في العالم، وفعلياً لتأخير انحسار نفوذها، كانت هنالك اتفاقيات تجارية مهمة دفعت بالدول لاستخدام عملاتها الخاصة في تجاوز واضح للدولار الأمريكي.

■ إعداد قاسيون

سنلقي الضوء هنا على بعض التطورات التي طرأت على دور الدولار عالمياً منذ عام 2017:

في الأشهر الأخيرة فقط، باعت الصين كمية كبيرة من سنداتها، وهي أكبر دولة في العالم من حيث امتلاك السندات الأمريكية.

الصين وكندا

وقّعت الصين اتفاقيات مع كندا بشأن تبادل العملات الوطنية ليتم استخدام عملة البلاد المحلية في التجارة، وفي تنفيذ الاستثمارات بينهما، الأمر الذي جعل كندا أول مركز خارجي لليوان في أمريكا الشمالية. وهو ما ضاعف التجارة بين البلدين حتى ثلاثة أضعاف التجارة، ليصل حجم مبادلات العملة بينهما إلى ما يقرب من 200 مليار يوان أي ما يعادل حوالي 30 مليار دولار أمريكي.

الصين وقطر

كما وقعت الصين اتفاقية مماثلة مع قطر بشأن مقايضة العملتين المحليتين للبلدين مباشرة بما يعادل 5،7 مليار دولار. الأمر الذي وجه ضربة قاسية للدولار النفطي من اليوان الذي بات يرتفع في أسواق المنطقة كعملة بديلة. وليس من المستبعد أن توقع العديد من دول أوبك الأخرى اتفاقيات مماثلة مع الصين.

عقود النفط الصينية

على صعيد متزامن، أطلقت الصين عقوداً آجلة للنفط الخام مقوماً باليوان الصيني وقابل للتحويل إلى ذهب. وكون الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، فإن تنفيذ هذه الخطوة هو ضربة أخرى قوية التأثير على الدولار الأمريكي على المستوى العالمي.

الصين وإيران

من ناحية أخرى، لعب الاتفاق النقدي الثنائي بين الصين وإيران دوراً هاماً في زيادة حجم التجارة بين البلدين بنسبة 22% خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، لتصل إلى ما يقدر بقيمة 30،5 مليار دولار. وكذلك شهدت واردات الصين من النفط الخام الإيراني ارتفاعاً مهماً أيضاً، والجدير بالذكر، أن إيران تمتلك رابع أكبر احتياطي للنفط الخام في العالم «أي ما يمثل قرابة 10% من احتياطيات النفط الخام بالعالم».

وفي خطوة حاسمة، تخلت طهران في نيسان عام 2018 عن العملة الأمريكية تماماً، وحولت جميع مدفوعاتها الدولية إلى اليورو، كما أنها تسعى إلى إزالة الدولرة من كافة تعاملاتها التجارية، وذلك عن طريق توقيع اتفاقيات تبادل العملات مع عدد غير قليل من الدول المستهدفة.

روسيا تتخلى عن الدولار وتتحول إلى الذهب

تسير روسيا بخطى جادة وفعّالة من أجل إزالة الدولرة، وخاصة في ظل مجموعة العقوبات الجديدة التي تفرضها الولايات المتحدة ضدها، والتي ستحول إلى تجميد أصول سبعة بنوك، ومن ثم تجميد كافة مدفوعاتهم من الدولار الأمريكي. حيث افتتح البنك المركزي الروسي أول مكتب له في بكين خلال شهر آذار لعام 2019، واقترب من إصدار سندات حكومية باليوان الصيني، وكذلك استُبعد الدولار الأمريكي من التجارة الثنائية مع الصين واستبداله بالروبل الروسي واليوان الصيني.

وفي وقت سابق من هذا العام، حولت روسيا حوالي 100 مليار دولار إلى الين الياباني واليوان الصيني واليورو، مما خفض احتياطياتها من الدولار من 46% إلى 22%.

الهند توقع صفقة S400 مع روسيا بالروبل

من جهة أخرى وقعت الهند صفقة أنظمة الصواريخ الدفاعية مع روسيا بالروبل وليس بالدولار. ووقع الاتفاق بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي خلال زيارة بوتين الرسمية للهند، في تشرين الأول 2018.

وكذلك أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي، يوري بوريسوف، أن موسكو ونيودلهي تخططان لاستخدام عملاتهما الوطنية في المعاملات المستقبلية بدلاً من الدولار الأمريكي.

من كل ما ذكر أعلاه تتضح جلية حقيقة الاتجاه العالمي لإزالة الدولرة من الاقتصادات الوطنية، وإضعاف هيمنة الدولار الأمريكي رويداً رويداً حتى القضاء عليها تماماً.

مباراة «بريكست» متعادلة حتى الآن

باتت «مسألة بريكست» كرة يُرمى بها في الداخل البريطاني مُناجرةً لصالح هذا الطرف أو ذاك، مُحركين خلفها الشعب بكامله بين موافقين ورافضين لها، بمباراة أصبح عمرها سنتين دون فارق في النقاط يغلب وزن أيّ طرف فيها.

■ حمزة مسعود

تسير أزمة الحكم وحالة الانقسام في الحكومة البريطانية على قدم وساق، فبعد أن أعلن رئيس الوزراء بوريس جونسون، قراره بتعليق عمل البرلمان البريطاني قبل أسبوعين، ولمدة خمسة أسابيع قابلة للتمديد، بحجة أنّ البرلمان يعيق خطته في الحصول على اتفاق بأفضل الشروط، ويؤخر عملية انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المزمع حدوثه في 31 من شهر تشرين الأول، أعلنت المحكمة البريطانية العليا خلال الأسبوع الماضي أن قرار جونسون هذا يعدّ مخالفةً قانونية وبناء عليه فإن الهيئة التشريعية باقية ولم يتم تعليق عملها.

سقوط تمثيلية الديمقراطية

شكّل هذا الأمر ضربةً سياسية على جونسون لصالح الأطراف الأخرى المعارضة لبريكست، وبدأ تقاذف اتهامات متعددة حول مسائل قانونية ومخالفات دستورية وغيرها كمهاترات إعلامية، فضلاً عن فتح قضية التصويت الشعبي على قرار الانسحاب والذي جرى في عام 2016 بنتيجة 52% لصالح الخروج، مما جعل من هذه المشكلة تطفو على السطح الآن وتتفاعل، سواء على المستوى الشعبي في الشارع أم سياسياً بين مختلف القوى وداخل الحكومة نفسها، بأن إعاقته أيضاً هي مخالفة قانونية، تسببت بتوالي الاتهامات على جونسون بأنه- وعلى إثر هذه السلوكيات- يدفع بالبلاد نحو الفوضى ويدعو للقيام بأعمال شغب شعبية وما إلى هنالك.

ربطاً بالتراجع الأمريكي

إنّ مسألة بريكست بنفسها لا يمكن فهمها دون العودة إلى تطورات التوازن الدولي نفسه، والتي جاءت نتيجةً له أساساً، حيث ترابط وتشابك العلاقات الأمريكية-البريطانية سياسياً واقتصادياً أكبر من غيرها في دول الاتحاد الأوروبي باعتبار بريطانيا ثاني أكبر مركز مالي بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الغرب، فكان لميل التراجع الأمريكي ثُلثا الخاطر بدفع لندن نحو الخروج من الاتحاد، والأمر الأكثر أهمية بذلك، هو فك ارتباطها باليورو لصالح الدولار، مما فتح الباب أمام الأزمة البريطانية لتختلف الحكومة فيما بينها حول إستراتيجية البلاد في ظل هذه المتغيرات الدولية ومستقبلها، ويمكن وضع التصريح السابق لمحافظ بنك انكلترا المركزي «يجب البدء بالتخلص من اعتماد الدولار وإيجاد بديل احتياطي جديد» بصفّ القوى التي تعارض نهج جونسون ومصلحة واشنطن في المملكة.

انسحاب بريطانيا وغيرها اتجاهٌ موضوعي

آخر ما حُرر حول هذه الأزمة هو تحديد موعد الخروج في 31 تشرين الأول، والذي يدّعي جونسون أن انسحاب بريطانيا سوف يجري فيه بشكل أكيد سواء باتفاق أو بدونه. لكن بأية حالٍ لا يمكن التعويل على تصريحات أيّ أحد، حيث إن ما سوف يجري في نهاية الأمر يُحدده وزن كل طرف، والذين كانوا على مدى سنتين من الزمن وحتى الآن مُتساوين فيما بينهم، كما هي نتيجة الاستفتاء نفسه أكان متلاعباً بها أم لا... من المهم الإشارة إلى أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد، بل وأكثر من ذلك، تفكك الاتحاد برمّته، هو اتجاهٌ موضوعي كنتيجة لكل المتغيرات الدولية بعلاقاتها وتحالفاتها، وسينعكس إيجاباً على الدول الأوروبية في ظل تصاعد الأزمة الغربية واشتدادها، شرط سيره بتطوره العفوي دون تدخل لقطعه أو حرف مساره، كما يجري بحالة بريطانيا اليوم، فإذا ما تم تمرير الأجندة الأمريكية فيها ستصبح لندن بحالة لا تُحسد عليها مستقبلاً وتتهدد وحدتها نفسها.

سباق تحالفات لتأمين مضيق هرمز، فمن الرابح؟

في ظلّ التوترات المستمرة في منطقة الخليج إثر هجمات «أرامكو» الأخيرة، وما سبقها من حرب للناقلات البحرية في مضيق هرمز، سارعت الدّول المعنية لتقديم اقتراحاتها بشأن تأمين الملاحة البحرية في الخليج العربي، حيثُ يمرّ ثلث النفط المنقول بحرياً في العالم من هذه المنطقة، وتحديداً من مضيق هرمز الذي يوصف بأنه أكبر ممرّ مائي.

■ رشا النجار

فبعد التحالف الذي أعلنت عنه واشنطن، طرح الإيرانيون ضمن أروقة الأمم المتحدة «مبادرة هرمز للسلام»، أو ما عُرف باسم «تحالف الأمل» والذي يقضي بإجراء تحالف دولي لضمان الأمن في منطقة الخليج، يضم كلاً من: إيران والسعودية والعراق والبحرين والإمارات وقطر وعمان والكويت، على أن تنضمّ اليمن إليه بعد انتهاء الحرب فيها، وذلك برعاية الأمم المتحدة، فهل سيحقق «تحالف الأمل» الإيراني الآمال في إحداث الهدوء والاستقرار في المنطقة؟

ردّاً على تحالف واشنطن

أتى الإعلان عن المبادرة الإيرانية لإنشاء التحالف، في الوقت نفسه الذي تبذل فيه الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً حثيثة لإقناع بعض الدول بالانضمام إلى تحالفها الذي أعلنت عن تشكيله في التاسع من شهر تموز، إثر حرب الناقلات التي حدثت في مضيق هرمز، وأدّت إلى مزيد من التوتّر بين واشنطن وإيران. ومنذ قرابة الشهرين إلى الآن، ومن أصل 62 دولة مدعوّة، لم تستجب إلى المبادرة الأمريكية إلّا بريطانيا وأستراليا والبحرين! لحقت بهم السعودية مؤخراً بعد الهجمات التي استهدفت منشآت نفطية في «أرامكو» واتّهام إيران بتنفيذ هذا الهجوم.

وعلى اعتبار أنّ الألعاب الأمريكية ورسائلها المبطّنة باتت مكشوفة للصغير قبل الكبير، ونظراً للتبعات الخطيرة التي يمكن أن يشكّلها التحالف الأمريكي «إن نجح» على المصالح الإيرانية، قامت إيران باقتراح هذه المبادرة التي تعكس رغبة إيرانية بالاستقرار، وهذا ما يتنافى مع القول بأنّ إيران هي السبب في زعزعة الأمن في المنطقة، إذ إنّه وبالمنطق ليس من مصلحة دولة كإيران زرع بؤر توتر حولها، بل هذا بالضبط ما يصبّ في مصلحة الولايات المتحدة.

المبادرة الفرنسية

بالتوازي مع المبادرتين- التحالفين، اللذين دعت لكل منهما على حدة، إيران والولايات المتحدة، ظهرت إشارات وملامح عن مبادرة ثالثة فرنسية تقدم نفسها كحل ثالث أو كحل وسط... ولكن كما هي المبادرات الفرنسية بما يخص سورية ومناطق أخرى في العالم، تبدو هذه المبادرة «شأناً فرنسياً» أكثر منه شأناً دولياً؛ بكلام آخر، فإنّ فرنسا تسعى للعب أدوار سياسية متقدمة عبر «التوسط» بين واشنطن وبين المعسكر المضاد لها شرقاً، ولكن الوزن الفعلي لفرنسا، ووزن الأفكار التي تطرحها، سواء بما يتعلق بإيران أو بسورية أو بغيرهما من القضايا، يجعل الأفكار الفرنسية دائماً حبيسة الكواليس، وبعيدة عن التطبيق العملي، ناهيك عن كونها في الجوهر أقرب إلى طروحات واشنطن نفسها في معظم الحالات.

هل سينجح التحالف الإيراني؟

لا يزال من المبكّر الإجابة عن هذا السؤال، ولكن بالنظر إلى الخيارات المتاحة، وبأخذ الهدف الحقيقي من هذه التحالفات بعين الاعتبار، يبدو أنّ هذا التحالف هو الأوفر حظوظاً، وخصوصاً، أنّه لا يصبّ في مصلحة إيران وحدها، بل وكذلك في مصلحة دول الخليج. ولكن يبقى تنفيذه رهن موافقة هذه الدول والمجتمع الدولي عليه، وعلى الرغم من رفض السعودية له وانضمامها إلى حلف واشنطن، إلا أنّ ارتفاع حجم الابتزاز الأمريكي للسعودية إلى الحدود القصوى، بالتوازي مع المأزق اليمني الذي تحول من مغامرة غير محسوبة، إلى كابوس مؤلم بالنسبة للسعوديين، أضف إلى ذلك ارتفاع درجات التقارب السعودي مع الصين وروسيا، كل ذلك يترك الباب مواربا أمام الاحتمالات جميعها.

كلمة السر

إنّ دراسة المبادرات الثلاث في ضوء الوقائع ودرجة العداء والتوتر المرتفعة، تدفع إلى القول إنّ أياً منها لن تنجح في القريب العاجل. مع ذلك، فإنّ الميزة المطلقة ربما للفكرة المطروحة إيرانياً هي استنادها إلى ضرورة تولّي الدول الإقليمية المعنية مباشرة بمضيق هرمز مسألة تأمينه، وبعيداً عن سطوة وتلاعب وتدخلات قوى ودول بعيدة، وخاصة الولايات المتحدة. إنّ هذه الفكرة، وفي ظل التحول العالمي الكبير باتجاه اللاقطبية، وباتجاه إنهاء عالم «مركز- أطراف» ذي الجوهر الاستعماري، هي فكرة قابلة للحياة، ربما ليس تحت الشعار نفسه أو الاسم نفسه الذي طرحته طهران، وربما بتفاصيل مختلفة، ولكن بالجوهر نفسه: تحالف يضم الدول المطلة على الخليج ومضائقه، ويضمن مصالحها، ولا يخضع للتبعية تجاه أي من الدول العظمى أو القوى الدولية من خارج المنطقة...

الصورة عالمياً

• أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، أن دفعة جديدة من الخبراء العسكريين الروس وصلت إلى كاراكاس قبل بضعة أيام، استمراراً للدعم العسكري والأمني من روسيا اتجاه القوات الفنزويلية.

• صرّح رئيس مصرف «سبيربنك» الروسي على هامش المؤتمر 23 للمنظمة الدولية «إنكوساي» في موسكو، أن منظمات دولية «مثل صندوق النقد الدولي يجب أن تموت».

• أعلن سفير كوريا الديمقراطية لدى الأمم المتحدة إنه ينظر «إيجابياً» إلى إمكان استئناف محادثات العمل، لتفكيك الأسلحة النووية بين كوريا الديمقراطية والولايات المتحدة مشيراً إلى أن المحادثات قد تكون وشيكة.

• استخدمت الشرطة الفرنسية، يوم السبت، الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه، لتفريق نحو ألف متظاهر من «السترات الصفراء» في مدينة تولوز جنوب البلاد، وتم خلال ذلك توقيف عدد من الأشخاص.

• انتقدت موسكو العقوبات التي فرضتها واشنطن على الرئيس الكوبي السابق وأمين الحزب الشيوعي الكوبي، راؤول كاسترو، معتبرة إياها خطوة غير لائقة ومشينة تدل على عجز البيت الأبيض.

• صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، بأن المأزق في تسوية النزاع بين الفلسطينيين وكيان العدو سينعكس سلباً على مصالح «إسرائيل» نفسها.

رابحون وخاسرون...

في عام 1996، قال إمبراطور الإعلام الأسترالي روبرت مردوخ لحاملي أسهم شركاته الإخبارية في اجتماع سنوي في مدينة أديليد: «الرياضة تتخطى بلا شك السينما وأيّ شيء آخر من أي نوع في عالم الترفيه». ثم أضاف القول عن نيته: «استخدام الرياضة كحجر اقتحام وكعروض رائدة في جميع عملياتنا التلفازية المدرة للمال». لقد وصّف بحديثه من دون أن يدري الأهمية التاريخية للرياضة بالنسبة لشركات الإعلام ولقطاع التكنولوجيا منذ القرن الثامن عشر.

■ بقلم: توني كولينز
تعريب وإعداد: عروة درويش

تدعم الإحصاءات حول العالم هذا الأمر. من أصل أكثر من عشرين برنامجاً تلفزيونياً مُشاهدة في القرن العشرين في أمريكا، هناك أحد عشر برنامجاً رياضياً، وعشرة منها متخصصة بكرة القدم الأمريكية. أكثر برنامجين مشاهدة في تاريخ المملكة المتحدة هما مباراتان في كرة القدم. في ألمانيا، تسعة من أكثر عشرة برامج تلفزيونية مُشاهدة هي مباريات كرة قدم.

كجزء من خطّة حجر الاقتحام، دفع مردوخ لرابطة كرة القدم الإنكليزية مبلغ 304 مليون جنيه إسترليني لحيازة حقوق بث الدوري المنشأ حديثاً في عام 1992. في العام الذي تلاه دفعت شبكته الأمريكية فوكس مبلغ 1,58 مليار دولار لبثّ دوري كرة القدم الأمريكية. في عام 1995 أنشأ دوريه الخاص لمنافسات الركبي في أستراليا وإنكلترا. وحرصت شبكته في العام التالي لذلك، على منح المال اللازم لاتحاد الركبي كي ينتقل من كونه اتحاداً للهواة إلى اتحاد احترافي.

ومثل هذه الصفقات المشبوهة حصلت في البيسبول وفي كرة القدم الأوروبية. في عام 2008 تم إنشاء دوري الكريكيت الهندي للمحترفين، ليكون بشكل صريح منتجاً تلفزيونياً يطابق الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم. جذبت هذه التغيّرات السريعة الممولين الراغبين بربط شعارات منتجاتهم بالأندية ذات الشعبية المتصاعدة وبنجوم الرياضات المشاهير. هرعت الاتحادات والأندية الرياضية التي سعت للإثراء بسرعة إلى بيع كلّ مساحة أو خدمة ممكنة للممولين والراعين والمعلنين. تطلّب كلّ هذا البدء بتفكيك التشريعات الأوروبية المتعلقة بأسواق التلفاز، العملية التي بدأت منذ سبعينات القرن الماضي، وذلك لصالح انتشار خدمات الستالايت والكيبل المتطورة تقنياً. فتح هذا المجال لاحقاً لدخول الثورة الرقمية في الرياضة، لتفتح الباب واسعاً أمام عائدات جديدة وتدفقات سوقية جديدة.

تمّ دفع هذه التغييرات قدماً من خلال السوق المتنامي والتقدم في تكنولوجيا الإعلام، وقد استفادت من المناخ الإيديولوجي، حيث المنافسة والقومية الموروثة في الرياضة باتت ميزة. عند فجر القرن الحادي والعشرين كانت تقاس قيمة الرياضة بعشرات مليارات الدولارات. كانت شعبيتها عالمية حقاً، ومن جديد استطاعت منح المجاز للحياة حيث السوق الرأسمالية لها اليد العليا.

لم تكن هذه التغيّرات لتحصل لولا النقلات الشبيهة التي حصلت في المجتمع الأوسع. تغيّر العالم بشكل جوهري في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. إنّ انحسار دور الحركة النقابية، وتفكيك مفاهيم دول الرفاه، وانهيار المشروع الاشتراكي–الديمقراطي والسقوط المفاجئ للاتحاد السوفييتي، جميعها قادت إلى سطوة غير مسبوقة للرأسمالية وإيديولوجيتها. ورغم لقب النيوليبرالية الذي برز، فلم يكن هناك شيء جديد في خطاب تحرير الاقتصاد من التشريعات والمنافسة غير المحدودة التي سوّق لها ريغان وتاتشر ومؤيدوهم. لقد كان مصدر إلهامهم هو آدم سميث. وكما كان عليه الأمر في القرن الثامن عشر، لعبت الرياضة دوراً ربحياً وإيديولوجياً داعماً في نهاية القرن العشرين لقمع أيّة مقاومة. أخذت الرياضة شكلاً آخر بتحرير الأسواق من التشريعات، وزودت النخب بالرونق المناسب للخطاب الإيديولوجي السياسي. بات الوجه «السياسي العميق» القديم للرياضة طافياً اليوم على السطح.

لقد علّمتنا الرياضة ذلك الدرس الذي لا غنى عنه بأنّ هناك خاسرين أكثر بكثير من الرابحين في الحياة في المجتمع الرأسمالي

لغة الرياضة ولغة السوق

مثلها مثل موضة «السوق المفتوحة»، لا تشكل الرياضة شيئاً لولا المنافسة، بحيث تفرّق بين الرابحين والخاسرين، وهو التمييز الاجتماعي الأكثر أهميّة في «نظام العالم الجديد». لقد علّمتنا الرياضة ذلك الدرس الذي لا غنى عنه بأنّ هناك خاسرين أكثر بكثير من الرابحين في الحياة في المجتمع الرأسمالي. وكما صاغ فينس لومباردي الأمر: «ليس الربح كلّ شيء، إنما هو الشيء الوحيد». لقد باتت الرياضة تلعب دور المجاز عن الحياة بوصفها منافسة مستمرّة لا هوادة فيها، حتّى أنّ عملاق الإعلام شبكة «إي.أس.بي.أن» أطلقت حملة دعائية في الولايات المتحدة، قالت فيها بأنّ الرياضة ليست إلّا مجازاً عن الحياة، وبأنّ الرياضة هي الحياة نفسها التي يجب أن نتعلم منها. كذلك تبنّى مجال الأعمال ألفاظ الرياضة، واستخدمها على نطاق واسع: عمل الفريق والالتزام والتسابق والتموضع... إلخ.

بات معجم غرفة تبديل الملابس في ملاعب الرياضة هو مصدر المزاح والهزر في الصف والمكتب. تمّ استخدام نجوم الرياضة للتحدث باسم الشركات، ولمخاطبة التلاميذ والناس في كلّ مكان بالنيابة عنها. باتت الشخصيات الرياضية والأندية التي ينتمون إليها مختلطة بالشعارات التجارية التي تحملها، بحيث لا يمكن فصلها في عقول المشجعين المتابعين للرياضة. ليتحول المشجعون بهذه الطريقة من متابعين متحمسين للرياضة إلى مستهلكين ومتلقين دائمين للإعلانات المرتبطة بها.

ويمكننا عبر الرياضة الأقلّ تحديداً بالجغرافيا والأكثر انتشاراً في العالم: كرة القدم، وكذلك عبر الحدث الذي لا ينافسه حدثٌ في الشعبية العالمية: الأولمبياد، أن نرى الاتجاهات الشوفينية والعنصرية تتنامى ويتم دعمها أحياناً من قبل الممولين، إمّا لكسب شعبية مشبوهة أو لتحقيق أجندة معينة، ففي مثال يمكن تعميمه على كامل أوروبا، صرخ وغنّى جماهير يوفنتوس الإيطالي أثناء مباراتهم مع فريق ميلان في عام 2009 بأعلى صوتهم: «لا يوجد إيطاليون سود». يمكن للمتتبع للرياضات عموماً وكرة القدم خصوصاً، أن يلاحق مثل هذه الصيحات إلى ميول سباب اليهود والغجر في الثلاثينات. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية في التسعينات على إثر إفقار البلدان من خلال اتفاقات «التجارة الحرة»، تجددت هذه الصيحات ضدّ المهاجرين المفقرين من هذه الدول في الغرب عموماً، وفي الولايات المتحدة وبريطانيا خصوصاً، ليجد خطاب المصالح الإمبريالية العسكري والسياسي الغربي صداه في الرياضة.

الرياضة بلا أخلاق رياضية

مع تشكّل المنظومة الرياضية على شاكلة المنظومة الرأسمالية النيوليبرالية، بدأ القمار يكتسب مكانته كأحد السمات الكبرى للثقافة الرياضية. نشّط تطور التلفاز والستالايت والإنترنت في التسعينات صناعة القمار وأعطاها زخماً كبيراً. وبكل تأكيد تمّت الهيمنة عليها بسرعة من قبل الموزعين والتجار الذين تعلموا مهاراتهم في الكازينو العالمي المسمى أسواقاً مالية. تدافعت الأندية والشركات على توقيع عقود رعاية مع شركات القمار والمراهنات داخل اللعبة، والتي أصبحت على

الرياضة وانحلال المجتمعات

الفور سمة للرياضة المنقولة تلفزيونياً.

إنّ أشكال القمار والمراهنات التي سهلتها التكنولوجية الرقمية بجميع أنواعها المغرية، ليست في حقيقة الأمر سوى ارتداء القديم لأثواب جديدة عصرية. فأسواق القمار التي وجدت مع الكريكت والملاكمة منذ القرن السابع عشر هي ذاتها التي تنتشر بلا حدود اليوم. وقضايا الفساد التي نسمعها اليوم في الفيفا في أوروبا وأمريكا، أو في الكريكت في باكستان والهند وجنوب إفريقيا، ليست في حقيقة الأمر سوى صدى مطابقٍ لما انتشر قبل قرنين.

كما أنّ النظام الاقتصادي الحديث للرياضة لم يترك ولا حتى مساحة صغيرة لما كان العالم الرياضي يتغنى به قبل فترة قصيرة عمّا يسمى «الهواة». لقد أسدلت نهاية القرن العشرين الستار بشكل تام على المبدأ الذي جعل من الرياضة في المقام الأول ذات سحر شعبي بين الشباب. حتّى اتحاد الركبي، وهو الذي كان يصف في وثيقة تأسيسه بأنّ الهواية: «هي المبدأ الأول للعبة»، بات اتحاداً احترافياً بالكامل. إنّ الأندية– الشركات الرياضية لا يمكنها أن تقبل بمثل هذا المبدأ عندما يكون الهدف الوحيد هو الفوز وتحقيق الأرباح. لقد سوقوا للاحتراف على أنّه تطور للرياضة، لكنّه ليس أكثر من وتد في قلب ما تبقى من أشياء جميلة فيها. يمكن لمن تابع الأولمبياد قبل السماح بالاحتراف فيها أن يدرك مدى أهمية هذا المبدأ.

الانضباط

يتم السيطرة على الرياضة والرياضيين بشكل متزايد من خلال التشريعات و«الانضباط» المعتمد على بنية النظام الرياضي المستقلة عن الدول وعن المؤسسات المحكومة ديمقراطياً، بشكل يعيد إنتاج نموذج الرياضة في العصر الفكتوري. في الواقع ليس هناك أيّ اختلاف بين من شركات التجهيزات الرياضية والذين يريدون الترويج التجاري لها، وبين من يدير هذه الرياضة لتخدم الاتجاه الأخير. يمضي الاثنان بشكل مستمر يداً بيد بحيث لم يعد بالإمكان التفريق بينهما. فكما صرّح كليف وودوارد، المدير المشارك لألعاب بريطانيا الأولمبية بشكل واضح في عام 2011:

«لقد قادتني ألعاب بكين الأولمبية «التي أقيمت عام 2008» إلى الجنون، بسبب مشاهدتي لاثنين من الرياضيين يتمشيان في المدينة الرياضية بكامل الفخر، وهما يرتديان قمصاناً رياضية لشركة نايك. إنّ راعينا الرسمي «أديداس» هو من يجب أن يكون مطبوعاً على كنزاتنا. كلّ ما بإمكاني قوله إنّ هذين الرياضيين لم يقتربا بالمطلق من منصات التتويج، وهو ما لا أستغربه في حقيقة الأمر، لكونهما لا يملكان الانضباط اللازم لذلك».

وصل هذا الانضباط في أمريكا الشمالية أن قامت كلّ من رابطة السلة للمحترفين إن.بي.آ ورابطة كرة القدم الأمريكية إلى تشريع قانون لباس وسياسات «سلوك شخصي» ليطبّق على الرياضيين فيها «أغلبيتهم من السود ذوي الخلفيات الفقيرة» أثناء عيشهم لحياتهم خارج أوقات اللعب والتدريب.

وقد تمّ استغلال ما يسمى «الحرب على المنشطات» في القرن الحادي والعشرين، والتي حاكت حرب ريغان على المخدرات في الثمانينات، لفرض قواعد الانضباط إلى أقصى حدّ ممكن. تحوّل الرياضيون المحترفون إلى سجناء مراقبين، وكلما علت مهارة الرياضي بات أكثر سجناً. على مدار سبعة أيام في الأسبوع على الرياضي أن يكون جاهزاً لإجراء فحوص للعقاقير. إن كان في مكان ما غير معروف أو إن أخطأ في ملء الأوراق اللازمة أو أعطى معلومات غير مثبتة عن جداول تدريبه، جميعها أشياء ستعرضه للخسارة. وقد أخذت بعض الرياضات خطوات إضافية بهذا الشأن، مثلما فعل الاتحاد الدولي لسائقي الدراجات، فمنحت لأعضائها ما يسمّى «جواز سفر بيولوجي». وهذا الجواز لا يأخذ في اعتباره فقط عينات الدم الطبيعية إن كان فيها أثر للعقاقير أو لا، بل يركز على تنوع كيمياء الدم كدليل على تعاطي العقاقير المنشطة أو المخدرات أو أيّ شيء يصنفونه على أنّه غش. بكلمات أخرى، يمكن استخدام الأدلة الظرفية «أي أدلّة غير مطلقة ولا مؤكدة» بهدف فرض الانضباط على الرياضيين. كما تمّ تشجيع المخبرين والجواسيس. في أولمبياد لندن 2012 كان طاقم الأمن والصحة مدربين بحيث يمكنهم «الانتباه لأيّ سلوك غير ملائم يبدو من الرياضيين». تمّ تبرير جميع هذه الإجراءات وشرعنتها على أنّها وسائل لإيقاف «الغش».

حتّى اتحاد الماراثون الدولي الأكثر رجعية بات يقبل بمسابقة الإناث في الماراثون بدءاً بعام 1984

التمييز

رغم الانفراج النسبي فيما يخصّ المساواة الرسمية بين الجنسين في نهاية القرن العشرين، فحتّى اتحاد الماراثون الدولي الأكثر رجعية بات يقبل بمسابقة الإناث في الماراثون بدءاً بعام 1984 وصاعداً، فإنّ الفوارق بين الذكور والإناث قد تمّ تطويبها بشكل صارم أكثر من أيّ وقت مضى. فعلى سبيل المثال، في كرة القدم منع الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا» المهاجمة المكسيكية ماريبل دومينغز من اللعب لصالح الفريق المكسيكي من الدرجة الثانية «سيليا إف.سي» في عام 2004، وبرر ذلك بالقول: «يجب أن يكون هناك فصل واضح بين كرة القدم النسائية والرجالية».

ويمكن التطرّق لقضية كاستر سيمانيا، العدّاءة الجنوب إفريقيّة البالغة من العمر 18 عاماً في ذلك الوقت في 2009 كمثال. طورت كاستر أدائها بشكل جذري في الركض لمسافات طويلة فحسنت زمنها في سباقي 800 متر و1500 متر. لكنّ الرابطة الدولية لاتحادات ألعاب القوى العالمية أي.إ.إ.إف أمرت بإجراء تحقيقات موسعة شكاً بأنّها إمّا تتعاطى المنشطات، أو بكونها رجلاً أو الاثنين معاً. تمّ إجبارها بسبب هذه التحقيقات «والفحوص» على وضع قدميها في أصفاد، وتمّ تعريض أعضائها التناسلية للتصوير الفوتوغرافي وأعضائها الأنثوية الداخلية للفحص. لكن وبعد أن حازت القضية على اهتمام عالمي وخرجت الكثير من الأصوات الشاجبة، تمّ السماح لكاستر بالمنافسة من جديد.

لطالما منحت الاتحادات الرياضية، وخاصة رابطة اتحادات ألعاب القوى العالمية، لنفسها الحق والسلطة لتقرير أكثر الأشياء حميمية في الهوية البشرية: جنس المرء. فبات لطاقمها الطبي السلطة للحكم فيما إن كان جنس الشخص مقبولاً. فعلى سبيل المثال إنّ القوانين التي تنطبق على الإناث اللواتي يخضعن لعمليات تغيير جنس ليست هي ذاتها التي تنطبق على الذكور.

نريد الثورة لا الأولمبياد

لن يكون من المستغرب دعم الاتحادات الرياضية للحكومات القمعية التي تتبع المناهج الليبرالية. وقد انتقل هذا الدعم من شكله المكشوف كما في أولمبياد المكسيك عام 1968 حين قامت الشرطة بإطلاق النار على مظاهرة طلابية مكونة من 10 آلاف مشارك يهتفون «لا نريد الأولمبياد، نريد الثورة» سقط ضحيتها ما بين 44 إلى ألف قتيل «لم يتم إجراء إحصاء دقيق، ولكن العدد هو على الغالب 325 قتيلاً»، إلى الدعم الذي يتخفى وراء الحاجة للمزيد من «الإجراءات الأمنية» الذي يتزايد في يومنا الحالي.

ففي أولمبياد 1984 في لوس أنجلس، اتبعت إجراءات أمنية مشددة بحيث منعت الاحتجاجات كلياً، وتمّ تنظيف مناطق إجراء الأحداث الرياضية من المشردين ومن أيّة مجموعة غير مرغوبة. وفي أولمبياد فانكوفر الشتوية لعام 2010، سنّت المدينة قانوناً يمنع المنشورات واللوحات الإعلانية غير المصرّح بها، وكذلك مكبرات الصوت والمظاهرات التي لا توافق الشرطة عليها مسبقاً. كما منحت الشرطة الحق باقتحام المنازل، لإنزال علامات الاحتجاج التي ترفع على المباني، كما منحوا حقّ استخدام الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية ضدّ المتظاهرين. وقد وضعت المخابرات الكندية ناشطي «مناهضة العولمة» وناشطي «مناهضة الشركات» ضمن لائحة من يشكلون خطراً وتهديداً على أمن الأولمبياد. وقد منحت أجهزة الأمن السويسرية في عام 2008 الحق باعتقال الأشخاص بذريعة تشكيلهم «خطراً محتملاً وممكناً». المهم لدى الشركات التي ترعى الرياضة أن تحقق الأرباح، ولا يهم ما تستخدمه في سبيل ذلك: القمع الحكومي أو العصابات أو الإعلام الموجه. كلّ شيء في خدمتها.

الاتحادات الرياضية تصبح أقوى فأقوى، وباتت الدول منذ الخمسينات تعطي إشارة لبقية العالم بأنّها تريد الدخول في مجتمع الأعمال الدولي عبر الرياضة. كان اشتراك روما بالتسابق على استضافة أولمبياد 1960 سابقاً لمعاهدة روما التي أسست للاتحاد الأوروبي. واليابان لاستضافة ألعاب 1964 وكذلك ألمانيا الغربية على ألعاب 1972 وسيول وسيدني لعبوا ذات الدور. جميعها كانت إشارات على بدء اللبرلة وخصخصة الاقتصاد. سباق الصين لاستضافة أولمبياد 2008 كان جزءاً من مفاوضات دخولها منظمة التجارة العالمية عام 2001.

إنّ الرابحين في هذا النظام الرياضي العالمي هم الشركات والأثرياء، والخاسرين هم نحن: المتضررون منهم.

«المثل الأعلى في الفن»

خلق الشخصيات التي تجسد المثل الأعلى سمة مميزة دائماً للفن ولطالما كان الفنان وفياً بمسؤوليته نحو المجتمع ووضع يده على نبض الناس.

■ المخرج بشار دهان

إن الواقع الاجتماعي إذا التمسنا المزيد من الدقة هو الذي يحدد المثل الأعلى. لكن هذا المثل الأعلى ليس بحال من الأحوال صورة منعكسة في مرآة. ذلك لأنه لا يعكس كل جوانب الحياة، إنما ينعكس فقط أكثر جوانبها قيمة وحيوية وجاذبية، أو يعكس جوانبها «الأرقى أخلاقياً» على حد تعبير لينين.

سوبر مان

والمثل الأعلى حين يعبّر عن الحياة في أرقى مظاهرها وأكثر نزعاتها ومفاهيمها يصبح هو المعيار الأعلى للمأمول فيه، والتعبير الأرقى عن هدف معين. يقول لينين في أحد مؤلفاته الفلسفية «إن الإنسان يحتاج إلى المثل الأعلى، لكنه يحتاج إلى مثل أعلى إنسانياً يتماشى مع الطبيعة لاً مثل أعلى خارق للطبيعة»، أي أبطال حقيقيون وليسوا شخصيات خيالية على شاكله «سوبر مان» وغيره. إن مثلنا الأعلى ليس تطوراً مجرداً للمأمول فيه، لأنه يضرب في جذوره العميقة أوضاع العالم الحقيقية، فالناس لا يحتاجون إلى مثل أعلى لكي يغرقوا في أحلام اليقظة العميقة، بل لكي يقوموا بتغيير الحياة بصورة علمية.

وللمثل الأعلى وجهان، الأول أنه يجسد كل ما هو أكثر تقدمية، يجسد أرقى المنجزات التي تحمل بذور المستقبل. والثاني أنه يرتبط بالماضي والحاضر وبذلك يشير إلى طريق التقدم نحو المستقبل محدداً الهدف والوسائل التي يمكن أن يتحقق بها.

من هنا فالمثل الأعلى يظهر أولاً كناتج للفكر ثم يتحقق بعد ذلك في الحياة، وفي هذا دليل على فاعلية الفكر الإنساني، وقدرته التي تتجاوز الرؤية إلى التنبؤ، فهي لا تقف على النقيض من الواقع بل تتخطاه إلى إبداع واقع جديد. وهذا يؤكد ضخامة المسؤولية التي يجب أن يتحملها الفنان، وفي كافة مجالات الفنون، عند خلق المثل الأعلى مبيناً للناس من خلاله كافة الملامح الجمالية والأخلاقية، ومشيعاً فيهم الثقة بالمستقبل والرغبة البارعة في الكفاح من أجله.

ليس بوسع الإنسان أن يفصل بين الوظائف المعرفية والتعليمية للعمل الفني. ومن المستحيل أن نستوعب كل ما تنطوي عليه هذه المسألة من تعقيد، دون أن نضع في اعتبارنا موقف الكاتب والمخرج مثلاً في الموضوع الذي يعالجانه، وطبيعة المثل الأعلى الجمالي القائم خلف صورة. لكن هذا- على وجه التحديد- هو الأمر الذي يُهمله بعض النقاد، إنهم يتجاهلون أن هدف الفنان وواجبه تصوير الحياة بكل ما تنطوي عليه من تنوع وتعقيد. فهو لا يختار ببساطة تصوير ظواهر إيجابية أو سلبية، بل يستهدف تقديم صورة صادقة وعميقة للصراع بين البطل الإيجابي والقوى التي تعترض سبيله، وأن يكشف عن كلا العنصرين في وحدتهماالجدلية، إن المثل الأعلى عند الكاتب أو المخرج يلقي بضوئه على أكثر جوانب الحياة قتامة ويحفز الناس إلى النضال ضد النقص الإنساني. وفي غيبة مثل أعلى قوي بما فيه الكفاية تتعرض الحقيقة للتشويه سواء عن قصد أو عن غير قصد، أو يتحول العمل إلى نواح بلا معنى.

لسنا بحاجة إلى القول إننا لا نقصد بالمُثل العليا قصوراً مشيدة في الهواء بل مطامح تضرب بجذورها في الواقع. فالإنسان يجب أن يستشف بخياله، اللحظة التي تبزغ بها براعم المستقبل. وكذلك يأخذ الفنان هذه البراعم التي تبشر، رغم ضآلتها بمستقبل جديد وأفضل، ويركزها ويعمل عليها ليجعل منها «لؤلؤ ابداعه».

إن الشخصيات البطولية في الحياة شأنها شأن الشخصيات التي تجسد المثل الأعلى في الفن لكونها نماذج ملهمة، تتوهج في الظلمة مثل قلب دانكو، تضيء الطريق إلى المستقبل، وفوق ذلك هي صادقة وواقعية، والناس يحذون حذو أولئك الأبطال ولا يفعلون ذلك بطريقة عمياء، وإنما لأنهم يعترفون بحقيقيتهم التاريخية.

«بطولة الحافز الذاتي»

إن النقد الفني في الآونة الأخيرة يتضمن بين الحين والآخر إشارات إلى حديث لينين عن «بطولة الحافز الذاتي» و« بطولة العمل اليومي للناس». الذي يعطي تأكيداً خاصاً لكلمة «يومي»، أي إن التشديد هو على الأحداث اليومية الروتينية وتصوير الفنان لها. ويؤكد لينين على وجه التحديد بطولة العمل اليومي، ولا يعني أن كل عمل روتيني هو بالضرورة عمل بطولي، كما أكد لينين أن العمل اليومي خلال الثورة والحرب الأهلية وفترة إعادة بناء الاقتصاد المخرب كان شاهداً بليغاً على شجاعة وبطولة الإنسان العامل. إن بناء الشيوعية هو بحد ذاته مهمة بطولية، واتخاذ موقف أمين، حيّ الضمير من العمل، هو القادر وحده على خلق الظروف الضرورية لحياة تستحق هذا الاسم، فحين يُقبل الانسان على عمله باجتماع قلبه وروحه دون التفكير في ذاته، فإن أكثر الأعمال العادية والروتينية يكتسب عندئذٍ طابعاً بطولياً.

حين يُقبل الانسان على عمله باجتماع قلبه وروحه دون التفكير في ذاته فإن أكثر الأعمال العادية والروتينية يكتسب عندئذٍ طابعاً بطولياً

بطولات الجندي الأمريكي

والفن الذي يناصب المجتمع العداء ويفتقر إلى المثل العليا السامية، والذي يتجاهل الصراع الطبقي ومشكلات الحياة الأساسية هو فن متدهور في الحداثة البرجوازية، وهو أخطر ما يهدد الفن الخلاق. وأكبر دليل على ذلك الكم الهائل من الأفلام التي عرضت بطولات الجندي الأمريكي في معركته وحربه الخاسرة على أرض فيتنام.

فالسينمائي الواعي، لا يحتاج إلى الكذب، بل هو بحاجة إلى خلق أبطال إيجابيين حقيقيين يلهمون الملايين بما يضربونه من مثل صادق، وهذه مهمة على جانب كبير من الأهمية يتحمل كل فنان عبأها.

لقد تمخضت كل العصور عن أناس تتجسد في شخصياتهم أنبل الصفات ويعبرون عن المصالح الحيوية والاحتياجات الجوهرية لعصرهم ومجتمعهم، وقد حاول العديد من الكتاب والمخرجين التقدميين دائماً أن يبدعوا شخصيات تجعل من صفاتها النبيلة «مثلاً أعلى» يُضيء الطريق، الشعلة المتوهجة إلى مستقبل أكثر إشراقاً وصدقاً.

ولنضرب مثلاً عن المثل الأعلى في الفن، وهو شخصية العجوز في رواية «الشيخ والبحر» التي كتبها الكاتب الشهير أرنست همنغواي عام 1953 وحصل على جائزة نوبل للأدب على روايته هذه عام 1954 وتحولت الرواية إلى فيلم سينمائي في نفس العام أخرجه المخرجان جون ستورجس وفريد زينمان، وجسد شخصية العجوز الممثل العملاق أنتوني كوين، وتحكي هذه الرواية قصة الصراع المرير بين صياد كوبي «كبير بالسن» وسمكة مارلين عملاقة، استمر لثلاثة أيام متواصلة انتهت بخسارته لها.

«الشيخ والبحر»

إن بطل هذه الرواية والفيلم هو بالطبع مثل أعلى في الفن، قوته وضميره وتحمله لمدة ثلاثة أيام يؤكد لنا هذا، كما أن لهذه الرؤية مثلاً أعلى آخر أكثر تأثيراً لأنه ليس من الخيال بل من واقع الحياة، ففي أحد اللقاءات مع الكاتب همنغواي صرح الكاتب بأن الصياد الذي كان يعمل على يخته ويدعى جريجوريو فوينتيس، هو الذي ألهمه شخصية العجوز من روايته الشهيرة هذه، حيث كان يتخيل نفسه يمتلك قوة ونشاط هذا الصياد الكوبي الشاب، ومن هذه المقاربة أحياناً والمقارنة أحياناً ابتدع وكتب رائعته «الشيخ والبحر» وبالفعل قبل أن يغادر كوبا عام 1960 قام بإهداء يخته إلى الصياد جريجوريو فوينتيس، ولكن بدوره شعر فوينتيس بأن هذا اليخت لا يجب أن يكون ملكه!! بل يجب أن يكون ملكاً للشعب الكوبي فقام بإهدائه إلى حكومته التي جعلت من مزرعة همنغواي متحفاً ووضعت اليخت في حديقة المزرعة.

هكذا عبّر هذا الشاب فوينتيس عن حبه لوطنه وشعبه، ليجسد لنا بهذا، مثلاً أعلى واقعياً وحقيقياً نقتدي به وبحبه وعطائه وتفانيه لوطنه.

حول وسائل الإعلام الذكية

أعلنت صحيفة الشعب اليومية، الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي الصيني، مؤخراً عن تأسيس معهد بحوث لتطوير وسائل الإعلام الذكية. ومن المتوقع أن يعمل المعهد على تعزيز تطبيق الذكاء الاصطناعي في جمع الأخبار وإنتاجها وتوزيعها.

■ قاسيون

كما ستشارك في المعهد كبرى شركات الاتصالات والتكنولوجيا مثل «تشاينا موبايل» و«علي بابا» بالإضافة إلى خبراء من جامعة بكين وجامعة تسينغهوا. وعلاوة على تأسيس المعهد، طرحت الصحيفة العديد من منتجات وسائل الإعلام الذكية، والتي شملت النسخة الأخيرة من تطبيقها للهواتف المحمولة وتطبيقاً جديداً للفيديوهات القصيرة.

من جهة أخرى، بدأ الإعلام الغربي يتحدث عن منافسة الإعلام الصيني لوسائل الإعلام الغربية، في تعليق على مواصلة الصين لتأكيد حضورها الإعلامي بمحتوى عالي الجودة، بحيث يتحدى وسائل الإعلام الغربية الكبرى. واهتمت التقارير الميدانية، التي أنتجتها وسائل الإعلام الصينية بتمويل من الحكومة، بصحافة التنمية على وجه الخصوص، واعتمدت على صحافيين محليِّين يسعون إلى تصدير صورة إيجابية عن بلادهم، حسب ما ذكره الموقع الإيطالي للمرصد الأوروبي للصحافة.

كما شملت اتفاقيات التعاون التي وقعتها وكالة الأنباء الصينية «شينخوا»، وكالات أنباء كبرى في أوروبا في مجالات الفيديو والذكاء الاصطناعي في الإعلام وتوسيع التعاون بين الوكالات حول التقدم التكنولوجي في تطوير الإعلام التي أطلق الصينيون عليه اسم «الإعلام الجديد».

ونشرت الصين تقنيات عديدة حول ورش الابتكار الإعلامي وعروض «ميديا برين» و«السحابة الحية» والمذيع بتقنية الذكاء الاصطناعي، وأنظمة الوسائط المتعددة الخاصة بتجميع الأنباء وتحريرها ونشرها وتقديم الخدمات الإخبارية.

كما انطلق موسم قراءة خاص لتعزيز القراءة الرقمية والتقليدية في المناطق الريفية الصينية، وسيتم تنفيذ 7 أنشطة رئيسة من ضمنها قراءة المواضيع المختلفة، والقراءة المشتركة، ومبيعات الكتب في المكتبات الموجودة في القرى في جميع أنحاء البلاد. وتم إنشاء ما مجموعه 587 ألف مكتبة من هذه المكتبات حتى نهاية العام الماضي، في إطار مشروع المكتبة الريفية الذي بدأ على نطاق واسع في عام 2007. وتم توفير أكثر من 161, مليار كتاب لهذه المكتبات. ومن بين هذه المكتبات الريفية تمت ترقية 125 ألف مكتبة لتوفير خدمات القراءة الرقمية.

أخبار ثقافية

برج الأجراس في السويداء

أنهت المديرية العامة للآثار والمتاحف ودائرة آثار السويداء أعمال ترميم وتدعيم برج الأجراس في مجمع الكنائس القديمة «السراي» في بلدة قنوات الأثرية. واستغرقت أعمال الترميم نحو سنة بطريقة علمية هندسية، وبإشراف الكادر الهندسي في دائرة آثار السويداء والمديرية العامة للآثار والمتاحف. وتضمنت الأعمال توثيق الوضع الذي كان عليه البرج قبل الترميم، وإعداد الدراسات الإنشائية والتدعيمية المناسبة لتبدأ المرحلة الأولى بفك حجارته وتوثيقها وترقيمها، إضافة إلى إعادة تأسيس وتدعيم قاعدته الداخلية واستبدال الحجارة المتضررة. ويعود بناء برج الأجراس إلى الفترة البيزنطية بين القرنين الخامس والسادس الميلاديين ويتجاوز ارتفاعه 15 متراً.

الكتاب الأصفر للشرق الأوسط

أصدر معهد بحوث غرب آسيا وإفريقيا في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، أحد المؤسسات البحثية المرموقة في الصين، بالتعاون مع دار نشر وثائق العلوم الاجتماعية يوم 24 أيلول الجاري في بكين: الكتاب الأصفر حول الشرق الأوسط: تنمية الشرق الأوسط 2018–2019. وأشار الكتاب إلى أنّ منطقة الشرق الأوسط تدخل حالياً «مرحلة الخليج». وأضاف الكتاب الأصفر أنّ القضية الإيرانية أساسية لأمن الخليج وتطوره، وقد حلت القضية السورية محل تركيز جديد في المنطقة. وخلص التقرير إلى وضع آليات أمنية إقليمية جديدة. ومع كسر النظام الأمني القديم في الخليج.

كانوا وكنا

تأسس مؤتمر العمال العرب في فلسطين عام 1945 وضم في صفوفه 20 ألف عامل. في الصورة مصطفى العريس وجبران حلّال وإبراهيم بكري قادة نقابات عمال سورية في استقبال وفد مؤتمر العمال العرب في فلسطين القادم من بيروت، أمام مبنى بلدية دُمّر عام 1945 مع لافتة كتب عليها: عمال سورية يرحبون بوفد مؤتمر العمال العرب في فلسطين.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/09/29» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

التخلي و الجمود العقائدي والجديد التاريخي..

الاتهام بـ«الجمود العقائدي»، أو أحياناً يقال «المدرسة الأرثوذوكسية في الفكر الماركسي»، هو اتهام دارج جداً. ولكن مهلاً، من هو الجامد عقائدياً؟ يبدو أنه العكس تماماً. فملامح أساسية من فكر من يُطلق هذا الاتهام يمتاز بالجمود العقائدي الفعلي.

■ محمد المعوش

«حركة عقائدية» أم «تخلٍّ»؟

يُطلَق الاتهام تحديداً في وجه من ينطلق من فكر ومفاهيم ودروس تاريخية أرسيت في تاريخ الحركة الثورية العالمية، وتحديداً أرقاها، أي التجربة اللينينية- السوفييتية. وإذا كان «المتهم» أقل ذنباً، أي ذاكراً فقط لها، فإنه يُتّهم لهذا الذكر وحفظه له. وعلى الرغم من وجود الاتجاه «المدرسي» التكراري من تمجيد لمقولات وأحداث دون الولوج إلى عمقها التاريخي في حركتها، ما يُعبر عن جمود عقائدي ما، إلا أنه ليس كل من يستند إلى ثوابت عامة تاريخية وفكرية وسياسية هو بالنهاية يظهر هذه «التكرارية». ولهذا فإن أصابع الاتهام هنا تشمل كل من يظهر التزاماً في ظواهر تاريخية ما. ولكن هل هذا يعني الجمود؟

في الواقع، هناك اتجاهان من مُكيلي هذا الاتهام، الأول هم أصحاب التيار الليبرالي الصريح من ذوي الملامح اليسارية الداعي إلى القطيعة مع التاريخ، وبأن كل من لا يزال متمسكاً به وبرموزه فهو لا شك جامد عقائدياً. هذه الدعوة الليبرالية الصريحة في جوهرها معادية للعلم والفكر العلمي. فكما في الطبيعة وكذلك في المجتمع، فإن إنتاج قوانين حركة المادة لا يلغيها الزمن إذا ما كانت ناتجة عن دراسة وتطبيق أثبت قدرة الدراسة. ففكر الجاذبية النيوتونية لم يتم التخلي عنها في إطارها. عمل آلية الجسد والاستقلاب. تعاقب الفصول ودوران الأرض. ليس كل الأفكار العلمية بقيت مع الزمن وهذا صحيح، ولكن قسم أساس منها بقي صالحاً.

هل من يقول اليوم بفكرة الجاذبية أو الدورة الدموية هو جامد عقائدياً؟ مع أنها أفكار أقدم من ظواهر تاريخية حديثة نسبياً في عمر البشرية. يبدو أن الضمني في هذا الاتجاه هو التخلي الفعلي عن العلم في مجال علم الاجتماع السياسي، وهو اتجاه مميّز للفكر الاجتماعي السائد في العقود الماضية خاصة. فما المبرر من التخلي عن قوانين علميّة لم يتخطاها المجتمع البشري، بل العكس هو يثبت صحتها يومياً؟ أي فكرة عمل الرأسمالية وقوانينها واتجاهها إلى الأزمة بثبات والتوسع التدميري للحياة.

هذا الاتجاه الليبرالي العلني الداعي إلى التخلي، وليس إلى «الحركة العقائدية»، فإن الحياة وأزمة المجتمع الإنساني الراهنة كفيلة بتكذيب أصحابه، المعادي في جوهره للعلم، فإن الاتجاه الآخر مُطلق هذا الاتهام هو من ضمن التيار الثوري نفسه، أي غير معادٍ للفكر الماركسي في طرحه، ولكن هو نفسه يعاني من «الجمود العقائدي».

الجمود الذي يتهمان به «الخصم» عبر اتكائهما على فكرة مشتركة هي عدم التقاط الجديد وحركته واقتطاع وتجميد التاريخ وتكراريته

عدم الانتباه إلى الجديد هو مميز الجمود العقائدي اليوم

إن أصحاب الاتجاه الثاني هم أيضاً قد يتفرعون إلى اتجاهين أو أكثر. منهم مثلاً من يعارض «الجمود العقائدي» على المستوى «التاريخي»، ومنهم من يعارضه على المستوى «الفكري». وكلاهما لا ينفصلان عن محور النقاش الفكري السياسي في المرحلة التاريخية الراهنة، وحول خط التمايز هذا يتموقعون. أي الموقف من طبيعة المرحلة العالمية الراهنة. المقصود بـ«الجامدين» على المستوى التاريخي، حسب هذا الاتجاه، هم من ينطلقون اليوم من دور روسيا والصين التقدمي في العالم. والتهمة أن روسيا والصين ليستا لا الاتحاد السوفييتي، ولا صين «ماو» الاشتراكية. أما الاتجاه الآخر، أي المعارضون للجمود على المستوى الفكري، فيكمن موقفهم في رفضهم أن الرأسمالية تعيش أزمتها العميقة والأخيرة، لا بل إنهم يعلنون بنوع من العدمية أنّ المرحلة الراهنة هي «ما بعد الرأسمالية»، أو مثلاً كما يقول بعضهم «ما بعد، ما بعد الحداثة!!».

إن الاتجاهين المذكورين لا يظهران انتباهاً للجديد الاقتصادي- السياسي ومعناه التاريخي. فمن يعتبر روسيا والصين رأسماليتين، وهكذا يحسم موقفه على هذا الأساس هو جامد عقائدياً لسببين أساسيين، فانطلاقه في موقفه من الطبيعة الداخلية للنظام الاقتصادي فقط «أي كاقتصاد رأسمالي بالرغم من كونه يمتاز بخصائص مكبوحة»، وعدم أخذه لموقع هذه الدول في المنظومة الإمبريالية، فهو ينظر إلى هذه الدول كعناصر قائمة بذاتها، وليس ضمن البنية الكلية للنظام العالمي. وهنا تخلٍّ عن فكرة الإمبريالية القائمة فعلاً، والتي على أي صراع ضمنها أن يتحدد بها وبضرورة حركتها كبنية واحدة. وهنا السبب الأول للجمود. لا بل هو عودة إلى ما قبل لينين نفسه. أما السبب الثاني فهو تثبيت التاريخ وعدم رؤيته في حركته. فكلامهم عن روسيا والصين لا يتم في تطورهما التاريخي السابق والقادم، بل يقوم بتجميد التاريخ واقتطاع المرحلة من سياقها الذي يحددها.

أما من يعلن أن الرأسمالية تحتمل تجديد نفسها، وبأنها لا تعيش أزمتها النهائية، فهو ينكر أن البشرية والطبيعة لم تعودا تحتملان بقاء الرأسمالية وجودياً. هذا الاتجاه جامد عقائدياً لأنه ينطلق من إحداثيات مرحلة الرأسمالية في طور توسعها سابقاً، حيث فيه تمكنت من تجديد نفسها «على الأرض وبشرياً، حيث فتحت مجال المعنوي الإنساني للتحقق». هل بوصولها إلى حدود هذا التوسع لا زالت تحتمل إمكانية تجديد نفسها؟ فالتوسع لم يتم ولا يتم خارج الصراع. والذي هو اليوم على حساب التدمير الشامل.

وجهان لمضمون واحد

الاتجاهان المذكوران يعبران عن الجمود الذي يتهمان به «الخصم»، عبر اتكائهما على فكرة مشتركة، هي عدم التقاط الجديد وحركته واقتطاع وتجميد التاريخ وتكراريته، دون النظر بجدلية إلى أزمة البنية الإمبريالية وصراعها، فهي منبع الحركة، والباقي هو الجمود.